

محاضرات

عن

سورينا

من لاحتلال حتى الجلاء

ألقاها

نجيب الأرمني

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٣

2264.15.366

al-Armanāzī

Muhādarāt 'an Sūriyā min

al-ihlilāl hattā 'l-Jalā

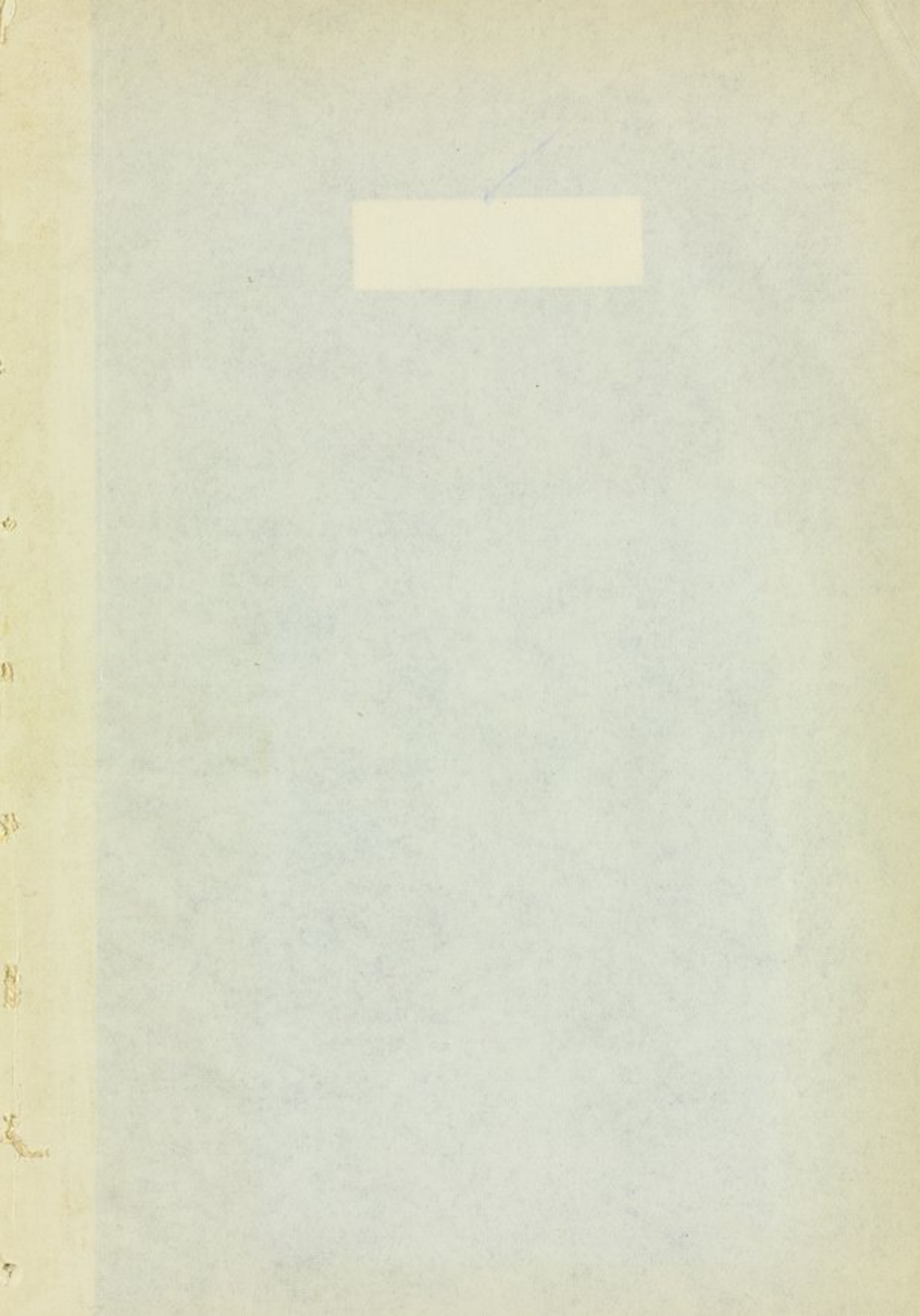
DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
EB 23 MAY 29	DUE JUN 15, 1994		
[REDACTED]	DUE JUN 15, 1992		
[REDACTED] USE 1992-1993	JUN 15 1999		
	DUE JUN 15 1993		

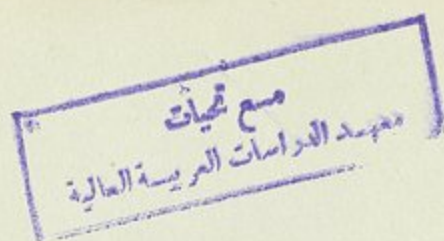
PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>



32101 020262489





سوريا

من الاحتلال حتى الجلاء

al - Armanāzī , Najīb

محاضرات

عن

سوريا

من لاحتلال حتى الجلاء

Muḥāḍarāt ʿan Sūriyā

ألقاها

نجيب الأرمنازي

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٣

تأليف
أحمد حلمي النياوي
المطبعة دار الكتاب العربي

١٩٥١



مقدمة

الدولة العربية في الشام

(١)

تقدمت كتائب الثورة العربية في أواخر سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٨ ، فاحتلت دمشق ، ورفعت رايتها فوق أسوارها ومباني الحكومة فيها ، قبل أن تدخلها الجنود الحليفة التي يقودها المارشال ألني القائد البريطاني العام . ثم واصلت زحفها نحو الشمال ، وهي لا تنقطع عن الاتصال والاشتباك بالجنود التركية المتراجعة إلى بلادها ، بقيادة الجنرال مصطفى كمال (أتاتورك) . وكان في ذلك نهاية حكم دام زهاء أربعمئة عام .

وما كادت تخلو عاصمة الشام من حكامها السابقين ، حتى بدأت محاولة زائلة لتأليف حكومة مؤقتة ، ولكن الأمير فيصل قائد جنود الثورة أعلن في بلاغ له في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩١٨ ، تأليف حكومة عربية مستقلة ، تشمل جميع البلاد السورية ، فأقبل الناس على ذلك مستبشرين بالعهد الجديد . ولكن فترة الآمال كانت قصيرة الأجل ، فغايات الحرب ومقاصدها كانت تتبدل وتتحول ، كلما تبدل وتحول طالع الحرب ، ولم يبق شك في أن المبدأ الأخلاقي المؤسس على مقاومة الظلم والظلمة ، لم يكن إلا خدعة سياسية من قبل هذا الجانب أو ذاك ، أو كان قبساً من نور انضاءته في سماء البشرية أرزاء الحرب ومصائبها ، فلما أوشكت على الانقضاء نكشت الدول العظمى صراحة بعهودها ووعودها ، وأخذت بتنفيذ المعاهدات السرية ، التي سجلت في معارك الفتوح ، وكتبت بأطراف السيوف على أجسام الشعوب .

وكان من أشهر هذه المعاهدات بالنسبة إلى الأقطار العربية ، معاهدة سيكس بيكو ، التي عقدت لتأمين مصالح بريطانيا وفرنسا خاصة ، وتحديد مناطق نفوذهما السياسي والاقتصادي ، وتعارضت مع العهود التي قطعها بريطانيا

للغرب ، وكانت هي مسؤولة عنها . كما أن فرنسا مسؤولة عن السعي لتحديد مناطق نفوذ الدولتين مباشراً كان أو غير مباشر^(١) .

وقد روعيت القواعد الأساسية لهذه المعاهدة ، وما طرأ عليها من تعديلات سياسية وعملية ، في التقسيم الذي أجراه القائد البريطاني العام في البلاد السورية ، التي كانت تعتبر « بلاد العدو المحتلة » . فاختص البريطانيون بالمنطقة الجنوبية ، أي فلسطين ، والفرنسيون بالمنطقة الغربية التي تمتد من جبل عامل إلى ماوراء خليج الاسكندرونة ، وتشمل لبنان وبيروت واللاذقية (التي هي الآن جزء من سورية) . وعهد إلى الأمير فيصل بالحكم في المنطقة الشرقية ، التي تشمل الجمهورية السورية وملككة الأردن ، ولم يكن لها ساحل ولا مرفأ ولا عائدات جمركية مستقلة ، إلا ما منحتها إياه الدولتان فرنسا وبريطانيا بمقابل حصتها ، بحسب اتفاق عقد في حيفا . وقد قطعت فرنسا ما تدفعه في الأشهر الأخيرة للدولة العربية ، ثم تابعتها بريطانيا بعد ذلك ، وكان لهذا الوضع ، الذي يشابه الحصار من بعض نواحيه ، أثر كبير في تحديد موارد الحكومة السورية وإضعاف مركزها السياسي والاقتصادي منذ تأسيسها .

وعلى الرغم من العقبات التي أقيمت في سبيل هذه المنطقة ، والغموض الذي كان يكتنفها ، فقد أنشئت فيها قواعد دولة عربية مستقلة ، عاصمتها دمشق ، التي كادت تصبح في ذلك الزمن مثابة للعرب وأمناً . فأخذ يؤمها رجالهم من مصر ، ومن الدولة العثمانية ، بعد انحلال عقدها ، فاجتمعت فيها طائفة من أصحاب التجارب والاختبار في الإدارة والعسكرية والقضاء ، وتقلد أعمالها العراقيون واللبنانيون والفلسطينيون والسوريون على السواء ، وكانت العناية بالغة في أن تكون الصبغة العربية للدولة الجديدة شاملة جميع أوضاعها ، ظاهرة في لغة دواوينها ومصطلحات جندها ومعاهد تدريسها . فبلغت من ذلك شأواً لم تبلغه الدول التي سبق تأسيسها في أقطار عربية أخرى ، وكادت تصبح جديرة بأن تكون مستقر اتحاد عربي ، لو لم تعترض سبيلها المطامع الدولية .

(١) مذكرات إدورد غراي (النسخة الفرنسية) ص ٥٢٠ وما يليها .

لقد تطور الحكم في هذه الدولة ، فكانت الإدارة عسكرية في بادئ الأمر ، يساعد الأمير فيصلا في تدبير شؤونها حاكم عسكري عام ، وإلى جانبه رئيس ديوان الشورى الحربى الذى هو مرجع الجيش . وظلت أوضاع الدولة التى عليها الطابع العسكرى إلى أغسطس (آب) سنة ١٩١٩ ، حيث اقتضى حسن سير العمل تأليف مجلس مديرين ، يجتمع برئاسة الأمير ، وينوب عنه في غيابه الحاكم العسكرى العام . إلى أن ألغى هذا المنصب وأسندت رئاسة مجلس المديرين إلى الأمير زيد ، كما ألغيت رئاسة ديوان الشورى الحربى ، وحلت محلها مديرية حربية ورئاسة أركان حرب ، واستمر هذا الوضع حتى قام مقامه مجلس الوزراء بعد إعلان الاستقلال .

واهتمت الحكومة منذ أيامها الأولى بالتشريع والقضاء ، فأنشأت مجلس شورى ينظر فى القوانين والأنظمة والمسائل الإدارية ، ومحكمة تميز تنتهى إليها درجات المحاكم . واتجهت البلاد نحو إعطاء الحكم صبغة تمثيل ونيابة ، فانتظم عقد مؤتمر سورى فى حزيران سنة ١٩١٩ ، ليعرب عن رغائب الشعب السورى ، عندما قدمت البلاد لجنة استفتاء أميركية . ثم اجتمع مرة ثانية فى أثناء أزمة استبدال الجنود الفرنسية بالجنود البريطانية ، فقرر واجب الأمة فى الدفاع عن كرامتها ووحدتها واستقلالها ، وارتأى وجوب إعلان هذا الاستقلال فى حدود البلاد الطبيعية ، والعمل على إقامة حكومة مسؤولة مدنية تستمد من سلطان الأمة وسيادتها القومية وما تقتضيه أوضاع الشورى المتبعة . واستأنف المؤتمر أعماله عندما استقر رأى على القيام بخطة حاسمة ، فبدأ يعقد جلساته فى أواخر فبراير (شباط) سنة ١٩٢٠ ، استعداداً للقيام بمهمته الكبرى ، وتبادل رسالتين مع الأمير فيصل فى وصف حالة البلاد ومطالبها ، وأجمل ذلك فى القرارات التى اتخذها فى ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ ، وأعلنها فى اليوم التالى فى ٨ مارس فى دار بلدية دمشق ، فبايع فيصلا بالملك ، ورفع علم سورية الجديد ، الذى أصبح علم الأردن ، ونادى باستقلال البلاد السورية استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية ، على أساس الحكم المدنى النيابى ، وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونية ، وقرر إدارة مقاطعات البلاد على طريقة اللامركزية

الإدارية ، ومراعاة أمانى اللبنانيين فى حكم لبنان القديم ، وطلب استقلال العراق ، وتكوين اتحاد سياسى واقتصادى بينه وبين سورية .

وفى اليوم نفسه ، فى دار بلدية دمشق أيضاً ، أعلن مؤتمر عراقى قراراً مماثلاً لقرار المؤتمر السورى فى استقلال العراق ومطالبه ، وانصرف المؤتمر السورى بعد إعلان الاستقلال والبيعة إلى مناقشة مشروع القانون الأساسى الذى أعدته لجنة الدستور ، فأتى وضعه على الأسس التى أعلنها فى قراراته السابقة ، وهو يختلف عن سائر الدساتير التى وضعت فيما بعد لسورية ، بأنه كان ملكياً ديمقراطياً يأخذ بنظام المجلسين : النواب والشيوخ ، وينظم طريقة الحكم على قاعدة الاستقلال الإدارى أو اللامركزية الواسعة .

وكانت مواد القانون الأساسى التى أقرها فى القراءة الأولى نحو ١٤٨ ، ولا يمكن تحديدها نهائياً بسبب ما كان يطرأ عليها من حذف وضم ، كما أنه لم يتم فى القراءة الثانية إلا مناقشة سبع مواد ، وكان قد اقترح السيد رياض الصلح أحد أعضاء المؤتمر فى ١٥ يوليو (تموز) ، حينما بدأت تشتد الأزمة بين فرنسا وسورية الاكتفاء بالقراءة الأولى للائحة الدستور ، وتقديمه للحكومة ليقترن بتصديق الملك ويصبح نافذاً ، وإن لم تتم القراءة الثانية . فلم يبت بهذا الاقتراح ، وشغل المؤتمر عن إتمام عمله بما جرى من أحداث .

ولم يقتصر المؤتمر فى عمله على وضع الدستور ، بل كان يراقب سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، وقد تقدمت إليه الوزارتان اللتان تألفتا بعد الاستقلال الأولى برئاسة على رضا الركابى والثانية برئاسة هاشم الأتاسى ، ببيانات عن خطتهما السياسية ، وطلبتا أن يمنحهما ثقته ، وكان أعضاؤه يسألون ويستوضحون ، ويقومون بسائر الأعمال التى تجعل مهمة المؤتمر مزدوجة . فكان مجلساً تأسيسياً ومجلساً نيابياً ، وقد ترأسه على التوالى السادة : محمد فوزى العظم وهاشم الأتاسى ورشيد رضا ، وتآلف فيه حزبان : حزب التقدم والحزب الحر المعتدل ، واتخذ قراراً حدد فيه عدد أعضائه بتسعين ، وهو العدد الذى شهد إعلان الاستقلال .

وظل المؤتمر مجتمعاً إلى ٢٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ ، وعطل لمدة شهرين .

ولكن لم ينتظم عقده مرة أخرى بسبب الأحداث التي طرأت على البلاد ، وقضاء الفرنسيين على استقلال سورية وأوضاعها السياسية والدستورية .

كانت الأحزاب السياسية واللجان الوطنية تقوم بنشاط كبير في أيام الحكومة العربية وتؤثر أبعد تأثير في مساعي الحكومة وخططها ، وفي مقدمة هذه الأحزاب واللجان : الفتاة والاستقلال العربي والعهد ولجنة الدفاع الوطني . وقد بلغ القلق أشده عندما اتفقت فرنسا وبريطانيا على استبدال الجنود ، فانتشرت الدعوة إلى أن الوسيلة الوحيدة لمقاومة فرنسا هي القوة المسلحة ، ونشبت الثورات والفتن في أنحاء شتى ، ومنها ثورة الدنادشة في تللكلخ ، وثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين ، وثورة الأمير محمود الفاعور في جبل عامل ، واشتباك العصابات مع الفرنسيين في أماكن أخرى في الشمال والغرب .

وكان على الحكومات المتعاقبة في سورية أن تعزز قوة الجيش ، فوضعت قانوناً للتجنيد الإجباري ، وأدخلت تعديلات كثيرة في أوضاعه ودوائره وأركان حربه . ولكن كانت تنقصه المعدات والذخائر ، كما أن خزانة الدولة كانت محدودة الموارد ، فأصدرت الحكومة قانوناً بطرح قرض داخلي بنصف مليون دينار (عملة ذهبية) ، وأحدثت إضافات بسيطة في الضرائب حتى تفي بحاجاتها . وكانت البلاد تتمتع بيسر ورخاء بما ادخرته من بيع محصولاتها في أثناء الحرب بأثمان حسنة ، وما نمته من ثروتها بعد الهدنة من التعامل مع الجيوش البريطانية والاستفادة مما أنفقته فيها ، وكان الجنيه المصري قاعدة في الأخذ والعطاء ، وكذلك الليرات الذهبية التي كان في البلاد وفر كثير منها .

(٢)

وصفنا فيما تقدم طرفاً من الأوضاع الداخلية للحكومة العربية في الشام ، وننتقل الآن إلى البحث بإيجاز عن الأعمال الخارجية ، التي كان يقوم بها الأمير فيصل ومساعدوه بالدرجة الأولى . وقد قام الأمير برحلتين إلى أوروبا : الأولى في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٨ ، لتمثيل الحجاز في مؤتمر الصلح ، والثانية على أثر الاتفاق الإنكليزي الفرنسي في منتصف سبتمبر (أيلول)

أما في رحلته الأولى فقد كان عليه أن ينطق باسم سورية التي سلبته قيادها ، كما ينطق باسم الثورة العربية ، مستعيناً بما أعطى لأبيه الملك حسين من عهود ومواثيق ، مهما قيل من غموضها وإبهام بعض موادها ، فقد كانت واضحة صريحة في شروط كثيرة لم تنفذ . لأنها لم ترزق من قوة التأييد السياسي في داخل البلاد وخارجها ما يجعلها نافذة ، وهو ما كاد يصل إلى فرنسا حتى صرح له الفرنسيون عن ناجذ العداوة ، وأخذوا يقيمون العقبات في سبيله ، وراحت صحفهم تلتقده بلهجة شديدة ، حتى أنها حذرت بريطانيا أن تقع في حبال الوحدة العربية ، التي تحمل في طياتها خطراً شديداً على مصالحها ومصالح فرنسا معاً .

وقد أقر مؤتمر الصلح حينئذ في ٣٠ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩١٩ ، فصل البلاد العربية عن تركيا ؛ ثم اتخذ قراراً آخر في ٢١ مارس (آذار) بإرسال لجنة تحقيق دولية ، للبحث في أحوال البلاد العربية واستقصاء رغائب سكانها ، ووافق مؤتمر الصلح بعد ذلك ، في ٢٨ أبريل (نيسان) سنة ١٩١٩ ، على ميثاق عصبة الأمم ، وهو القسم الأول من معاهدات السلم التي هيأها المؤتمر ، وقد اشتمل الميثاق في مادته الثانية والعشرين على نظام الانتداب ، وهو نظام وصاية مستمد من القوانين المدنية الإنكليزية ، وجاء في الفقرة التي تخص البلاد المنفصلة عن تركيا من هذه المادة : أن بعض الجماعات التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية بلغت درجة من الرقي يمكن معها أن يعترف بها شعوباً مستقلة ، على أن ترشدها في إدارتها مشورة منتدب عليها ومساعدته ، حتى تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها ، وينبغي أن تراعى مقدماً رغبات هذه الجماعات في اختيار الدولة المنتدبة ^(١) .

(١) راجع فوشيل في كتابه الكبير عن الحقوق الدولية ، وفان رس نائب رئيس لجنة الانتدابات في كتابه : الانتدابات الدولية . ويلاحظ أن الانتداب وضع دولي جديد ، أراد المستعمرون أن يتخذوه وسيلة لتقاسم البلدان المفتوحة ويسدوا على أعمالهم باسمه نوباً شرعياً قانونياً ، بحجة الأخذ بيد الشعوب المتخلفة حتى تتمتع بحسنات الحضارة ، وقد أثار هذا الوضع شبهات الكثيرين ، كما دفع الباحثين في الفرائع لكتابة الفصول والمؤلفات عنه ، وزال الآن كما زالت عصبة الأمم ، وحل محله نظام الوصاية للأمم المتحدة .

وكان إقرار هذه المادة خيبة أمل عظيمة للسوريين . إلا أن الأمير فيصل عاد إلى سورية ، وهو يعقد آمالاً كبيرة على لجنة الاستفتاء ، وحض الأهلين على حسن القيام بمهمتهم ، ولكنه شعر بالخيبة أيضاً ، عندما علم أنها أمريكية فقط ، وأن الفرنسيين والإنكليز لا يشتركون بها . وقد تذرع الأولون بجميع الحجج والأسباب ليحولوا دون إرسالها ، فكانوا يدعون أن سكان سورية وغيرها من البلاد العربية ليسوا على درجة من الرقي بحيث يستطيعون الإعراب عن أمانهم إعراباً صادقاً ، أو يشترطون اتفاق الحكومات مقدماً على كل ماله علاقة بذلك الاستفتاء قبل إرسال اللجنة ، فأبى الرئيس ولسن أن يوافق على هذه الأساليب التي ضاق بها ذرعاً ، وأمر الفرع الأمريكي بالسفر إلى الشرق ، دون أن يتقيد برأى الآخرين .

وما كادت تصل هذه اللجنة إلى دمشق حتى شهدت العاصمة السورية مشهداً سياسياً رائعاً ، وكانت تموج بأهلها كأنها في ثورة مضطربة ، لا تنفك فيها الأحزاب والجماعات عن العمل . وطافت اللجنة أنحاء البلاد ، وقابلت وفود الأهلين على اختلاف طبقاتهم ومللهم ، وكان قرار المؤتمر السوري أهم وثيقة تلقتها اللجنة ، وهو يتلخص بطلب الاستقلال التام الناجز للبلاد السورية ، وإقامة حكم ملكي نيابي فيها على أساس اللامركزية الواسعة ، واختيار الأمير فيصل ملكاً عليها ، والاحتجاج على الانتداب والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم واعتباره ، في حالة حمل البلاد على قبوله ، مساعدة فنية اقتصادية ، لا تمس الاستقلال السياسي ، تقوم به الولايات المتحدة ، وإن لم تقبل ، فبريطانيا العظمى ، وعدم الاعتراف لفرنسا بأى حق تدعيه ، ورفض كل مساعدة منها ، ورفض مطالب الصهيونيين ، ورفض التجزئة سواء فيما يتعلق بفلسطين أو لبنان وطلب الاستقلال التام للعراق ، وعدم إقامة حواجز اقتصادية بين القطرين . وقد أيد معظم أبناء المناطق الداخلية والساحلية والجنوبية هذه القرارات ، وأصر فريقان من رجال الأحزاب الاستقلالية ، كالاتحاد السوري والعهد ومن جازهم على التمسك بالاستقلال التام الناجز ، دون الإشارة إلى قبول أى نصح أو مشورة أو مساعدة فنية أو اقتصادية من أية دولة كانت .

وقد اقترنت اللجنة بوحدة رغائب الشعب السوري ، وسارت في توصياتها على رأى الأكثرية . وعادت إلى باريس ، في منتصف سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٩ ، لتقديم تقريرها ، ولكن الشعب الأمريكى كان خذل الرئيس ولسن ، فواصلت سفرها إلى واشنطن ، وقدمته إلى وزارة الخارجية ، ونفوس أعضائها طافحة بشعور الخيبة ، بعد أن كانت كلها آمالا كباراً عند مغادرتها باريس . ولولا انسحاب أمريكا من مؤتمر الصلح قبل ختام السنة ، ربما كان لعمل اللجنة وتقريرها أثر كبير في بلاد المشرق . وهو التقرير الوحيد الذى صدر عن جماعة أمريكية توصى برفض مطالب الصهيونيين ، وتقترح أن تضم فلسطين إلى سورية وأقسامها الأخرى . وكذلك كان رأيها في ضم لبنان إلى سورية ، على أن يتمتع باستقلال إدارى واسع ، ولم تستطع اللجنة أن توصى بإعطاء فرنسا وصاية على لبنان وحده ، في الحدود التى كانت له قبل الحرب ، للأسباب والمخدورات التى وجدتتها في الوصاية الفرنسية بصورة عامة ، ولا تزال لهذا التقرير قيمة تاريخية كبرى^(١) .



وأما رحلة الأمير فيصل الثانية فقد كانت على أثر برقية تلقاها من رئيس الوزارة البريطانية لويد جورج ، بعد أن أصبح الاتفاق وشيكاً بينه وبين كليمنصو في ١٠ سبتمبر (أيلول) ، فوصل إلى لندن بعد أن تم الاتفاق بين الإنكليز والفرنسيين على تطبيق الموائيق السابقة والتفاهم عليها . فكان في جملة ما اتفق عليه جلاء الجيش البريطانى عن سورية كلها داخلها وساحلها ، وأن يحل محله الجيش الفرنسى ، باستثناء المدن الأربع الداخلية ، أى دمشق وحمص وحماء وحلب ، وهوران والبلقاء ، وقد أدخلت الأفضية الأربعة التى كانت تابعة للمنطقة الشرقية في منطقة الاحتلال الفرنسى ، وهى البقاع وبعلبك وحاصبيا

(١) أخرج التقرير من زوايا الإهمال في أثناء الأزمة الفلسطينية بعد نحو ٢٥ عاماً ، كما حدثني سفير أميركى كانت له يد في ذلك . وقد نشر في ملاحق كتاب اليقظة العربية بالانكليزية ، وأذاعته اللجنة التنفيذية سنة ١٩٢٧ (المطبعة السلفية نقلاً عن المقطم) كما نشر في كتاب الثورة العربية الكبرى .

وراشيا ، وأبلغ ذلك إلى المؤتمر كتدبير موقت ، إلى أن يصدر قراره في شأن الانتدابات والحدود . فوافق كليمنصو على البنود المتعلقة باستبدال الجنود ، واحتفظ برأيه في التسوية النهائية في الأمور الأخرى . وبجمل ما يقال في هذا الاتفاق أن بريطانيا أطلقت يد فرنسا في سوريا ، وتخلت عن وعودها حتى عن إقامة حكومة مستقلة في الداخل ، بضمن ثالثه من فرنسا بالموافقة على انتدابها في فلسطين ، وضم الموصل وآبار البترول إلى منطقة نفوذها .

وقد أبلغ البريطانيون الأمير فيصل ما تم عليه الاتفاق بين الدولتين ، ولم تجد المذكرات والاحتجاجات والرسائل المتبادلة ، إذ أصر الإنكليز على رأيهم في الجلاء وموعده ، الذي حدد له في أول نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٩ . وأشار اللورد كرزن في آخر الأمر على الأمير فيصل بمفاوضة المسيو كليمنصو وتجنب كل مقاومة عسكرية قائلا إنه لا يوجد شيء أشد قتلا لآمال العرب مثلها .

فتوجه الأمير فيصل إلى باريس لمفاوضة الفرنسيين ، فأخذوا يتوددون إليه ويحاملونه ، وكانت ترمى هذه المفاوضات إلى غايتين ، إحداها تتعلق باحتلال الأقضية الأربعة وقد لاقت بعض النجاح ، والثانية وضع صيغة اتفاق بين فرنسا وسورية ، الذي أصبح يعرف بمشروع فيصل كليمنصو ، وعاد الأمير إلى سورية داعياً له برفق وأناة ، فوجد مقاومة شديدة ، كما أنه استقالت وزارة كليمنصو على أثر انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وحلت محلها وزارة ملران التي كان يمنح رئيسها إلى مذهب غلاة الوطنيين وأنصار الفتح والاستعمار .

وكانت الحكومة الفرنسية ، حتى في زمن كليمنصو نفسه ، قد عقدت نيّتها على تعزيز النجاح السياسي الذي ضمن لها الاتفاق مع بريطانيا بالقوة العسكرية ، فعينت الجنرال غورو أحد كبار قوادها مندوباً سامياً وقائداً عاماً في الشرق ، وقررت إرسال قوى فرنسية كثيرة ، فوقع ذلك وقعاً سيئاً في المحافل العربية والبلاد السورية ؛ ثم جرت الحوادث تباعاً حتى أعلن المؤتمر السوري والمؤتمر العراقي قرارهما في الاستقلال والاتحاد التي كنا أشيرنا إليها ، فأثارت اعتراض

الفرنسيين والبريطانيين على سواء ، وأنكر اللورد كرزن إنكاراً شديداً على أية هيئة في دمشق أن تبحث في مصير العراق وفلسطين .

(٣)

في ٢٦ أبريل (نيسان) سنة ١٩٢٠ ، عقدت انكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان مؤتمراً في سان ريمو ، لم تشارك فيه الولايات المتحدة التي أصبحت بمعزل عن السياسة الأوروبية ، فنالت فيه فرنسا الانتداب على سورية ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، فجري التقاسم من وجهة عملية قبل توقيع المعاهدة مع تركيا وقبل إقرارها ، واستولت الدولتان على « بلاد العدو المحتلة » التي كانتا تحتجان بالشرع الدولي على الحكومة السورية كلها أحدثت تبديلاً في أوضاعها ، وعدته مخالفاً للقوانين والتقاليد . ولكنهما استباحتا ما حرمتاه على غيرهما ، لأن في يدهما القوة التي تسوغ للدول الحليفة أن تكون المرجع الأعلى في توزيع الانتدابات ، على أن تضع الدولة المنتدبة صك الانتداب ويوافق عليه مجلس العصبة^(١).

وقد أبلغ المرشال ألنبي الملك فيصل قرار مؤتمر سان ريمو ، الذي كان بدء النهاية بل النهاية نفسها ، ودعاه أن يسافر إلى باريس لبسط قضيته بكل تفاصيلها ، ملحاً عليه أن لا يبطئ في السفر ، وذاكر له أن حكومة بريطانيا مستعدة للاعتراف به رئيس دولة مستقلة . إلا أنها تعتقد اعتقاداً قوياً بأن مسألة ملكيته ينحصر حق البت فيها بمؤتمر الصلح وحده . غير أن الملك فيصل لم يجب الدعوة التي وجهت إليه ، وكان رأى معظم مستشاريه أنه لا ينبغي أن يتوجه بنفسه بل يؤلف وفداً يعتمد ، وكانت المشكلات تزداد كل يوم بين سورية والفرنسيين ، حتى استحتمت حلقات الخطر ، فعقد الملك نيته أن يسافر بنفسه إلى أوروبا إجابة لدعوة بريطانيا المتكررة .

(١) عندما وضع صك الانتداب سنة ١٩٢٢ ، أجلت إيطاليا موافقتها عليه ، ريثما تسوى بعض الأمور بينها وبين فرنسا ؛ وكذلك فإن الولايات المتحدة عقدت فيما بعد اتفاقات مباشرة في شأن البلاد المنتدب عليها ، لأنها لم تدخل في عصبة الأمم .

ولسكن الفرنسيين كانوا قد تفرغوا للعمل في سورية ، إذ توفرت القوى لديهم ، وأصبح الحق العام الجديد بتقرير الانتداب في جانبهم ، وخلا لهم الجو بانفاق الهدنة الذي عقده مع الأتراك الذين كانوا يغيرون عليهم في الشمال ، فاشتراط الجنرال غورو شروطاً لسفر الملك تتلخص بقبول الانتداب وإلغاء التجنيد الإجباري ، وتسريح المجندين ، وتسليم سكة حديد رياق - حلب ، واحتلال هذه المدينة ، وقبول الأوراق التي أصدرها البنك السوري ، ومعاينة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا .

وفي ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ ، وجه الجنرال غورو إنذاره إلى الأمير فيصل ، وفصل حجاج فرنسا عليه وعلى الحكومة السورية وعلى العصابات الخارجة من دمشق ، وأوضح الأعمال العدائية التي وجهت إلى فرنسا والموالين لها ، والمخالفات للشرائع الدولية والأضرار التي أصابت فرنسا وسورية بسلوك هذه الخطط المناقضة لمهمة الانتداب التي وكلها إلى فرنسا مؤتمراً للسلام . وطلب الضمانات الكافية ، التي من جملتها أن لا يتضامن الملك مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .



ولما وردت الأخبار إلى دمشق هاجت النفوس وعظم القلق ، وكانت هناك ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الشعبي المقاومة والدفاع ، واتجاه المؤتمر للمقاومة والدفاع أيضاً ، وأما الحكومة فكانت الأكثرية فيها تعتقد بتفاوت القوى وتفضل الحلول السلمية . أما الأقلية فكانت تؤثر المقاومة المستميتة ، عسى أن تهز ضمير العالم المتمدين ، وتمنع فرنسا من التمادى في غرورها ، أو تسجل على كل حال أنها دخلت البلاد بقوة السيف لا برضى الأهلين .

وعقد المؤتمر السوري في ١٥ يوليو (تموز) جلسة عنيقة ، قرر فيها التمسك بقراراته السابقة ، التي سجلها في ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ ، وعدم اعترافه بأى عقد أو ميثاق لا يوافق عليه ؛ ولما اختارت الحكومة في ١٧ يوليو (تموز) قبول شروط الإنذار ، وهى كارهة ، وبدأت مرغمة بتنفيذه ،

اشتدت عليها الحملة في المؤتمر السوري ، حتى أنه اقترح فيه إحالتها للديوان العالي . ولكن العدو كان على الأبواب ، والمجلس على أهبة التعطيل ، ولما صدر الأمر بتأجيله ، تلاه وزير الدفاع نفسه ، فضج الأعضاء ، وهموا بالكلام ، فدعاهم الوزير بلهجة حازمة أن ينظروا إلى مصلحة الوطن وحدها ، فانصرفوا مغاضبين . وسرح الجيش طبقاً لشروط الإنذار .

ولكن الجنرال غورو كان قد قرر الاستيلاء على سوريا على كل حال . ولذلك أمر جيوشه بالزحف على دمشق ، بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل في الساعة المحددة ، فاستقر الرأي حينئذ على القتال ، وهبت الجموع العزلاء في دمشق لمقاومة العدو المدجج بالسلاح ، وكانت معركة ميسلون التي استشهد فيها ، وزير الدفاع يوسف العظمة^(١) .

وبعد هذه المعركة ، التي تخلد الشام ذكرها في ٢٤ يوليو (تموز) ، دخل الفرنسيون دمشق في اليوم التالي واحتلوا الشككنات ، وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية في سوريا وبدأ عهد الاحتلال والانتداب .

(١) فصل الأستاذ ساطع المصري في كتابه : يوم ميسلون جميع الحوادث والمفاوضات والوثائق التي تتصل بهذا اليوم ومقدماته وعواقبه . وقد نشرت بضع رسائل في جريدة الأهرام حينئذ ، سجلت تلك الوقائع كما كانت تجري تباعاً .

لقسم الأول

عهد الاحتلال

١ - طبائع الحكم الفرنسي وتقلباته

(١) الدور الأول

في اليوم التالي لخروج الملك فيصل من دمشق ، أى في ٢٩ من تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ ، بدأت السلطات الفرنسية المحتلة تطبيق في سوريا المناهج السياسية التي تنطبق على الخلق الفرنسي وطرائق حكمه من وجه عام ، وأساليب استعماره وتسلطه من وجه خاص .

فالحكم الفرنسي قائم على التقلب والتبدل ، ويكفى أن يستقرى الباحث الأوضاع الدستورية التي مرت بفرنسا منذ قيام ثورة سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٤٧ حتى يصل إلى نتائج غريبة من مشاهد الاضطراب وعدم الاستقرار في تلك البلاد . على أن هذا الحكم القلق المضطرب في أساسه ، يجرى لمستقر له في حب الفتوح وبسط السلطان واستثمار الذين يقعون تحت سلطته والعمل على تفريقهم للمحافظة على سيادته وتغلبه ، ويطبق هذا المنطق السياسى بحسب ما يقتضيه في أوروبا وآسيا وأفريقية ، حتى أن الثورة الفرنسية الكبرى التي أعلنت حقوق الإنسان ، وتخلت عن الفتوحات ، وادعت أن الحرية ستجمع شمل الشعوب التي فرق بينها الظلم ، ما لبث رجالها أن انقادوا إلى ما هو أكثر انطباقا على طبائعهم وأهوائهم ، فانقلبت حروب التحرير إلى حروب الفتوح ، وتكريض الشعوب على الملوك إلى العبث بالملوك والشعوب .

وتبعاً لهذه القواعد المتأصلة في نفوس الفرنسيين ، التي يخفيها الضعف أحيانا

كما تظهرها القوة دائماً ، أبلغ الجنرال غوايه باسم الجنرال غورو ، الوزارة التي قادت الظروف الملك فيصل إلى اختيارها ، أن الأمير فيصلاً قد أشرف ببلادها على قيد أصبعين من الهلاك ، وإن مسؤوليته في الاضطرابات الدامية التي وقعت في سوريا منذ شهرين أعظم وأوضح من أن تسوغ له المشاركة على الحكم وأن الحكومة الجديدة التي تمثلونها والتي قبلت المشاركة في العمل تحت الانتداب الفرنسي لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا ، وستجد منا المعونة القوية مع احترام حرية الشعوب السورية .

وأخذ بعد ذلك يعرف الحكومة شروط هذه المعونة ، والحرية التي تريد أن تتمتع بها الشعوب السورية ، فكان شرطه الأول أن تأخذ الحكومة على عاتقها تقديم تعويض قدره مائتا ألف دينار من الذهب .

والشرط الثاني معاقبة المجرمين والمتدربين بذريعة الوطنية ، وبمجازاة الذين أعانوهم ، وإسقاطهم من الحقوق المدنية في حالة فرارهم ومصادرة أملاكهم . والشرط الثالث درس المسائل التي تتعلق بالأهلين أو التي لها أساس بمستقبل البلاد مع رئيس البعثة الفرنسية « السكولونل تولا » وعرضها بعد ذلك عليه . والشرط الرابع تخفيض الجيش وجعله قوة أمن تقوم بصيانة السكينة ويكون « السكولونل بتلا » رئيس أركان الحرب في جيش الشرق مرجع أموره يحلها بالاتفاق مع وزير الحربية .

وأعلن بعد ذلك أنه يجمع كل عمل عدائي بأقصى الشدة ، وأن البلدة مشتركة في المسؤولية .

وهكذا بدأ الانتداب يخطو خطواته الأولى في جو من الإرهاب . وهو الذي جعله عهد عصبة الأمم مهمة مقدسة من مهام التمدن الحديث ، قاصرة على المساعدة والنصح . وحاولت أن تخدم فيه مبدأ استقلال الشعوب ، الذي كان يرجى من تحقيقه انتصار فكرة الحرية والحق ، على فكرة القوة والغصب .

وكان رد الفعل ضئيلاً عند الوزارة ، بل إنها فوق ذلك ، نشرت بلسان

رئيسها علاء الدين الدروبي بلاغا بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تنذره في الأهلين والموظفين ، وتعددهم بأن الانتداب لن يكون شديد الوطأة بل إنه يحترم الاستقلال ، وتسوغ الحركات التي قام بها الجنرال غورو مشيرة إلى العراقيل التي كانت توضع في سبيل جنوده الذين يقاتلون «عدو الحلفاء جميعهم» .

وعلاوة على ما تقدم ، فإن رئيس الوزراء ألقى خطبة في المأدبة التي أقامتها الحكومة السورية للجنرال غورو ، شكر فيها الجنرال غورو على تصريحه الأخير بأن الحكومة الفرنسية التي عهد لها مؤتمر السلم بمهمة الانتداب ، لا ترمي من ورائه إلا إلى رعاية مصلحة البلاد وفلاحها ، واستشهد بتقاليد فرنسا المجيدة في تحرير الشعوب ، وما أشبه ذلك من المغالطة في الحقائق والتبويه للتاريخ ، وانحى باللائمة على الذين كانوا يوسوسون للجمهور ، وأكثروا غريب الدار ، بأن فرنسا دولة مستعمرة ، تعمل على بسطة ملكها . ولكن الفرنسيين لم يؤيدوا ما قاله رئيس الوزراء ، بل ملأوا السجون وشددوا العقوبات وحكموا على طائفة كبيرة من الزعماء بالاعدام ومصادرة الأموال ، مستندين بذلك إلى قانون الجزاء العسكري الفرنسي ، وثابروا على تنفيذ انتدابهم برؤوس الحراب — كما قال المسيو دالاديه رئيس الوزراء — في خطبة له قبل شهر من هذه الحوادث ، ألقاها في مجلس نواب فرنسا .

ولم يطل أمد ذلك الرئيس في الحكم ، إذ قضى أجله في ٢١ أغسطس (آب) في حادث خربة الغزالة في حوران ، التي كانت أول انتفاض على الحكم الفرنسي . فخل محله السيد جميل الألشي ، وألف في ٦ سبتمبر (أيلول) وزارة جديدة ، عرض على الجنرال غورو اسم عضوين لكل وزارة حتى يختار أحدهما . وقد أقيمت هذه الوزارة في مطلع ديسمبر (كانون الأول) وعين السيد حقي العظم بصفة حاكم لدولة دمشق ، وكان سبب الأزيمة رغبة الفرنسيين تحويل الوزراء إلى مديري ، لأن الوزارة أقرب إلى أن تكون عنوان دولة مستقلة . وكان يشمل قرار تعيين المديرين مدير عسكرية عام ، إلا أن هذه ألغيت فيما بعد ، كما ألغيت وزارة الخارجية من قبل .

وكان الفرنسيون قد بدأوا في تنفيذ البرنامج الاستعماري في التقسيم والتجزئة ، وإنشاء الدويلات لما سموه بالشعوب السورية . ففي أول سبتمبر (أيلول) أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير ، وفي الثامن منه أصدر قراراً بفصل ولاية حلب عن سورية وإنشاء دولة مستقلة باسمها ، وفي الثالثة والعشرين أنشأ دولة العلويين في لواء اللاذقية ، وعين لها حاكماً فرنسياً كما كان منذ بدء الاحتلال .

أما جبل الدروز فقد أنشئت فيه دولة كذلك ، وكان الفرنسيون يستميلون بعض رجال الجبل في عهد الحكومة الفيصلية ، حتى أنهم طلبوا لهم في مشروع فيصل - كليمنصو نوعاً من الحكم الذاتي ، ف عقدوا اتفاقاً مع شيوخهم ورؤسائهم في ٤ من مارس (آذار) سنة ١٩٢١ ، لإنشاء حكومة وطنية مستقلة استقلالاً إدارياً واسعاً تحت الانتداب الفرنسي ، وكان الأمير سليم الأطرش أول حاكم له .

وأصبحت دمشق على هذا النمط عاصمة دولة سميت باسمها ، لا فرق بينها وبين تلك الدويلات ، التي قام بإنشائها الانتداب ، ممزقاً وحدة البلاد ومفرقاً كلمة أبنائها .

وما عدا هذه التجزئة التي أثار بها الفرنسيون رغبات محلية ونزعات مذهبية ، فقد بقيت منطقة سورية منحت حكماً خاصاً لأسباب عنصرية واتفاقات دولية ، وهي الاسكندرونة . وأنشئ فيها نظام إداري خاص ، طبقاً للمادة السابعة من اتفاق أنقره ، المعقود في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢١ ، ومنح السكان الأتراك مزايا مختلفة تضمن نموهم الثقافي ، وأصبحت اللغة التركية إحدى اللغات الرسمية ، مع العربية والفرنسية ؛ وجعلت فيما عدا ذلك تابعة لحكومة حلب .

لقد كان الحكم في هذه الأوضاع محليين وفرنسيين ، وكان إلى جانب كل وزير أو مدير مستشار هو مرجع السلطة الحقيقي ؛ حتى أنه في الألوية والأقضية أو الولايات ، كان يوجد إلى جانب الحكم فرنسي يأمر وينهى ،

وبلغ الأمر مثلاً في لبنان أن حاكمه الفرنسي كان إلى جانبه مندوب فرنسي يمثل سلطه الانتداب ، وفوق الجميع المفوضون السامون .

وبعد جورج بيكو الذي كان مندوب فرنسا ومستشار القيادة العامة في الشرق ، تتابع ثلاثة مفوضين ، هم في الوقت نفسه قادة شهبوا في أثناء الحرب ، وجمعوا في أيديهم السلطتين العسكرية والمدنية : غورو ويغان وسراى ، الذى نشبت الثورة في أيامه سنة ١٩٢٥ . وحل محله مفوض سام مدنى ، المسيو هنرى دوجوفنل . وقد بقى غورو إلى نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٣ ، ويغان إلى تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٢٤ ، وسراى إلى تشرين الثانى سنة ١٩٢٥ ، بعد نشوب الثورة . والقائدان الأولان يعدان من العناصر اليمينية التى علا أمرها في فرنسا بعد الحرب ، أما الثالث فقد كان يسمى الجنرال الجمهورى ، وكان يضطهده اليمينيون ، فلما انتصرت الأحزاب اليسارية سنة ١٩٢٤ بعثت به إلى سورية مكافأة له على انتماؤه لها ، وأملا باتهاجه منهاجاً حراً ضمن حدود وقيود معينة .

والمفوض السامى بحسب الصلاحيات المعطاة له ، مكلف بإدارة الانتداب الفرنسى والقيام بسياسة الحكومة الفرنسية في دول سورية ولبنان والعلوين والدروز . وهو صاحب السلطة في شئون الأجانب والقناصل ، والمراقب لجميع الشؤون الإدارية والسياسية والمالية ؛ ومرجه وزراة الخارجية الفرنسية التى تصل بينه وبين سائر الوزارات الفرنسية .

وفي حدود الانتداب هو واضع القوانين والأنظمة والمسيطر على الجمارك والأحوال الشخصية ، وهو أشبه بحاكم مستعمرة يتبعه عدد كبير من الموظفين ، يرأسهم السكرتير العام ، الذى يطلع على جميع الأمور قبل أن تعرض على المفوض السامى ، ويوقع معه في الرسائل التى يبعث بها إلى وزارة الخارجية ، كما يوقع معه القوانين والأنظمة والقرارات ، وينوب عنه في أوقات غيابه .

وترتبط بالسكرتير العام دوائر عديدة ، على رأسها مستشارون فنيون ، كالمالية والقضاء والزراعة والتعليم والتشريع والآثار والجمارك والبريد والبرق

والمصالح الاقتصادية والعقارية والوقف والصحة العامة والبحرية والتجارة والاحتكارات ومراقبة الشركات ذوات الامتياز، والملكية الأدبية والصناعية والمعادن والبيطرة والأمن العام والمطبوعات .

هذه السلسلة من المراتب في المفوضية العليا ، تضاف إليها سلسلة أخرى في الحكومات المحلية : مندوبون ومساعدو مندوبين ومستشارون وضباط الاستخبارات والمصالح الخاصة والأمن العام وضباط الدرك ومستشارو الشرطة وبعض رؤسائها .

وكان الجيش مؤلفاً من كتائب فرنسية وإفريقية وسنغالية والكتائب الخاصة الشرقية والسورية والكتائب المساعدة وهلم جرا .

ومعظم هؤلاء الموظفين لم يثبت أنهم من أصحاب الكفاية والنزاهة ، حتى أن المسيوجونار الذي كان حاكماً في الجزائر قدم تقريراً للجنة الأمور الخارجية (الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٢) في مجلس الشيوخ ، قال فيه : ان الموظفين الفرنسيين الذين تنبذهم حكومة الجزائر ومراكش ترسلهم الحكومة الفرنسية إلى سورية ؛ وانتقد كثرة العدد من الموظفين ؛ كما انتقد الشيخ فكتور برار الاسراف والتبذير وسياسة التفريق والتجزئة في إنشاء دويلات ، لا مبرر لوجودها ، ونفت العداء والبغضاء بين شعوبها ، وتجدد المنازعات الدينية فيها إلى درجة لم تكن تعرفها من قبل . وأكد المسيو دومرغ — رئيس لجنة الأمور الخارجية حينئذ ورئيس الجمهورية فيما بعد — أن الجيش الموجود في سورية غير كاف للسياسة المتبعة التي يتوقع منها مفاجآت جديدة ، وأقل مما يحتاج إليه الانتداب بالشروط الذي يخيّل إليه أن توضع له .

(ب) الدور الثاني

لم تبلغ سياسة الجنرال غورو الغاية التي تريدها من التجزئة. وشعر بما أثارته من استنكار في البلاد السورية وفي خارجها ، فقرر إنشاء اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضي العلويين المستقلة . وقد

أوفد الجنرال غورو مندوبه في دمشق الكومندان كاترو (الذي أصبح فيما بعد الجنرال كاترو) لبشر بحسنات العمل الجديد ولكنه لم يلق نجاحاً ، حتى أن الجنرال نفسه ذكر في خطبته ، التي افتتح بها إنشاء الاتحاد في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ ، أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالي في كل مكان بعواطف واحدة ، غير أنه من المحتمل أن القرار الذي أوجده لم يترجم على وجه الصحة ولم ينقل بالضبط .

وقد جاء في المادة الثانية أن الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، داخله في الاتحاد أو غير داخله ، يكون لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية ، ولا يمكن أن يفصل بينهما بأدنى حاجز جمركي أو تجاري . وأحدثت المادة الرابعة بصورة مؤقتة ثلاث مديريات مشتركة : المالية والأشغال العامة والحقوقية ، ونصت على أنه يرشد هؤلاء المديرين مستشارون فرنسيون .

وجاء في المادة الخامسة أنه لا تنفذ قرارات رئيس الاتحاد إلا بعد المصادقة عليها من المفوض السامي .

أما المجلس الاتحادي فيؤلف من خمسة ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين المستقلة . وقرر في بادئ الأمر أن يلتئم المجلس تارة في حلب وتارة في دمشق باعتبار سنة في كل منهما . ولكنه قرر من بعد في ٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٣ ، أن تتخذ دمشق مركزاً دائماً للحكومة الاتحاد السوري^(١) .

(١) ويكون للاتحاد قانون واحد في المواد الآتية :

١ — قانون العقارات والأموال .

٢ — القانون المدني .

٣ — قانون التجارة .

٤ — أصول المحاكمات الحقوقية والتجارية .

٥ — قانون الجزاء .

٦ — محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والأدبية .

ويكون لهذا المجلس ميزانية مشتركة : وذلك مديرية لإدارة المصالح المدنية والمالية والأشغال العامة ، والعدلية والدرك .

ومما يستحق الذكر أن السيد صبحى بركات الذى انتخب رئيساً لمجلس الاتحاد كان من قادة الثورة فى لواء الاسكندرونة ومن أعضاء المؤتمر السورى ، وقد حكم عليه بعقوبة الإعدام وصودرت أملاكه ، ثم عفى عنه بعد ذلك ببعض الشفاعات ، وساعد الفرنسيون أنفسهم على انتخابه . ولما غضبوا عليه لبعض الأمور ، طعن به المسيو دوجوفنل أمام لجنة الانتخابات فى الاجتماع الذى عقد فى صيف سنة ١٩٢٦ .

وفى ٩ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٣ أصدر حاكم دولة دمشق قراراً يقضى بإلغاء المديريات العامة ، وإنشاء إدارات تحت إشرافه ومساعدة أمين له ، وإلغاء مجلس الشورى وتسليم وظائفه إلى مجلس إدارة الحكومة ، بغية جعل الإدارة العليا متناسبة مع تقدير الموازنة ، والشكل الجديد الذى يتولد من سير إدارة الاتحاد .

وأنشئت فى ٣٠ آب (أغسطس) مجالس تمثيل لدولتى دمشق وحلب وأراضى العلويين ، وكانت تعتبر فيها اللغة العربية والفرنسية رسميتين بلامتياز بينهما . وحددت صلاحيات هذه المجالس بالميزانية والضرائب والتشريع والإدارة وإبداء التمنيات ، وحق الاقتراح ، أما المبادرة فن صلاحية الحاكم ، وللنفوض السامى أن يخلق دورة المجلس أو أن يحلّه .

وقد احتجت دمشق على إنشاء هذا المجلس وأضربت عن العمل لضيق اختصاصاته ، وبعده عما تتطلبه البلاد من إقامة حكم نيابى صحيح .

وكانت الوحدة السورية قد أصبحت فى مقدمة مطالب سكان البلاد فى داخلها وساحلها بعد أن شهدوا من مضار التجزئة ما شهدوه . ولم يكن نظام اتحاد دول سورية كافياً لتحقيق هذه الأمانى . فحاول المفوض السامى الجديد الجنرال وignan أن يحدث تعديلاً فى النظام الذى أقامه سلفه ، وقد جرت عادة المفوضين السامين فى الغالب أن كل واحد منهم يغير تغييراً ظاهراً فى الأوضاع التى يجدها عند وصوله ، مع التمسك بالقواعد الأساسية للحكم الفرنسى ، وهى أن تكون السلطة الحقيقية بيدهم . فاتخذ فى ٥ (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٢٤

قراراً بإلغاء الاتحاد السوري وإنشاء وحدة بين دولتي دمشق وحلب . وكان في جملة الأسباب الموجبة لقراره الرغبة التي أعرب عنها مجلس دولة سورية ومجلس دولة حلب ومجلس اتحاد الدول السورية .

ولكن هذه الحركة نحو الوحدة اقترنت في الوقت نفسه بحركة نحو الانفصال لأنها أبقت خارجها « البلاد العلوية » ، وكان ذلك على حد تعبيرهم إجابة لرغائب أهلها ، لأنهم لم يشتركوا في اتخاذ مثل هذه القرارات ، ولأن الإدارة الفرنسية كانت ترمى في الحقيقة لذلك .

فاتحدت الدولتان بحكم القرار الجديد ابتداء من أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٥ ، وتألقت دولة واحدة اسمها الدولة السورية مع الاحتفاظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة .

أما رئيس الدولة فينتخب بأكثرية المجلس التمثيلي المطلقة ، ويقوم بوظائف رئيس الاتحاد وبوظائف حكام الدول وفقاً للقرارات المعمول بها ، ويساعده وزراء يناط به أمر نصبهم واستبدالهم ، وهذه هي الوزارات التي حددت بخمس : وزارة الداخلية ، وزارة العدلية ، وزارة المالية ، وترتبط بهذه الوزارة مديرية المصالح العقارية ومديرية أراضي الدولة ؛ وزارة المعارف العامة ، ووزارة الأشغال العامة والزراعة والإصلاح الاقتصادي وترتبط بها مديرية البرق والبريد .

وتقرر أن يقوم المجلس التمثيلي لدولة سورية بوظائف المجلسين التمثيليين لدولتي دمشق وحلب ، وتقوم بالسلطة القضائية المحاكم البدائية والاستئنافية ضمن الشروط المنصوص عليها في القوانين الاتحادية .

وقد أنهى ارتباط لواء الاسكندرونة بولاية حلب ، وبقيت إدارته جارية وفقاً للأحكام الخاصة به ، وأنيطت برئيس الدولة السورية وظائف حاكم دولة حلب فيما يتعلق بإدارة هذا اللواء .

ونص القرار على أن تتمتع ولاية حلب بامتياز مالي محدد .

وكانت المقررات التشريعية والتنظيمية التي يصدرها رئيس دولة سورية ،

وكل تعيين يجريه ، تعرض للتصديق على المفوض السامي ، وهو الذي يقر انتخاب رئيس الدولة ، ويعلن زوال سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة . ويمثل المفوض السامي لدى الدولة السورية مندوب يساعد مندوبون معاونون ، أما المندوب فيصدق أعمال رئيس الدولة إذا لم يكن التصديق عائداً إلى المفوض السامي ، أو متى خول المفوض السامي مندوبه حق التصديق ، وفي الملحقات حيث يكون مندوب معاون فإنه يصدق قرارات الحكومة المحلية . ونص هذا القرار على أن أول مجلس تمثيلي للدولة السورية ، يتكون من اجتماع أعضاء المجلس التمثيلي لكل من دولتي حلب ودمشق . كما أن رئيس دولة سورية هو الرئيس الحالي لاتحاد دول سورية الذي انتخبه مجلس الاتحاد في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٣ ، ويتهى عهده حكماً في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٧ .

(ح) الخانة الاقتصادية

إن رجال المال يكمنون وراء رجال الحرب والسياسة ، ويدفعونهم في كثير من الأحيان في طريق الفتوحات ، ليس لإحراز المفاخر الوطنية وحدها ، ولكن لإحراز المغنم المادية معها إن لم يكن قبلها . وقد كان من جملة شروط الإنذار الذي قدمه الجنرال غورو للبلد فيصل في ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ قبول الورق النقدي الذي أصدره البنك السوري ، واعتباره عملة وطنية ، وإلغاء جميع الأحكام المتعلقة به في المنطقة الشرقية ، إذ حرم تداوله والعمل به . وكان هذا البنك فرعاً للبنك العثماني ، وقد ساهم في تأسيسه بعض البنوك الباريزية ، فنال مؤسسوه ومساهموه فوائد عظيمة كان يضرب بها المثل في أثناء مناقشات المجلس النيابي الفرنسي . وظل ذا شأن كبير في إدارة دفة السياسة الفرنسية في البلاد ، حتى كانت الحكومات المتعاقبة يطلب منها دائماً أبداً أن يبقى هذا الأمر قيد نظرها . وكل اتجاه يعارض ذلك يصح أن يعد عملاً معادياً . واستمر هذا الوضع حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فكان يطلب من حكومة ذلك العهد تجديد امتياز البنك واحترامه ؛ وقد قال المسيو هنري

دوجوفنل الذى اعتزل منصبه سنة ١٩٢٦ بعد إخفاقه فى تحقيق ما وعد به فى اجتماع لما أطلق عليه اسم الجمعية الفرنسية السورية فى باريس سنة ١٩٢٨ : إن البنك السورى يعتبر سورية ملكاً له .

وقد تبع النقد السورى خطوات النقد الفرنسى فى أزمانه الشديدة المتوالية بعد الحرب ، فجر على السوريين خسائر جسيمة ، وطالما تصاعدت شكواهم من هذا الوضع الذى يعدونه سبباً فى سوء الحال ، وسحب الذهب والقيم النقدية الكبيرة كالجنينيات المصرية والاسترلينية ، وما تجمع فى بلادهم سواء فى أثناء الحرب أو خلال الاحتلال البريطانى . وكان يذكر ذلك فى الشكاوى التى تقدم إلى عصبة الأمم ، كما أنه يعد العمل على إزاله آثاره جهداً وطنياً ، فتطالب الحكومات التى تصطبغ ببصغة وطنية بالإصلاح النقدى وتضعه الأحزاب فى مقدمة خططها .

ولم يقتصر التحيز على البنك السورى ، بل إن السلطات الفرنسية ، برغم ما أقره صك الانتداب نفسه ، من مراعاة التسوية بين أعضاء عصبة الأمم وعدم استثمار البلاد لمنفعة الدولة المنتدبة ، كانت لا تبرح تستخدم السلطة التى لديها لمساعدة الشركات الفرنسية وأصحاب الامتياز من الفرنسيين بكل ما لديها من قوة . وقد كان الجنرال غورو يجب الذين يلومونه على التبذير والإسراف ، بأن العملية ذات فائدة وثمرة ، أو ما معناه أن الانتداب يعود بفوائد مادية تعادل ذلك .

لا شك أنه حدث فى العالم ارتباك اقتصادى بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكن نتائج هذا الارتباك كانت تظهر فى سورية ولبنان أكثر مما تظهر فى غيرها من بلدان الشرق الأوسط . حتى أن شرق الأردن التى كانت بلداً مقفراً قليل الثمرات ، أصبح كثير من السوريين يجدون فيه مجالا واسعا لأعمالهم وتجارتهم .

وجملة القول أن أساليب فرنسا السياسية والإدارية والاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السائدة ، كان لها أثر كبير فى التمهيد للاقتصادى الذى أصاب سورية خلال الانتداب . وكانت مصلحة البلاد تقضى بعدم ربطها بعملة

خارجية ، حتى أن لجنة الانتدابات قدمت تقريراً إلى مجلس العصبة في اجتماعهما الاستثنائي الذي عقد في روما من ١٦ شباط (فبراير) إلى ٦ آذار (مارس) سنة ١٩٢٦ ، ذكرت فيه أن سياسة الانتداب النقدية تؤخر استعداد البلاد السورية للاستقلال ، وهو لا يمكن تصوره بدون الاستقلال في الشؤون المالية والنقدية .

ولا يخفى أن سياسة التقسيم والتجزئة كانت في مقدمة الأسباب التي أضرت بوضع البلاد الاقتصادي ، وقادت بطبيعة الأمر إلى زيادة نفقات الإدارة ، وأثقال كاهل المكلف ، فضلاً عن استثثار السلطة الفرنسية بموارد المصالح المشتركة والجارك ، التي كانت مكوسها تزداد ارتفاعاً ، فيتناول الموظفون الفرنسيون الذين يعدون بالمئات رواتب ضخمة ، ويتمتعون بمزايا كثيرة كأجور المنازل والأسفار ، ولا يدخل في هذا الإحصاء ضباط الجيش ونفقاته التي تشارك بها سورية بنصيب مقطوع .

٢ - المقاومة والثورة

(١) المطالب القومية

أراد الفرنسيون أن يفرضوا انتدابهم على سورية ، وأراد السوريون أن يتحرروا من هذا النظام ، ونظروا إليه بكره قبل أن يقبوا في رقبته ، ومنذ غلبتهم القوة صمموا على المقاومة إلى أن اشتعلت نيران الثورة ، فلجأ الفرنسيون إلى الأساليب العنيفة ، وعززوها بالأحكام العرفية التي قلما خلت منها البلاد ، واستعانوا بجميع الوسائل لمحاربة الفكر الحر ، فكانت الصحف تعطل ثم تعطل ، حتى يقضى عليها أو تتنازل عن حريتها . وكانت أعمال الحكومة لا تستند إلا إلى الأشخاص الذين جربوا في خدمة الدولة المنتدبة لا في خدمة المصلحة العامة ، فلشأ من ذلك طبقة من الموظفين الذين قلما يحبون العمل الذي يقومون به أو يخلصون له . ويسعون لتحقيق أمالهم بوسائل أخرى .

وقد بذل الفرنسيون جهد طاقتهم لاستئصال النزعة العربية من نفوس

السوريين وإماتتها في قلوبهم ، ولكن سورية ظلت برغم ذلك شديدة الحرص على هذه النزعة القومية ، التي اهتزت ونمت في ربوعها ، كزرع أخرج شطأه واستوى على سوقه .

وكانوا يبشرون الدعوة لإقناع السوريين أنهم غير أهل للاستقلال ، وأن الانتداب هو الذي يأخذ بيدهم ليصبحوا أهلاً له ، فسكان السوريون يصدون عن هذه الدعوى الباطلة التي يردها التاريخ وينكرها الواقع . فالحكم الأجنبي قلباً يهيء البلاد لتحكم نفسها ، بل يسعى جاهداً لإقصائها عن هذه المنزلة الكريمة التي تعتز بها الشعوب الحرة . وأحدث تشدد الفرنسيين في تجزئة البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالي في الجنس والدين والمصلحة ، رد فعل قوى لمقاومة التجزئة والحرص على الوحدة .

وهكذا أصبح الركنان الأساسيان للطالب القومية : الاستقلال والوحدة ، يجريان على كل لسان ويملآن كل جنان .

أما الاستقلال فقد تابعت البلاد السورية نضالها حتى أحرزته ، وهو ما نتبع مراحلها . وأما الوحدة فقد تطورت تطوراً محزناً لوقوف المطامع الدولية والأغراض المحلية في سبيلها ، حتى حرمت البلاد نيل ثمرات جهادها منها ، ففي القسم الجنوبي من سورية ، أقام الإنكليز والأمريكيون بمساعدة الأمم المتحدة دولة يهودية ؛ وأنشئت دولة عربية صغيرة ذات صلة خاصة بانكلترا . كما أن السد الذي أقامته فرنسا بين الساحل والداخل ، لم تستطع أن تزيله جهود تمادت أكثر من خمسة وعشرين عاماً . وانتهى الأمر بأصحابها أن سلخوا بالأمر الواقع ، الذي طالما شهدوا عواقبه السيئة واحتجوا على بقاءه . ولم تخرج فرنسا من سورية إلا بعد أن سلحت للأتراك أيضاً منطقة الإسكندرونة ، خلافاً لتعهداتها الدولية التي كانت دائماً تحتج بها على السوريين لمقاومة مطالبهم القومية . وأصبحت سورية محصورة في هذه المنطقة التي تسمى الآن الجمهورية السورية ، بعيدة عن الأمان ، بل الأوضاع الطبيعية والشرعية والحقائق التاريخية

والجغرافية ، التي تؤيد مطلبها في إقامة دولة متحدة في هذه المنطقة الفسيحة التي سماها التاريخ بالشام .

(ب) النضال في داخل البلاد وخارجها

بدأ النضال في سبيل الاستقلال والوحدة ، سيره المتتابع ، منذ رفض السوريون عنهم غبار وقعة ميسلون ، التي أراد الفرنسيون أن يعدوها وقعة حاسمة وظفراً كبيراً في تاريخهم الاستعماري ، وقد تطور هذا النضال الذي بدأ الناس يعرفون آثاره ويعجبون لها أيما عجب ، فكان بطيئاً مستسراً في بعض أحيائه ، ومتفرفاً مبعثراً في أول عهده ، وسريعاً ظاهراً شديداً عندما تجتمع أسبابه (١) .

وكان السوريون ينظرون بازدياد إلى التعاون مع فرنسا ، ويعدون الذين يقدمون على هذا العمل محرومين من مزايا التكريم والثقة التي يتمتع بها الوطنيون . فأحدثت هذه الناحية الأدبية تأثيراً كبيراً في الأزمات والتطورات ، حتى أن بعض الأشخاص الذين يظفرون بتأييد وطني يحرمون منه متى قاموا بعمل يعارضه ، كما جرى للسيد صبحي بركات الذي عد انتخابه لرئاسة الدولة في حين من الزمن فوزاً وطنياً ، فما عثم أن أصبح غرضاً للطاعنين واللائمين ، عندما أخذ يسائر الفرنسيين ويمالئهم .

وقد تسامل المسيو رابار السويسري أحد أعضاء لجنة الانتدابات ، في الاجتماع الذي عقدته في حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٦ ، عن التناقض الذي يظهر به ممثلو فرنسا من ادعائهم ارتياح الأهالي لحكمهم ، وما يذكرون في الوقت نفسه من أنه يكفي أن تظهر الدولة المنتدبة ارتياحها إلى أحد السوريين حتى يكون ذلك هادماً لسمعته !

(١) كتب جواهر لال نهرو رسائل إلى ابنته استعرض فيها تاريخ العالم ، فأطرى إطراراً عظيماً نضال الشعب السوري الذي وقف يدافع عن حريته واستقلاله تلك الدولة التي خرجت من الحرب العظمى تجر أذيال التيه والظفر ، وقال : من أي نبعة اشتق هذا الشعب الذي ناضل ذلك النضال في سبيل حريته .

وأثنى كذلك على زعمائه الذين قادوا حركته السياسية .

وكان الأثر الذي أبقاه عهد الاستقلال في زمن فيصل كبيراً في توجيه النفوس وإثارة الهمم ، فظلت القلوب عامرة بذلك الإيمان ، واستمر بعض الثائرين في ثوراتهم وانضم إليهم آخرون في أنحاء شتى . ولم يدعوا الفرنسيين تنام عيونهم قريرة بعد معركة ميسلون ، وقد برز في هذه الحوادث اسم إبراهيم هنانو ، الذي خرج من معارك النضال والمحاكم العرفية ، وقد سماقده في عيون الذين سمعوا باسمه ، فضلاً عن المحيطين به والأقربين إليه . وكذلك كان الشيخ صالح العلي في ثورته التي جمعت حوله في ذرى الجبال ومناكب الوديان طائفة من المقاتلة ، فكانوا يغيرون على الفرنسيين وينهكونهم بسلاح قليل ورفد ضئيل .

وقبل مضي أحد عشر شهراً على احتلال غورو دمشق أي في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢١ حدث اعتداء عليه ، وكان يرافقه رئيس أركان حربيه وحاكم دولة دمشق والضابط المترجم ، فظهرت أمامهم عصابة فرسان أطلقت عليهم النار ، فأردت الضابط المترجم وسلم الآخرون الذين أصابهم إصابات يسيرة ، وأسرع سائق السيارة حتى نجا بمن معه .

فأمعن الفرنسيون على أثر هذا الحادث بالعقوبات والحرق والتدمير والتنكيل وأخذ البريء بحريرة سواه ، حتى ضج البرلمان الفرنسي بصدى تلك الوقائع .

وفي نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٢ جرت حادثة في دمشق كانت بعيدة الأثر فهزت سورية هزاً عنيفاً ، إذ قدم دمشق المستر كراين رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية ، فقصى بضعة أيام في دمشق ، كانت وسيلة لإظهار الشعور الكامن الذي كانت تضطرب به القلوب ، فتجمهر الناس وأعلنوا ما تكنه صدورهم من حب الاستقلال والحرية ، وبغض الانتداب وأنصاره ، ونعتوهم بالخونة . فكبر على الفرنسيين أن تدوى أرجاء البلاد بالدعوة الحرة ، وأرادوا قمعها بالعنف والشدّة ، فقبضوا على الدكتور الشهبندر والسيد حسن الحكيم والأستاذ سعيد حيدر ورفاقهم ، فكان ذلك حافزاً جديداً للهمم ، وأضربت المدينة

وتظاهر أهلها رجالاً ونساء وعطلوا الأعمال ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وأصدر المجلس العسكري الفرنسي أحكاماً قاسية على المعتقلين ، فتجددت المظاهرات وسرت الحركة إلى سائر المدن السورية . وقد رددت ذكر هذه الأحداث الصحف الأوروبية والأمريكية ، واحتج عليها السوريون في مصر وباريس وغيرهما ، فجاء هذا الاعتماد ، الذي وصفته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بأنه اعتداء على حقوق الشعب وكل حرية بشرية ، متمماً للحالة التي أصبحت لا تطاق في سورية ، بما تتجمله من ضرائب فادحة وإدارة استبدادية ومراقبة شديدة في أعمال الدولة وتبذير في أموال الأمة .

وقد نقل المعتقلون إلى أرواد ، فظلوا فيها إلى ٢٣ من تشرين الثاني (نوفمبر) ، حتى خرجوا من معتقلاتهم بعد أن حبتهم الأمة عطفها وتأييدها . ولم تنقطع الأحداث والفتن خلال سنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ اللتين سبقتا الثورة . ومن ذلك ما قاله الجنرال سراي في رد على مقال أنشأه الكاتب الفرنسي هنري بور دو ، ادعى فيه أن سورية كانت هادئة ساكنة في عهدي غورو وويغان : « إن هذا الكاتب إما أنه يجهل كل شيء أو أنه يكذب ، فقد قامت في سورية وحدها حينئذ ثورات عديدة دفن فيها من الجيش الفرنسي ٥٠٠٠ جندي .



وإلى جانب هذا النضال الذي قام به السوريون في داخل البلاد ، فقد جاء نضال السوريين في خارجها معزراً ومؤيداً له ، ولم تقع حادثة في سورية منذ وقعة ميسلون إلا كان السوريون المنتشرين في أقطار الأرض ، ولا سيما في مصر وأوروبا ، يحملون إلى أرجاء العالم صدى احتجاج بلادهم ويرفعون أصواتهم بالشكوى مما تلاقى به .

وقد خرج السوريون الوطنيون من دمشق ، سواء الذين حكم عليهم بعقوبات الإعدام أو الذين هاجروا إلى مصر ، وغيرها ، لأنهم لم يطبقوا حكم الفرنسيين وتعسفهم . واستقر معظمهم في القاهرة ، وقد ساعدتهم على مواصلة

عملهم القومى الشاق مساعدة كبرى، حزب الاتحاد السورى الذى كان أنشئ هناك فى أواخر سنى الحرب، واشترك فيه فريق من كبار السوريين، فكانت أعمال هذا الحزب المستقلة أو المشتركة مع سائر الوطنيين الذين أموا مصر قاعدة حركة قومية كبرى، انقلبت فى سنة ١٩٢١ إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى .

وبهذه الطريقة حمل صوت سورية إلى عصبة الأمم منذ أول اجتماع عقده، احتجاجاً على أعمال الدول الاستعمارية التى أنكرت العهود المعطاة للشعوب، وعاملت تلك البلاد كغنيمه حربية، وتقاسمتها بينها وجزأتها أجزاء متعددة فجعلت الحكومات متباينة والوحدة الوطنية ممزقة وأمانى الشعب بعيدة التحقيق . وفى أثناء الاجتماعات التى كانت تعقد فى مقر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السورى فى القاهرة سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١، استقر الرأى على عقد مؤتمر فى جنيف عاصمة جمعية الأمم، وأذاعت اللجنة فى ٩ نيسان (ابريل) سنة ١٩٢١ بياناً دعت فيه جميع الأحزاب والجمعيات إلى المطالبة باستقلال سورية ووحدتها للاشتراك فيه .

وقد اجتمع هذا المؤتمر فى أواخر أغسطس (آب) سنة ١٩٢١، واشترك فيه ممثلو الاتحاد السورى والمؤتمر الفلسطينى ومجلس الإدارة اللبنانى والاستقلال العربى واللجنة الفلسطينية بمصر وجمعيات عديدة فى الولايات المتحدة والارجنتين وشيلي . وقدم المؤتمر نداء مفصلاً إلى المجمع الثانى لجمعية الأمم، الذى انتظم عقده فى ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٢١، وقد جاء فى هذا البيان :

نقرع باب جمعيتكم واثقين بالمبادئ التى كانت أساساً لبناء جمعية الأمم، والتى أنعشت فى جميع الأقطار آمالاً مشروعة، ألا وهى احترام القوميات وحق الأمم فى تقرير مصيرها، وإقامة العدل ومراعاة الشرف فى العلاقات الدولية، ونبذ سياسة الفتح، والدقة فى رعاية العهود والصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة .

نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التى خولها إياها عقد جمعية

الأمم الموقع عليه في فرساي في ٢٨ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩ ، مرجع
لقضيتنا هذه ، ولها فيها حق النظر والحكم وفقاً لروح العهد .

إن الحرب الطويلة التي وضعت أوزارها وأنجبت جمعية الأمم كانت صراعاً
بين فكرتين — فكرة القوة والغصب وفكرة الحق والحرية — فالأمم التي
كانت تقاتل تحت لواء الحق وضعت مبدأ استقلال الشعوب في طليعة مقاصدها
من الحرب ، وكان كبار رجال الأمم المتحالفة يعلنون واحداً بعد آخر
أن الحرب لن تؤدي إلى فتوحات جديدة أو إلى ضم أقطار جديدة ، وإنما
يجب أن تسفر عن ظفر الحضارة واستقلال الشعوب .

ولقد سمع الشعب السوري هذه التصريحات فتقبلها بثقة تامة ، وخاصة
ما يضمن منها للشعوب الخاضعة للسلطة التركية السلامة التامة لحياتها وحرية
الارتقاء بدون عائق ...

وكان المقاتلة من العرب واثقين بأنهم يسعون لاستقلالهم لأن الحلفاء كانوا
يعلنون أنهم يكافحون دفاعاً عن حقوق الشعوب . ولم تكن آمال هؤلاء المقاتلة
مبنية على تصريحات رجال السياسة فقط ، بل على الوعود الصريحة التي قطعها
للهالك حسين السر هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر باسم انكلترا إحدى
دول الحلفاء سنة ١٩١٥ . وقد ضمنت هذه الوعود الاعتراف باستقلال بلادنا .
فكل تلك الوعود والدماء التي أريقَت في سبيل الغاية المشتركة ، كانت تعزز
الآمال بإنشاء دولة سورية قائمة على النظام والحرية والسلام .

وطلب المؤتمر في ختام بيانه :

- ١ — الاعتراف بالاستقلال والسيادة القومية لسورية ولبنان وفلسطين .
- ٢ — الاعتراف بحق هذه البلاد بأن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام

مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فدراسيون) .

٣ - إعلان إلغاء الانتداب حالا .

٤ - جلاء الجنود الفرنسية والانكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ - إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين .

واستمرت اللجنة التنفيذية تعمل في القاهرة ووفدها يعمل في أوروبا ، فلا يدع الفريقان حادثة تمر بدون الاحتجاج عليها وتوجيه أنظار العالم إلى الأخطار المهددة للبلاد ، أو الأعمال التي ترمي إلى مخادعة الرأي العام والتمويه عليه كإنشاء المجالس التمثيلية التي يراد منها الإغراق في التحكم بالشعب ، وتنفيذ إرادة الحاكمين بواسطتها ، وحملها على الاعتراف بالأمر الواقع ، وهي حلقة جديدة أضيفت إلى سلسلة العبودية التي يرسف بها ...

وكما انقضت السنون على الإدارة الفرنسية كانت تزداد الدلائل على أنها أداة استعمار بحت ، ينفذ في البلاد رغم الحالة الشديدة التي تفاقم أمرها ، إذ أخفت صوت الشعب وألغيت حرية القول والطباعة والاجتماع وأنزلت أحكام التوقيف والسجن والجلد والاعدام والنفي بالوطنيين وزعماء البلاد ، حتى بلغت أشدها ...

فسجلت اللجنة التنفيذية ووفودها صحائف مذكورة في تاريخ النضال بكشف القناع عن هذه المظالم والشدائد ، التي كان ينزلها الفرنسيون في البلاد . واستمرت على ذلك إلى أواخر أيام الثورة سنة ١٩٢٧ ، ولكن ديب التفرقة والبغضاء دب بين أعضائها ، فانقلب نضالهم للمستعمر الغاشم إلى خصومات شخصية ومنازعات حزبية أفسدت عليهم أمرهم وذهبت بريحتهم ، وكادت تمحو تلك الصحائف المجيدة التي دونوها في أيام النضال ... حين كمت الأفواه وأخذت

الاصوات وكسرت الاقلام . . . التي نستطيع أن نسمي عهد الجهاد فيها
بعهد البطولة . . .

ومن ساحات النضال التي اتخذها الوطنيون السوريون فلسطين والأردن ،
أما فلسطين فقد حال الحكم البريطاني دون استفحال حركة المقاومة ، عدا
الاحتجاجات والمظاهرات واضراب المدن أحياناً . وأما في الأردن فقد وجدت
طائفة كريمة من السوريين الذين أملوا في بادي الأمر أن يعملوا يداً واحدة مع
الأمير عبدالله لتحرير سورية ، ولكن احتجاجات الفرنسيين المتوالية وإجابة
البريطانيين لهم وحذر الأمير عبد الله عواقب اتخاذ الأردن موقفاً للعمل القومي
أدى إلى خروج معظم أولئك الوطنيين من الأردن طوعاً أو كرهاً ، ومع ذلك
فإن الذين ظلوا هناك ما برحوا يعملون ما وسعهم العمل لتحرير بلادهم ومؤازرتها
في مخنتها .

ولا ينكر أيضاً ما قام به المغتربون في مهاجرهم في أميركة الشمالية وأميركة
الجنوبية . على أن هذه المساعي كانت محدودة النطاق ، مقتصرة على بعض
العناصر التي لا تزال صلتها قوية بالوطن ، وهي على كل حال لم تكن متناسبة
مع عدد المهاجرين و ثرائهم والمكانة الرفيعة التي يتمتع بها الكثيرون منهم .

(ح) الثورة

حدث في فرنسا انتخاب سنة ١٩٢٤ ، هزم فيه أحزاب اليمين الذين عرفوا
بالتعصب الوطني المشوب بالمحافظة الدينية السياسية . وفازت الأحزاب اليسارية
المتحدة التي تقاوم الأكليريكية وتدعو إلى نوع من التسامح والتساهل في العلاقات
الدولية والاستعمارية ، وكان من نتائج هذا الفوز أن عين الجنرال سراي
الجمهوري اليساري مفوضاً سامياً في سورية ، بدلا من الجنرال ويغان الذي
ينتمي للجماعة الكاثوليكية والوطنية .

كان تعيين المفوض السامي الجديد في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ومع كونه مؤيداً من الأحزاب اليسارية فإن زعيمها رئيس الوزارة المسيو هريو كان يخشى ميوله المتطرفة . فحادثه قبل سفره ، وأبدى موافقته على أن يسلك في سورية ولبنان سياسة حرة حكيمة ، ولكن حذر في نفس الوقت من الإفراط في ذلك ، والحزب الراديكالي الذي هو من أحزاب اليسار في فرنسا ، لا يتميز إلا بمقاومته للناحي الإكليريكية ، أما الاستعمار والتسلط فما هو بعيد كثير أفيهما عن الأحزاب الوطنية الأخرى .

ولما وصل الجنرال سراي إلى بيروت ، بدأ يسير في خطته السياسية سيراً حسناً فاستنكر وجود الموظفين الفرنسيين بهذه الكثرة ، وأمر بإلغاء الأحكام العرفية وبالعفو عن كثير من الذين حاكمتهم المجالس العسكرية ، وأضاف إلى ذلك تصريحه بأن أبوابه مفتحة لقاصديها وأنه مستعد لسماع مطالب البلاد .

كان السوريون يشكون ويتمهلون بما صارت إليه بلادهم التي أقصيت عن منازل الشعوب الحرة ، واستأثر بحكمها الفرنسيون حكماً غاشماً استعمارياً مشابهاً لسائر أنواع حكمهم وأساليب سيادتهم . فوجدوا في التبدل الذي حدث في فرنسا وفي تمثيلها في سورية وسيلة للمطالبة بتحقيق أمان البلاد ، التي ما انفكت تعرب عنها .

فذهب وفد من دمشق ووفد من حلب إلى بيروت ، في غضون الشهر الأول من سنة ١٩٢٥ ، وأبلغوا الجنرال المطالب التي تلخص بما يلي :

١ - وحدة البلاد السورية التي تشمل بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة والأراضي الملحقة بلبنان .

٢ - دعوة جمعية تأسيسية لتضع للبلاد قانونها الأساسي ، وحصر حق التشريع بالمجلس النيابي ، وحل المجالس التمثيلية وإلغاء القوانين الصادرة بقرارات فردية .

٣ - المطالبة بجعل الحكومة مسئولة أمام البرلمان وحده ، لأن سورية

بلاد معترف باستقلالها في العهود الدولية ، وإلغاء الإدارة العسكرية ومنع تدخل المستشارين .

٤ - احترام الحرية الشخصية بجميع أنواعها ، إذ هي من الحقوق الطبيعية المقدسة .

٥ - وضع حد للأعمال المنافية للقوانين ، والعفو عن جميع المحكومين والمبغدين السياسيين .

٦ - توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الأجنبية واحترام استقلال المحاكم وجعل اللغة العربية وحدها لغة رسمية .

٧ - تسليم إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المسلمين وإرجاع الخط الحجازي إلى استقلاله السابق . لأن المفوضية العليا ضمت إليها إدارة الأوقاف الإسلامية واستولت على الخط الحجازي « الموقوف » .

٨ - توحيد الأنظمة الإدارية وإلغاء قانون العشائر الاستثنائي .

٩ - الاقتصار على استخدام أهل البلاد في الوظائف الرسمية .

علاوة على هذه المطالب السياسية والإدارية ، فإن الحالة الاقتصادية السيئة التي وصلت إليها البلاد حملت تلك الوفود على المطالبة بالإصلاح النقدي واتخاذ الذهب أساساً لجميع المعاملات ، وإلغاء الزيادة الجمركية وحماية المصنوعات المحلية وعقد اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة ، باشتراك الحكومة والغرف التجارية . وكذلك جعل الشركات ذات الامتياز تابعة لمراقبة الحكومة السورية وحصر حق إعطاء الامتيازات بها ، وإلغاء مصلحتي احتكار الدخان والديون العامة . وكان تحيز الفرنسيين واستئثارهم في هذه الأمور قد بلغ حده .

وقد أحسن الجنرال مقابلة الوافدين وأعرب لهم عن ثقته وحسن رغبته ، ودعاهم أن يبدأوا بالاتفاق بينهم في شأن الوحدة ، وإلى جمع الصفوف لتحقيق الغاية كما صنعوا في فرنسا قبل الانتخابات الأخيرة .

ثم كان تأليف حزب الشعب الذي ضم في العاصمة معظم أصحاب الرأي الذين

شغلوا فيما بعد مراكز عظيمة في مناصب الدولة ، وقيادة الحركة الوطنية ، وأنشئ له فروع في حلب وحمص وحماء ؛ وكان لافتتاحه صدى تجاوزت به البلاد^(١) .

وقد جرت بعض المحادثات السياسية غير الرسمية بين هذا الحزب الذي كان أول حزب رسمي في سورية وبين بعض ممثلي المفوضية بدون أن تسفر عن نتيجة . وكان قدم إلى سورية النائب المسيو أوغست برونه في ايار (مايو) ١٩٢٥ ، للاتصال بالمفوض السامي والبحث في أسس الدستور الذي قررت الحكومة السورية وضعه عملاً بصك الانتداب . فقابلته وفود الشعب مطالبة بالوحدة ، وبأن يعهد إلى جمعية وطنية تأسيسية في وضع الدستور ، لا إلى لجنة فرنسية برئاسة المسيو بول بونكور ممثل فرنسا لدى عصبة الأمم .

وبعد أن أقام شهرين في سورية ، أعلن بأنه لا يسع الحكومة الفرنسية العدول عن رأيها وعاد إلى بلاده . ولم تجد هذه المهمة نفعا ، فقد ابتدأها في مأدبة أقيمت في حماه للجنرال سراي وصباحي بركات رئيس الدولة ، ونادى بأعلى صوته مفاخرأ بعمل فرنسا التديني في هذه البلاد ، فأثارت هذه الكلمة نفوس الوطنيين الذين حضروا المأدبة . واجتمعوا إليه في ختامها ، وأنكروا هذا القول في بلاد مثل سورية ضربت بسهم وافر من الحضارة ، ليست من مجاهل أفريقيا وأرض السنغال والكونغو — وكان هذا النائب حاكم مدغسكر — فأخذ يتراجع ويحاول تأويل ما قاله . وكانت هذه الحادثة أول صدمة لقيها في سورية ، إلا أنها كانت مقدمة للمفاوضات السياسية التي جرت مع المسيو دوجوفنل بعد بضعة أشهر .

(١) قانون الحزب الأساسي :

المادة الأولى — يعمل حزب الشعب المؤسس في دمشق على تحقيق المبادئ الآتية :

- ١ — السيادة القومية ، ب — وحدة البلاد السورية بمحدودها الطبيعية ، ج — ضمان جميع الحريات الشخصية ، د — تدريب البلاد نحو سياسة اجتماعية ديمقراطية مدنية ، ه — حماية الصناعات الوطنية وإنماء الموارد الاقتصادية ، و — توحيد نظام التربية والتعليم في البلاد وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً عاماً .

المادة الثانية — يسمى الحزب لتحقيق مبادئه بالطرق القانونية .

أن الجنرال سراى الذى ابتدأ مهمته بقلب سليم ، أخذ يتلمس خطواته فى ظلمات بعضها فوق بعض ، فالحكومة التى دب فى قلوب رجالها الخوف على مراكزهم من التقارب بين الوطنيين والسلطة الفرنسية ، لم تقصر فى جهد يبذله عمالها وأنصارها من الفرنسيين للإفساد بين الفريقين ؛ كما أن معظم الموظفين الفرنسيين ، الذين نشأوا وترعرعوا فى عهد الجنرال غورو والجنرال ويغان ، وفى جملتهم الكومندان دنتز (الذى سنبحث عنه فيما بعد وهو جنرال ومفوض سام لحكومة فيشى) مدير استخبارات المفوضية ، كانوا يحاربونه ويسعون جاهدين لاحتباط خطته . فضل الجنرال سراى سبيله ، وركب متن العناد وتخبط فى سياسة هوجاء ، أوجدت فى جميع البلاد السورية نار الفتنة التى اشتعلت شرارتها الأولى فى جبل الدروز .

لقد بدأ الدروز يشكون الحيف والظلم بعد أن نقض الفرنسيون الاتفاق معهم وعينوا فى الجبل حاكماً هو الكابتن كارييه الذى دخله مستشاراً ، وظل يعمل بعد وفاة أميرهم سليم الأطرش حتى أصبح خلفاً له فى زمن الجنرال ويغان . فأساء فيهم السيرة واستبد بهم استبداداً ضاق به ذرعهم ، فطالبوا الجنرال سراى بتنفيذ الشروط التى اتفقوا عليها مع المفوضية الفرنسية ، فلم يعبأ بالاتفاق الذى أطلعوه على صيغته ، وتنفس الدروز الصعداء حينما برحهم « كارييه » بإجازة إلى فرنسا ، وقدم الجبل الكابتن دينو لينوب عنه ، فاستمال الدروز إليه وأحسن السيرة فيهم .

وفى ١٦ حزيران (يونيو) قابل النائب برونه وفد من شيوخهم ورؤسائهم وسلموه مذكرة ، وأوضحوا فيها أن جبل الدروز جزء لا يتجزأ من سورية تجمعها بها جامعة اللغة والجنس ، وتربطه بها روابط اقتصادية مستحكمة الحلقات ... وطلبوا المحافظة على شكل الحكومة فى الجبل وعلى استقلاله الإدارى فى جميع أوضاعه الحاضرة ، وأن يسود القانون فى البلاد واحترام الحرية الشخصية وحرية الكلام وحرية الشكوى . . . وأن ينصفوا فيستبدل رينو بكارييه وكلاهما فرنسى . . .

وحاول وفد من الدروز أن يقابل الجنرال في بيروت فرفض ذلك ،
وهددهم بالنفي إن لم يعودا حالا . ثم توالى الحوادث واستمرت الشكاوى
من المظالم بدون جدوى . . . إلى أن لجأ الجنرال إلى مكيدة للإيقاع بزعماء
الدروز ، فكلّف مندوبه في دمشق في ١١ تموز (يوليو) باستدعاء حمد ونسيب
وعبد الغفار وسلطان الأطرش ، بحجة الاستماع إلى شكواهم ومطالبهم . حتى
إذا حضروا أبلغهم أنه يعدم مسئولين عن كل اضطراب يقع في الجبل ويبقيهم
ضماناً عنده في مكان يحتم عليهم الإقامة فيه . فلبى الثلاثة الأولون ، ولما بلغوا
دمشق قبض عليهم ونفوا إلى تدمر ، ثم قبض على آخرين من الزعماء ونفوا
إلى الحسيجة . أما سلطان فقد رفض قبول الدعوة وأصر على الاعتذار ،
فحاولوا القبض عليه . وأرسلوا قوة لهذه الغاية ، ولكنها لم تصنع شيئاً .
وذهب سلطان يستفز بني قومه ويضرم في صدورهم نار الحماسة ، وهكذا بدأت
ملحمة من ملاحم الفروسية والبطولة التي قادها رجل شجاع ذو نخوة وكرم
وإباء ، بأيسر ما يكون من رفد مادي وعون أدبي ، في قتال عدو أكثر
عدداً وعدة .

وبعد معركة المزرعة التي كسر فيها الجنرال ميشو شر كسرة ، وأصاب
الدروز مغنم كثيرة وأسلحة ومعدات وذخائر ، اسقط في يد الجنرال سراى
وأبرق إلى باريس يطلب نجدات سريعة ، ودخل في مفاوضات مع الدروز
لوقف الحركات الحربية وأطلق سراح الزعماء الذين كان اعتقالهم .

وكان بين زعماء دمشق وزعماء الدروز اتصالات ومذاكرات واجتماعات
سرية ، فأقسموا الأيمان المظلة على التعاون في الدفاع عن استقلال البلاد ،
والتحق بالجبل وحدانا وزرافات رجال من دمشق ، وعلمت السلطة الفرنسية
بما كان من علائق حزب الشعب مع الدروز ، فأغلقت ناديه وصادرت أوراقه
واعتقلت فريقاً من كبار أعضائه . وبدأت المعارك حول دمشق والغوطة
والجبل ، وأرسل الفرنسيون الجنرال غمّلان وعينوه قائداً عاماً لجيش الشرق .
فوصل إلى دمشق في ١٤ أيلول (سبتمبر) ، وانصرف منها إلى الجبل ،

فقاتله المجاهدون من الدروز ومن معهم في معارك حامية ، ولم يظفر بطائل ،
برغم الأوامر التي لديه بالزحف على السويداء ، والقضاء على الثورة قبل أن
يتسع نطاقها .

وقد حدثت ثورة حماة في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ، فأشعل الفرنسيون
النيران في المدينة وأطلقوا عليها القنابل ، واعتقلوا الكثير من الرجال وافتنوا
في تعذيبهم وضربهم ضرباً مبرحاً .

وكان قصف دمشق من أعظم الأحداث التي انتشرت في أقطار الأرض ،
فورد في الصحف أن أميركا لم تتأثر في حادث بعد حوادث الحرب العظمى مثل
تأثرها بهذا الحادث المريع . واعترف بعض كبار موظفي الانتداب أنه لا يمكن
القول بأن قصف العاصمة السورية كان ضرورة عسكرية لا مناص منها . ووصف
مكاتب التيمس ما شهده في المدينة ، وكان قد زارها على أثر تدميرها ، فذكر
أن قذائف المدفعية وأعمال المغيرين تركت آثاراً لا تمحى ، وقد رأيت هذه
الآثار في كل ناحية فأحدثت كآبة في نفسى .

ولم تستطع الصحف الفرنسية أن تموه الحوادث ، ففريق منها كان مبغضاً
للجنرال سراى يتربص به الدوائر ، فانتهاز الفرصة للتنديد به والظعن عليه ،
وهي أغلب الصحف الكاثوليكية مثل «الايكودوبارى» ، وأما سائر الصحف
فقد أرادت أن تنصل من الحزبية والصداقة وطالبت بعدم التهاون في قمع
الفتنة ، ولكنها اعترفت بالفوضى التي أصابت سمعة فرنسا ، وسجلها عليها
الاحتجاج الذى قدمه القناصل المجتمعون في دمشق . وذكرت جريدة الديبا
أن عمل الجنرال سراى دمج فرنسا بوصمة عار لا تمحى .

وأثنى مراسل التيمس على سلوك المسلمين الباهر الذين بادروا بأنفسهم
إلى توطيد النظام ، والسهر على الراحة في حى المسيحيين وحمايتهم بعد أن انسحب
منه الجنود ، وكذلك اثني على ما بذلوه من معونة للجوالى الأوربية التي كانت
تذكر لهم ، أطيب ذكر ، ما صنعوه ، وتبدى استياء عظيم من قصف مدينة
مفتوحة كدمشق دون أقل إنذار سابق .

بعد أن اتسع نطاق حرب العصابات في الغوطة ، وصلت المعارك إلى أسواق مدينة دمشق وأحيائها الجنوبية ، وهدد الثائرون دار الحكومة والقلعة ، واثارت نائرة الفرنسيين فأطلقوا قذائف مدافعهم وطياراتهم على المدينة ، وصبت دباباتهم نيرانها في الأسواق ذات اليمين وذات اليسار مدة ثلاثة أيام . وانقطعت في العشرين من تشرين الأول بعد الهدنة التي تسمى هدنة الأربعة والعشرين ساعة .

لم ينجح الجنرال غملان في حملته الأولى على الجبل واضطر أن يرتد على أعقابيه . فأخذ يجيش الجيوش ويستكثر العدة ويجمع المقاومة من العناصر الموالية . وكانت في الوقت نفسه تنضب موارد الثورة ، التي كانت تعيش على وسائل ضئيلة وموارد محدودة من التبرعات والأسلحة التي تشتري من الأسواق . إلى أن استطاع الفرنسيون أن يتغلبوا على قواها الأساسية ، فلجأ رجالها إلى أطراف البادية ، وأخذ فريق من الذين انضموا إليها يتجهون نحو مصر والعراق وفلسطين والأردن ، وآخرون يعودون إلى بلادهم مستفيدين من العفو المحدود الذي كان يصدر بين حين وآخر .

أما المظالم والمخارم وحوادث الانتقام التي أنزلها الفرنسيون في المدن والقرى فقد فصلت في تقارير كثيرة ، سيأتى معنا الكلام عنها . ونكتفي الآن بالقول إن الفرنسيين لم يبالوا بما صنعوا من سفك وتدمير وعبث وتخريب ، وكانوا يحرقون القرى قبل الثورة لأسباب يسيرة ، ويسجلون نفقات ذلك في حسابات المفوضية التي أثارَت مناقشة في البرلمان الفرنسي سنة ١٩٢٢ . فكيف بهم إذا اندلعت الثورة ؟^(١)



وبينما كان الفرنسيون يهددون الدروز وينذرونهم ، كان الثائرون يواصلون

(١) نشر الكاتب الفرنسي « لامايزير » وكان رافق المسيو دوجوفنل عندما قدم إلى سورية ، كتاباً بعنوان النشيد المشهور (مسافر إلى سورية) عقد فصلاً وصف فيه ما يلاقه سكان قرية عربية من ذلك الضابط الثمل الذي لعبت في رأسه الحجرة ، فأخذ يترنخ عينا وشمالا ، يضرب وبقتل وينهب ويسلب .

دعوة البلاد إلى القيام في وجه الظلم ، فتتابعت النشرات والبلاغات والنذر ، التي تؤلف كتاباً مسطوراً إلى جانب المعارك والملاحم ،

وكان أول نداء أذاعه سلطان الأطرش (قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام) ، ودعا فيه السوريين إلى حمل السلاح تحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة وتأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة ، مسجلاً هذه المطالب :

١ - وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة ، مستقلة استقلالاً تاماً .

٢ - قيام حكومة شعبية ، تجمع مجلساً تأسيسياً لوضع دستور يقرر سيادة الأمة سيادة مطلقة .

٣ - سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش وطني لصيانة الأمن .

٤ - تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء .

وقد دارت فيما بعد مفاوضات كثيرة مع الفرنسيين ، كان يسعى أصحابها لتحقيق هذه المطالب ، فيقتربون منها أو يناون عنها بحسب ظروف المفاوضات ، وقد انتهت الثورة ، واستأنفت البلاد جهاداً وطنياً جديداً قبل أن تنال بغيتها^(١).

(٥) حرب و-الرم

لم تجد الحكومة الفرنسية بدءاً من استدعاء الجنرال سراي ، وعدّه مسؤولاً

(١) إن الجنرال غملان الذي قاد الحملة الفرنسية في جبل الدروز ، فارتد أول مرة ثم أعاد الكرة ، هو الذي قاد جيوش الحلفاء سنة ١٩٣٩ وكسر شراكسة ، وكان الحلفاء يباهون به ويعقدون الآمال عليه ، حتى أن تشرشل الذي زار باريس في ١٤ يوليو (تموز) من تلك السنة وشهد عرض الجيش الفرنسي تكلم عنه بأرق كلمات التجب التي اتخذتها يومئذ جريدة « الطان » عنواناً لإحدى مقالاتها في الإشادة بالجيش الفرنسي وقائده .

وقد وقع في نفسى موقع الاستغراب حينما طالعت في الجريدة نفسها أيضاً ، نقلاً عن التيمس اللندنية ، أنها تحدثت عن قائد جيوش الحلفاء ذاكرة تجاربه في معارك الريف وقتال الدروز . غير أن هذه التجارب في محاربة شعبين صغيرين أعزلين ما كان ينبغي أن تعد من مفاخر قائد كبير ، ولا أن تغنى عنه شيئاً في قتال جيش أوربي يضارع الجيش الفرنسي في عدده وعدده كالجيش الألماني ، الذي قضى عليه في أيام قلائل .

عن الحوادث . واختارت في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) المسيو هنرى دوجوفنل العضو في مجلس الشيوخ مفوضاً سامياً مكانه ، وهو أحد ممثلي فرنسا لدى عصبة الأمم ، ومعروف بأنه من الخطباء اللسن ، ومن كبار الكتاب السياسيين وله صلة كبرى بجريدة الماتان التي كانت من جملة الصحف التي حملت على سراى . ولدى تعيينه أفضى بحديث صحفي ألمع به إلى السياسة التي يريد اتباعها في سورية، وهي تنظيم الاستقلال الوطنى واحترام الجميع ، والنظر إلى المستقبل ، والعمل بروح رجل غير عسكري كما هو ، ووطنى تساعد وطنيته على فهم وطنية الآخرين .

وكان يصرح أنه يريد أن يبدل مكان أخبار سورية ، فينقلها من الصحائف الأولى إلى الصحائف الأخيرة ، وهو كلام الصحفي الذى يشير إلى الأخبار المهمة ، وما تجرى عليه العادة من توجيه الأنظار دائماً إلى أنباء القلاقل والاضطرابات .

ورأى من حسن السياسة أن يتصل بالبريطانيين للحصول على المعلومات التي يريدها وضمن مساعدتهم ومؤازرتهم في تسوية المعضلات التي عهد إليه بحمل أعبائها . فاجتمع باوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وأمرى وزير المستعمرات ، وبحث معهما الحالة في سورية وأثرها في المناطق العربية التي تسيطر فيها بريطانيا ، واتفق الفريقان على وجوب الإسراع في تعيين الحدود بين سورية وفلسطين ، وسورية والعراق وتضامن الدولتين في السياسة التي يتبعانها في الشرق .

وهكذا بدأ المفوض السامى الجديد مهمته ، وهو السياسى الطموح النابه الذكر ، فأراد أن يبذل جهده وما أوتي من كياسة ولباقة ليحل القضية السورية حلاً يعود عليه بأعظم الفخر ، ويمهد له التقلب في المنازل الرفيعة التي يحلم بها في بلاده . وكان يتحدث كثيراً عن أنه يريد أن يقيم في الشرق عهداً يشابه عهد لوكارنو في إحلال السلام في الغرب ، الذى عقد في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) من سنة ١٩٢٥ بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا . وقد مثل فرنسا فيه أرستيد بريان وزير الخارجية الذى اختار دوجوفنل لمنصبه الجديد .

إن الميسو بريان الذي أفاض على سمعته في سنيه الأخيرة صفة الرجل الحريص على السلام ، حتى نال جائزته وطارته بذلك شهرته ، كان له في شئون سورية أثر غريب ، ففي عهد وزارته سنة ١٩١٦ دعا البريطانيين إلى المفاوضات في أمرها واحترام ما سماه بحقوق فرنسا فيها ، وكان يعد من مآثره ما نالته فرنسا في المعاهدات السرية في الشرق . هذا هو الرجل الذي عقد مع كيلوغ وزير الخارجية الأمريكية ميثاق تحريم الحروب المعروف باسمهما ، والذي تهكم عليه وزير خارجية آخر ، هو الميسو فندرفلد رئيس الحزب الاشتراكي في بلجيكا وأحد موقعي معاهدة لوكارنو أيضاً بقوله في خطبة كبرى ألقاها في أحد المؤتمرات الاشتراكية الدولية : أما الحرب في الريف والحرب في سورية ، فاهما بحرب^(١) .

أما الوضع السياسي في فرنسا في أشهر الثورة الأولى فقد كان كما يلي : كانت أحزاب اليمين تستنكر عمل سراي بسبب بغضها إياه وحقدتها عليه ، ولكنها لا تنفك تتابع خططها في التوسع وبسط السلطان ، فالفائدة منها مقتصرة على عمل شخصي معين وتأييدها للقضية السورية هو تأييد زائل لا بقاء له .

(١) كانت ثورة الريف في المغرب وثورة الشام في المشرق كأنهما جاءتا على ميعاد محاربة الاستعمار والطغيان . وقد ساققت فرنسا الجيوش اللجبة إلى ساحتي القتال ، واستعانت في المغرب بأسبانيا لتغلب على الأمير عبد الكريم الخطاطبي الذي أبلى أحسن البلاء في المعارك التي دارت رحاها لتحرير تلك الأقطار . وفي المشرق كانت فرنسا تتهم بريطانيا بمؤازرة الثائرين ، وتطالب بمعاونتها فأجابتها ومدت إليها يد المعونة في تضيق الخناق على مقاتلي العرب في الأنحاء المتاخمة لمناطق الثورة والحاضعة لتنفيذ البريطاني .

وبرغم ما كانت تنطوى عليه فرنسا من الحصومة والمنافسة لبريطانيا في الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط ، فقد كان الممثلون الفرنسيون يرفضون كل تلميح إلى التعاون بينهم وبين العرب في قضية فلسطين ومقاومة سياسة الإنكيز ، وكأن هذا العمل منهم نتيجة لحططهم العدائية للعرب في البحر المتوسط ودفع كل ما يورثهم قوة ومنة ، أو خشية من بريطانيا وخضوعاً لنفوذ اليهود . وكان وزمن لا ينقطع عن الاتصال برجال السياسة الفرنسية ، وبمفوضي فرنسا السامين في سورية حتى أنه تحدث إلى الميسو دو جوفنل ، وكان يتنكر بادئ الأمر للصهيونية ، فإذا به ينساق معه في الحديث إلى استعسان قدوم اليهود إلى سورية ، ومساعدتهم في استثمار واستغلال بعض مناطقها الحصبية ، وقد نشر ذلك وزمن في كتابه الذي ترجم فيه لنفسه « تجربة وخطأ » ص : ٤٥٠ — ٤٥٢ : من النسخة الإنكليزية .

وكانت أحزاب اليسار على ثلاثة أقسام: فالراديكاليون الاشتراكيون الذين ينتمى إليهم هريو ، والجمهوريون الاشتراكيون الذين ينتمى إليهم بريان ، والراديكاليون ، لهم سياسة استثمار عامة لا تختلف عن سياسية أحزاب اليمين من حيث الغاية . وهذه الأحزاب هي القابضة على زمام الأمر في فرنسا منذ سقوط ملران وبوانكاره . وكان فريق من أعضائها يميل إلى التخلي عن الانتداب في سورية ، وهي في جملتها تعطف عطفاً شخصياً على الجنرال سراي وتألم لما أصابه من الإخفاق .

أما الاشتراكيون فعلى ميل فريق منهم إلى سراي وعلى مجارة فريق آخر منهم للحكومة ومصانعتهم إياها ، فإنهم في مجموعتهم خصوم للاستثمار وبسط السلطان وقد استنكروا أعمال الحكومة علناً في مجمع عقوده ، وكانت الأزمة الوزارية مستحكمة الحلقات .

وأما القسم الثالث من الأحزاب اليسارية وهو الحزب الشيوعي ، الذي ليس له صلة بمجموعة اليساريين فهو يطالب بالجلاء السريع عن سورية .



جرت محادثات بيني وبين المسيو أوغست برونه ، الذي كان قدم سورية بمهمة سياسية ، بغية الوصول إلى مفاوضات شبه رسمية بين من يمثل الحكومة الفرنسية وبين زعماء الوطنيين أو من ينوب عنهم .

وذهبنا سوياً للاجتماع بالمسيو دوجوفنل في منزله الأنيق الجديد ، فذكرت لها الحقد الذي تفيض به قلوب السوريين بسبب ما جرته أيدي الخراب والدمار في بلادهم وأنه ينبغي مواجهة الموقف بجرأة .

وكانا يذكران لي أن الانتداب إذا طبق على قواعده الصحيحة فإنه يحقق مطالبنا وآمالنا ، وأن عقد معاهدة لا يخرجنا عن أن يكون من أساليب الرياء الانكلوسكسوني . فقلت لهما إن السنين السبع الماضية كانت كافية بما جرته على البلاد من المصائب أن تحمل أبنائها على استنكار الانتداب ، فسياسة التحالف هي أفضل وسيلة لتحقيق الغاية التي يرمى إليها السوريون .

وتم الاتفاق بيننا على الدخول في مفاوضات مع الوطنيين السوريين ، سواء المقيمون منهم في أوروبا أم المقيمون في مصر ، وبجملت المواد التي استطعنا أن نتفاهم عليها في خمس قواعد حملتها إلى اللجنة في مصر ، وهذه ترجمتها :

١ - يجتمع مجلس تأسيسى بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد الأساسى على قاعدة السيادة الوطنية .

٢ - تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققاً لمطالب سورية حافظاً لكرامتها .

٣ - يبت في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم .

٤ - تنشأ إدارة وطنية حائزة على ثقة البلاد .

٥ - يعلن عفو عام بدون استثناء ، أما الحق المدنى فيبقى لأهله .

وكننت أردت تحديد التنفيذ في مدة شهرين من بعد انتهاء الخصومات فاعترض على ذلك حذراً من عدم كفاية الوقت ، كما أراد أن يكون الاتفاق حافظاً لكرامة الفريقين .

ثم تحدث بعد ذلك المسيو دوجوفنل مع الأمير أرسلان في باريس ، كما قدم مصر فتذاكر مع ممثلى الأحزاب الوطنية على نحو ما قررناه في ذلك .

وفي أثناء الاجتماع الذى عقد في مصر أبلغ الوفد الذى قابل المسيو دوجوفنل القواعد التى يرى أنها تتضمن إقرار السلام في سورية ، وفيها مطالب الاستقلال والوحدة والجلاء وإلغاء الانتداب .

ولكن الجو الودى الذى ساد الحفلات والمذاكرات السابقة انقلب إلى حالة توتر وعنف ، عندما أرسل المسيو دوجوفنل إلى السكرتير العام للجنة التنفيذية كتاباً عليه طابع الجدل الصحفى الشديد ، وقال فيه إنه لا يسع فرنسا أن تنكث بالعهود التى قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة . . . وإني أخشى أن تكونوا آخذين في تحمل تبعه الاضطرابات والمصائب التى لا بد من أن تقع .

ومع ذلك فقد رأت اللجنة التنفيذية عدم إقفال باب المحادثة ، ودعتنى أن

أرسل إليه كتاباً في ٤ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٥، فيه بعض الإيضاح وخاصة فيما يتعلق بإلغاء الانتداب والجلاء عن البلاد، واحتمال الاتفاق على الأساليب والمراحل بطريقة مرضية للفريقين. فتلقيت جواباً في ٧ كانون الأول، يقول لي فيه: إن الصعوبات كثيرة ما دمت بعيداً، وإنني أحسن صنعا إذا ذهبت إلى بيروت ولقيته فيها.

فتوجهت إلى بيروت ومكثت هناك نحو شهر من الزمن، واشتركت في معظم الأعمال والمحادثات، وحاولت تمهيد السبيل لمفاوضات أكثر فائدة وأعظم عائداً، وكنت على اتصال باللجنة التنفيذية في مصر وبالسيد رشيد طليع أحد كبار الزعماء الوطنيين، الذي كان حينئذ في القدس. ورأيت في آخر الأمر أنه ليس هناك رجاء في الوصول إلى حلول موافقة، وغادرت بيروت بعد أن انتهزت فرصة وجودي لجمع وثائق رسمية مهمة عن الحالة في سورية، وما قاساه سكانها من العسف والخسف، وحملتها إلى مصر، ثم إلى لجنة الانتداب التي عقدت في رومة.

وهكذا ابتدأت المفاوضات مع المسيو دوجوفل واستمرت في مصر وبيروت وباريس نحو تسعة أشهر، بدون أن تصل إلى نتيجة. وكان الجانب الفرنسي هو المسئول عن إخفاقها، وقد جرت جنباً إلى جنب مع الأعمال العسكرية، فكان خطته أشبه بما قاله لي في بيروت عندما كنت أحدثه عن أن هنالك سبيل حرب أو سبيل سلم، فقال لي قد تكون هنالك خطة تجمع بين الطريقتين: الحرب والسلم. (١)

وكان منذ وصل إلى الإسكندرية، وجد بانتظاره فيها المسيو دوريفي السكرتير العام وممثلو السلطة العسكرية، فبسطوا له الموقف بطريقة تجعله أميل إلى آرائهم وأساليبهم. فالشرق عندهم، لا ينقاد إلا إلى حكم القوة، وهو ما أعلنه

(١) نشرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني مجموعة مفاوضات ووثائق بعنوان القضية السورية تناولت تفاصيل المفاوضات التي جرت في باريس ومصر وبيروت كما أنني أنشأت سلسلة مقالات في جريدة السياسة اليومية في مصر عالجت بها هذه الأمور في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٦.

نفسه في اجتماعات لجنة الانتدابات في صيف سنة ١٩٢٦ . وكل جنوح إلى السلم والمفاوضة يعده الشرقيون ضعفاً ، فالحزم هو أنجح الوسائل في مواجهة المشكلات الشرقية والمسيو دوجوفنل كان كاتباً مشهوراً يؤخذ بأساليب الجدل ومأثور القول ، وهذا مظهر منه كثيراً خلال محادثاته وخطبه وبياناته . ويظهر أن الفرنسيين — كما هي عادتهم — ذهبوا إلى ما يسمى حماية نفوذ فرنسا وكرامة جيشها ، فأرادوا استسلاماً مطلقاً ونصراً حاسماً ، ولا سيما بعد أن أخذوا لذلك جميع العدة . فكانت تزداد قوتهم على حين تتضاءل قوة خصومهم ، فسلك المسيو دوجوفنل سبيل من سبقه ، وفسح المجال للعسكريين ، فصنعوا في زمانه ما لا يقل عما صنع في زمن الجنرال سراي ، ومنها إطلاق القنابل على الشام ، ولكن بعد الإنذار ، وإطلاق يد العناصر الفتاكة التي تسمى بالمتطوعة ، فاستباحات الأحياء المدمرة نهباً وسلباً . ولكن هذه الأعمال الوحشية ، لم يكن لها صدى ما جرى في أيام سراي ، برغم الاحتجاجات والشكاوى التي قام بها السوريون ، ولعل العالم أصبح يألف هذه الأحداث ، أو أن الأسلوب الجديد خفف من وقع الأخبار المريعة .



ويظهر أن المسيو دوجوفنل كان يريد في مفاوضاته الأولى أن يدرس القضية السورية من جميع وجوها ، دون أن يتقيد برأي سابق أو بسياسة سابقة ، أو أن يجري على خطة رسمها غيره ، وأبدى استعداداً لمخاطبة السوريين الوطنيين ومباحثتهم في مطالبهم .

وعندما كان يجد نفسه أمام مطالب وطنية صريحة ، أجمعت عليها البلاد السورية ومثلوها في مختلف الأقطار كأنهم كانوا يرمون عن قوس واحدة . كان يتجنب المناقشة في الشروط الجوهرية ، ويتخلص بطريقة من الطرق كالتمعية والإبهام ، ويلقي تبعة الإخفاق على عاتق الوطنيين السوريين لستر التدابير العميقة التي تجعل السلم مستحيلاً . وكان يعتمد أحياناً على مساعي بعض الرجال غير المسؤولين من الذين استعملوا لدس الدسائس وبث التفرقة ،

وتنشط مناهج التجزئة لفصل دمشق وجبل الدروز عن سائر البلاد السورية . وقد عدت الانتخابات التي قرر الدعوة إليها والقيام بها وسيلة لهذه الغاية ، وكانت على طرفي نقيض للمساعي المبذولة في سبيل الوحدة .

ولما عجز المسيو دوجوفنل عن تأليف حكومة بعد أن قدم رئيس الدولة صبحي بركات استقالته في كتاب مشهور أيد فيه المطالب الوطنية وعززها ، أصدر في نهاية الأمر قراراً عين فيه المسيو بيير آلبي مندوبه لدى دولتي سورية وجبل الدروز حاكماً على سورية ، ووكلاً إليه في ٩ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ إدارة الأعمال الإدارية وتسييرها إلى أن يوضع نظام نهائي بعد انتهاء الانتخابات ويختار مندوب المفوض السامي مساعديه . وعين في الوقت نفسه الجنرال أندريا قائد حملة الجبل حاكماً عسكرياً لدمشق .

أما الانتخابات فقد قاطعتها البلاد السورية ، حتى أن ولاية حلب التي انتخبت السلطة مجلساً لها بالقوة — بعد كل ما حدث في المدينة من مقاومة واضراب وتعطيل واحتجاج وحبس وعقوبات — لم يكذب يجتمع مجلسها ، حتى كان أول قرار أصدره المطالبة بالوحدة السورية ، فصدر الأمر بحله ولم يجتمع مرة أخرى ، وكان في جملة أعضائه رئيس دولة سورية السابق وسواه من الذين ينعتون بالمعتدلين — أي غير العناصر الوطنية — (١) .

(١) لم تقتصر المطالبة ، بالوحدة حينئذ على سورية بل شملت لبنان نفسه ، وفي الوقت الذي أقبل مجلسه التمثيلي على وضع الدستور اللبناني سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، أخذت الدعوة للوحدة السورية تملأ أجواء المناطق التي ألحقت به واتخذت القرارات المؤيدة لذلك في بيروت وبعلبك وجبل عامل وطرابلس . فوجد المسيو دوجوفنل أن مساعي التجزئة التي أراد أن يجريها في سورية وأثارت ثائرة الداخل ، تجاوزت بضدها المقاطعات التي ألحقت بلبنان ، فقامت قومة رجل واحد تطالب بالانفصال عنه والالتحاق بسورية « الوطن الأم » فألقى المفوض السامي الانتخابات في الداخل ، وحض على تجنب التعرض للحدود الذي يثير العداوات ويجعل الاتفاق مستحيلاً ، ويقف في وجه الوحدة الحقيقية التي تقوم بتوثيق علاقات المودة والمصلحة .

وأذاع حاكم لبنان المسيو كايلا بلاغاً على الموظفين ذكر فيه أنه لا يجوز للذين يشتركون في القيام بمهام الدولة العامة أن يطرحوا على بساط المناقشة والجدل سلامة أراضي الدولة التي يجب عليهم أن يكونوا في طليعة الذين يخدمونها ، فإذا كانت آراؤهم لا تتفق مع واجباتهم فعملهم أن يزلوا هذا الناقض بالاستقالة من وظائفهم أو تتخذ في حقهم عقوبات تأديبية .

ولا شك أن إخفاق المسيو دجوفنل في تأليف حكومة ترضى عنها البلاد يرجع إلى أن السياسة الفرنسية كانت لا تزال متمسكة بأساليب التفرقة ومحاربة الوحدة والاستئثار بالحكم ، وإذا مالت إلى تغيير ما أحدثته الثورة من أثر ، فلم يكن هذا التغيير أساسياً جوهرياً ولكن شكلياً ظاهراً .

وقد حاول المسيو دجوفنل الاتصال بالعناصر الوطنية فوجد فيها إعراضاً ولم يستطع الشيخ تاج الدين قاضي دمشق تلبية طلبه ، لأن بعض العناصر الوطنية كانت تشرف على برنامجهم . فرأى بعض الوسطاء أن يسعوا ليكون الداماد أحمد نامى الشركسى ، رئيساً للحكومة السورية ، ويوحون إليه أن أنه قد يكون يوماً ما صاحب عرش في هذه البلاد . وبينما كانت تجرى المفاوضات التي يشترك اللبنانيون أحياناً في التمهيد لها ، مثل الأستاذ اميل أده وسواه ، كانت الجنود الفرنسية تزحف نحو السويداء للمرة الثانية فاحتلتها في ٢٥ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٦ ؛ وفي اليوم التالي ٢٦ أصدر المسيو دجوفنل قرار عين فيه الداماد أحمد نامى بك رئيساً لدولة سورية إلى أن يلتئم البرلمان المنتخب قانوناً ويعين بنفسه رئيس الدولة .

وفي ٣٠ نيسان (إبريل) قدم المسيو دجوفنل والداماد أحمد نامى دمشق ، وأخذوا يسعيان لتأليف وزارة ، فلقيا مقاومة شديدة ، وأبى كثير من الوطنيين التعاون مع الرئيس الذي اختاره الفرنسيون ، ومع ذلك فقد أمكن تأليف وزارة مؤتلفة في ٤ أيار (مايو) سنة ١٩٢٦ تضم بعض العناصر الوطنية .

قامت هذه الحكومة على أساس برنامج قومي ينص على السعي لدعوة جمعية تأسيسية وسم دستور على قاعدة السيادة ، وتحويل الانتداب إلى معاهدة لمدة

= وأرسل السيد عمر الداعوق النائب في مجلس لبنان التمثيلي برقية إلى سكرتير جمعية الأمم قال فيها :

إن فريقاً من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع مع كونهم أقلية عددية إلا أنهم يمثلون أكثرية للسكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية وقد قدموا أثناء المناقشة في الدستور اللبناني اقتراحاً احتجوا فيه على ضم الأراضي التي يمثلونها إلى لبنان دون أن يؤخذ رأي أهلها قبل ذلك الضم ، فهم يطلبون أن تؤلف هذه الأراضي دولة مستقلة إدارية مرتبطة باتحاد لا مركزي مع لبنان القديم وسورية .

ثلاثين سنة ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائي ، وتأليف جيش وطني ، واشتراك سورية في عصبة الأمم والتمثيل الخارجي ، والنظر في إصلاح النظام النقدي ، والعفو العام ، وإلغاء الغرامات ، والسعي للتعويض على منكوبي الثورة .

وقد أشار المسيو دوجوفنل في كتاب إلى الداماد إلى قواعد البرنامج الثلاث : المعاهدة ووضع الدستور وتحقيق المطالب السورية ، في شأن الوحدة . فأبدى موافقة على الأمرين الأولين ، وأجاب على الأمر الثالث بكلمات كثيرة غامضة ، مؤداها ، أن الاتفاق في شأنها يجب أن يتم بينكم وبين إخوانكم الذين ولدوا وإياكم على أرض واحدة لا بينكم وبين فرنسا .

أما ادعاء المفوض السامي بأن الوحدة أمر يجب أن يصنعه السوريون أنفسهم فهو مكابرة ومغالطة ، لأن الفرنسيين هم الذين صنعوا التجزئة ودعوا لها . ويكفي أن رجلا مثل ارستيد بريان يقول إنه ليس في سورية أمة ولكن عشرة شعوب ؛ وقد كرر كثير من ساسة الفرنسيين هذا الادعاء .

ولم يلبث الوطنيون الذين اشتركوا في الحكومة ، وهم السادة : فارس الخوري ولطفي الحفار وحسني البرازي ، أن اختلفوا مع الفرنسيين ، بسبب ما فعلوه في حي الميدان الذي توالى عليه التكبكات خلال ثلاثة أشهر ، وإعلان الدستور اللبناني في ٢٦ أيار (مايو) الذي نص على سلامة الأراضي اللبنانية وعدم التنازل عن أي شيء منها ، وهو مخالف للبرنامج الذي وضعتة الحكومة ، واشتركوا في الحكم على أساسه .

وقد أدى هذا الخلاف إلى حل الوزارة واعتقال الوزراء الوطنيين ونفيهم إلى الجزيرة . وجدير بالذكر أن اشتراك هؤلاء الوزراء مع الداماد لم يقابل بارتياح كثير ، فأصبحوا في الحقيقة بين نارين : نار الانتقادات الشديدة في داخل سورية وخارجها ، ونار السياسة الفرنسية التي تحرق كل من دنا منها ، ولقوا أذى كثيراً في مواطن الاعتقال وإقليمها الشديد المظني ، وقد غامروا بأشخاصهم كما قالوا في مقدمة برنامجهم الآنف الذكر .

وبعد اعتقال الوزراء السوريين وإعلان الدستور اللبناني برح المسيو دوجوفنل بيروت في ٢٨ أيار (مايو) إلى فرنسا ، وقد ضعف جانب الثورة وإن ظلت مستمرة إلى ربيع سنة ١٩٢٧ ، حيث استسلم فريق من زعماء الدروز بعد أن نفدت الوسائل ، وظهر من تعاون الإنكليز والفرنسيين ما قضى على كل رجاء ، وظل سلطان الأطرش مهاجراً نازحاً في أطراف البادية (قريات الملح) يحمل في قلبه مبادئ الثورة التي أعلنها وقادها ، ولم يعد إلى البلاد ، هو ومن معه من بقايا السيوف وأنضاء الجهاد ، إلا في سنة ١٩٣٧ .

وجملة القول إن موقف المسيو دوجوفنل لم يكن متناسباً مع الآمال التي عقدت عليه ، ولكنه ظل إلى ساعة استقالته لا يحجم عن الدخول في مفاوضة مع ممثلي السوريين لنسوية القضية . فكانه رجل وقع في تناقض مع نفسه ، فكان يعمل الشيء وضده ، ومع ذلك فإن السوريين الذين اتصلوا به وحاولوا أن يعاقدوه ، أبقى في أنفسهم أثراً حسناً لم تمحه أساءاته الأخرى .

ولعل منشأ هذا الشعور ، أن المسيو دوجوفنل عاد فاقصل بالوفد السوري ، في أثناء حضوره لجنة الانتداب في جنيف ، حيث كان يلتبس الأعذار لخطئة بلاده الخرقاء في سورية . واجتمع مع أعضائه فذهبوا إلى باريس ، واشتركوا بمفاوضات وإياه لم تجد نفعا ، لأن وزارة جديدة برئاسة بوانكاره تسلمت مقاليد الحكم ، ولم توافق على دعوة المسيو دوجوفنل للاتفاق والتفاهم ، فقدم استقالته أو حمل عليها ، وعلى كل حال فإن هذا العمل يعتبر محمداً له .

وقد نجح دعاة الاستعمار في تنكب خطة التفاهم ، والسير بما سموه بالحزم لإعادة السلم وقع الثورة . ونشرت المفوضية الفرنسية تكذيباً لأخبار المفاوضات ، فرد عليها الوفد السوري ، في ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٦ ، ببلاغ قال فيه :

إن هذا التكذيب لا يقوى سمعة السلطة المشار إليها في تحرى الصحة والصدق . . . وإذا كانت المفاوضات التي استمرت عدة جلسات لم تسفر عن اتفاق نهائي . فلم يكن الوفد السوري هو المسؤول عن هذه الحالة ، بل إن وقوف المفاوضات إنما نشأ عن اختلاف آراء ذوي الحل والعقد من الفرنسيين أنفسهم .

وأشفع الوفد هذا التكذيب بتكذيب آخر ، وهو أنه لا أثر من الصحة لما ذكرته بعض الجرائد الباريسية من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض ، أو بين الوفد وجلالة الملك فيصل الذي لم يتدخل في هذه المفاوضات ؛ وأنه لاصحة أيضاً لوضع مسألة العرش السوري موضع المناقشة ، إذ كان تعيين شكل الحكومة المستقبل منذ اليوم أمراً متيسراً ، وهو على كل حل منوط بإرادة الأمة السورية ، التي بالبداهة لا تبحث فيه قبل الحصول على تمام استقلالها . وكان الملك فيصل قد اتفق مع زعماء الوطنيين ليكون على صلة بالمفاوضات التي يقوم بها وفد سوري في باريس ، وقد أخذ جلالته نسخة من الميثاق القومي الذي جمع مبادئ وطنية عامة ، لتجرى المفاوضات على أساسه ، وقد تقرر أن يكون الوفد مؤلفاً من السادة : ميشيل لطف الله وشكيب أرسلان وإحسان الجابري وسعيد حيدر ونجيب شقير .

(هـ) عصبة الأمم والثورة السورية

لم تعمل عصبة الأمم عملاً يذكر في تخفيف وطأة الحكم الفرنسي ، وكانت لجنة الانتداب تسكاد تقتصر في أعمالها على مناقشات فلسفية وحقوقية لدى مطالعة تقارير الحكومة المنتدبة .

غير أن أحداث الثورة تجاوبت بها أرجاء الأرض بحيث لم يعد في استطاعة عصبة الأمم ولجنتها المختصة أن تصم آذانها عما يقع ويجرى ، ولذلك قررت أن تعقد في رومة في ١٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ اجتماعاً استثنائياً لدرس تقارير الحكومة الفرنسية .

كان يرأس هذه اللجنة المركزية تيودوري الايطالي . ويشير في محادثاته إلى مغزى عقد هذا الاجتماع في رومة ، ويلح إلى ما في ذلك من الفوائد . وكانت حينئذ ايطاليا الفاشستية تقوم بدعوتها في البحر المتوسط ، وتطالب بالميراث الروماني وتنافس الدول التي سبقتها بالاستعمار وحرمتها من الأرجاء التي تمد بأطامعها إليها ^(١) .

(١) أرسلت اللجنة التنفيذية في ٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ تقريراً حافلاً بالوثائق والمستندات ، ذكرت فيه ما أفضى إليه نظام الانتداب الذي نفذته الحكومة الفرنسية من تكبات وكوارث .

وفي الحق إن هذا الاجتماع كان من أهم الاجتماعات التي عقدتها اللجنة . فقد نوقشت فيه أعمال فرنسا أكثر من قبل ، لأن كثيراً من أعضاء اللجنة أصبحوا يرددون أنه لا يمكن أن تحكم سورية في ما بعد على هذا المنوال ، ولا بد من تغيير جوهرى . وقد فسحت الصحف الإيطالية مجالا واسعا لمطالب السوريين وشكاواهم ومذكراتهم التي أثقلت كاهل الفرنسيين ، حتى أن ملك إيطاليا نفسه ، أظهر اهتمامه لدى مقابلة أعضاء لجنة الانتدابات بما كان يحدث في سورية وسأل الميسور روبر دوكة عن اطلاق القنابل على دمشق .

وكان يجد الوفد السورى فى المؤتمرات الصحفية التي يعقدها كل تأييد وعطف ، أما الميسور دوكة المندوب الفرنسى فقد كان الصحفيون الايطاليون يناقشونه ويجادلونه ، حتى أنه أشار ذات مرة إلى ما تصنعه إيطاليا في طرابلس الغرب ، فأجابه أحد الصحفيين أن إيطاليا ذات سيادة في طرابلس الغرب ، وفرنسا ليست ذات سيادة في سورية ، وهي تقوم بمهمة محددة مؤقتة .

وقد اشتركت في أعمال الوفد السورى ، الذى كان مؤلفاً من الأمير شكيب أرسلان والسيد إحسان الجابرى ، وحملت إليه بيانات مفصلة وعرائض رسمية واحتجاجات متعددة وتقارير كثيرة عن الوقائع والفضائع التي كانت سورية مغدًى ومراحاً لها في أيام الثورة ، وبياناً إضافياً عن المفاوضات التي جرت مع الميسور دوجوفنل في باريس ومصر وبيروت^(١) .

== وقد اشتملت هذه الوثائق على بيان مفصل عن وقائع دمشق، من مصدر شبه رسمى، وعريضة قدمها « متصرف حماه » إلى المفوض السامى عن الحوادث الدامية التي وقعت في تلك المدينة ، واستقالة قائم مقام الزبدانى احتجاجاً على تدمير مضاي ، واستقالة رئيس الدولة السورية التي أيد فيها المطالب الوطنية .

وكان يزيد في قيمة هذه المستندات صدورها عن رجال ذوى صبغة رسمية من أنصار الانتداب ومقدمة إلى ممثل فرنسا .

وقد أضيفت إليها تقارير عن وقائع دمشق وحماه ووادى النيم وسلسلة الفضائع التي ارتكبها الجنود الفرنسيون ، واحتجاج قدمته سيدات حماه إلى المفوض السامى نفسه .

(١) نشرته اللجنة التنفيذية باللغة العربية في أول سنة ١٩٢٦ ، كما نشرت جميعه الأمم كتاباً يتضمن هذه التقارير والمستندات المرتبطة بها مع محاضر الاجتماع الذى دام من ١٦ فبراير (شباط) إلى ٦ مارس (آذار) سنة ١٩٢٦ ، ويقع في ٢٠٨ من الصفحات بالقطع الكبير .

وأرسل المسيو دوجوفنل من ناحيته تقريراً عن الثورة ، فألقى التبعة على الدروز والسوريين ، ودافع عن عمل الفرنسيين وأشار إلى أن الثوار لا يلقون سلاحهم بدون إظهار القوة العسكرية ، وستختار القيادة الوقت الملائم للعمل . واتهم حزب الشعب والوطنيين في مصر بأمور ليس فيها جد ، وادعى أن هناك أناساً يطمعون في إحراز عرش في سورية ، ولام السوريين لأنهم أضربوا عن الاشتراك في الانتخابات ، واتهم سلطان الأطرش بأنه يسعى للانفصال .

وما كاد يصل هذا التقرير إلى لجنة الانتخابات حتى تلقت رد الوفد السوري على ما فيه من مزاعم بعيدة عن تحرى الحقائق ، فذكرنا أن الاحتلال هو الذى قضى على يسر البلاد ورخائها ، وأنه من الأمور البديهية أن تؤيد الجالية السورية في مصر القضية الوطنية دون أن يكون هناك مطامع في عرش أو ما أشبه ذلك ، مما كان ينشط له المسيو دوجوفنل نفسه ، وجميع السوريين لا يرمون إلا إلى غرض واحد وهو استقلال بلادهم في ظل حكم ديمقراطى .

وذكر الرد الأسباب التى حملت السوريين على مقاطعة الانتخابات التى دعا إليها ، لما فيها من فساد الأساليب وسوء القصد الذى دل عليه إجراء الانتخاب فى بعض الأرجاء السورية دون غيرها ، مما يؤدي إلى تمزيق وحدة البلاد أكثر من قبل .

وأنكر ما ادعاه من أن سلطان الأطرش يعمل للانفصال ، وأن الأخقاد الدينية والسياسية مسيطرة على النفوس .

وفى يوم ٦ آذار (مارس) أعلنت اللجنة انتهاء اجتماعها ووضعت تقريراً مفصلاً ضمنته خلاصة وافية لمناقشتها ، قدمته إلى مجلس جمعية الأمم فى ٨ ايار (مايو) وختمته بالملاحظة الآتية :

« إن فرنسا تعلن أنها لا تنبغ في سورية ولبنان غاية ما سوى مساعدة الشعوب التى يعترف منذ الآن بسيادتها وجدارتها بأن تكون قادرة على ممارسة هذه السيادة بنفسها . فيجب أن يسلم بأن رفض التعاون فى تنفيذ الانتداب لا يعجل حلول يوم تحرير البلاد تحريراً كاملاً بل يؤجله ، فإظهاره السوريين

الوطنيون من نفاذ صبر، يبدو في بعض الأحيان في شكل يدل على عدم الاكتراث بالانتداب أو على عدا له ، يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودى . وتأمل اللجنة أن الجهود التي بذلتها بعض الأحزاب السورية حتى الآن لعرقلة نجاح سياسة الدولة المنتدبة في البلاد وللطعن في هذه السياسة في الخارج توقف بعد الآن على تعزيزها وتأييدها .

فن السهل على الذين يعيشون في ظل تلك الإدارة أن يقدموا معاونتهم للدولة المنتدبة ليكون ذلك دليلاً على حسن نيتهم ورضائهم وفهم المقصد السامى منها . . .

ويجب أن تتجه جهودهم إلى تعجيل تحقيق تلك الغاية وتشجيعها ، فالإصرار على الثورة بعد الآن يجب أن لا تستنكره الدولة المنتدبة وحدها ومعها جمعية الأمم ، بل جميع الذين في سورية ولبنان وفي الخارج ، الذين يودون أن يروا السلام والرخاء والحرية تسود البلاد التي تمزقها اليوم الخصومة الدموية العقيمة . . وقد أيد مجلس جمعية الأمم هذه الفقرات واستحسنها . مهما كانت بواعث الثورة ومهما تكن التبعات .



وفي اجتماع عقدته اللجنة في ١٧ حزيران (يونيو) من السنة نفسها ، أدلى المسيو دوجوفتل ببيانات صريحة يصح أن يقال إنها بيانات رجل غير مسؤول لا مسؤول . فوصف صبحى بركات رئيس الدولة السابق الذي كتب له كتاب ثناء بعد استقالته ، بأنه كان يعمل في الدولة مدفوعاً بشعور رئيس عصابة قديم ، فكان ذلك سبباً لإثارة معارضة تكاد تكون عامة . . . والفرنسيون هم الذين عينوه وناضلوا لأجله . وقال عن الوزراء الوطنيين بأنهم نظموا مؤامرة بالاتفاق مع العصابات ، فلم يجد الداماد أحمد نامى بدا من طلب الإذن بإرسالهم إلى مكان إقامة إجبارية . وادعى أن النهب الذي جرى في حي الميدان هو من المساوىء المتأصلة . . . وكان الفرنسيين لا علاقة لهم بجميع ما سبق ذكره من الأعمال .

ويبدو للخطر أن هذه العصبة التي وكل إليها تنفيذ أمانة الانتداب المقدسة، كل ما استطاعت أن تقوله في أشد موقف دعيت لمعالجته، أن تنصح السوريين بالتعاون مع الدولة المنتدبة وفهم مقاصدها السامية. وكل ما جرى منذ سنة ١٩٢٠ إلى ذلك التاريخ ليس فيه إلا أن الوطنيين السوريين كانوا يرفضون التعاون. أما السياسة التي اتبعتها السلطة المنتدبة ونفذتها بحرص في حكم البلاد وتسليطها عليها وتجزئتها واستغلالها ومحاربة أبنائها، فلم تستحق منها أى توصية. وقد حاول ثلاثة من أعضاء اللجنة أن يطالبوا بإجراء تحقيق يستنيرون به فعارضت الأكرثية. وأذيع في رومة في ٢٤ شباط (فبراير) أن المراكز تيودلى رئيس لجنة الانتدابات قابل الوفد السورى للمرة الرابعة، فأبلغه الوفد برقيتين تلقاهما من القاهرة — بعد أن أعملت السلطة الفرنسية النار والدمار في حى الميدان — تبسطان الحالة المزعجة في سورية، فتكلم الرئيس في جلسة ذلك اليوم وذكر أن جمعية الأمم لم تتدخل في توزيع الانتدابات، وليس في وسع اللجنة أن تحل المطالب السورية، المتعلقة بإلغاء الانتداب أو تعديله، محلها من الاعتبار.

٣ — مرحلة جديدة بطيئة

(١) التبادل السياسى

دعا مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الوطنيين السوريين إلى السعى لتحقيق تعاون ودى بينهم وبين فرنسا. وأرسل كذلك تقرير اللجنة وتقرير المجلس إلى الحكومة الفرنسية لتتفضل بمنحهما ما يستحقان من اهتمام.

وقد استشهد الوفد السورى في مناشدته عصبة الأمم لدى اجتماعها السنوى العام بهذه المشورات والنصائح التي عمل بها. فلبث في باريس ٤٠ يوماً يبذل أقصى ما عنده من الجهود للوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين، ولكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح، واضطر إلى العودة إلى جنيف ليبسط لجمعية الأمم الجهود التي بذلها وفقاً للرغبة التي أعربت عنها.

وذكر الوفد أنه اجتمع مراراً عديدة بالمسيو دوجوفنل ، فأظهر هذه المرة من روح المسالمة ما لا يسع الوفد إلا أن يقرنه بالحمد والثناء ، وأنه حين أوشك الفريقان أن يصلا إلى اتفاق تام ، حدثت أمور غامضة لا يدلم فيها وكان من جرائها أن وقفت المفاوضات بقتة .

هذه الأمور الغامضة التي أشار إليها الوفد ، هي أن سياسة الاستعمار تبغى مواصلة القتال حتى يخضع السوريون لحكم القوة ، وتتصرف بخطتها كما تريد في منح ما تمنح ومنع ما تمنع .

وقد اختارت لهذا العمل موظفاً من كبار موظفي وزارة الخارجية له تجارب سابقة في تونس ومراكش والريف ، وارتباط بالوزارة ، فتبقي أوامرهما وتقاليدها نصب عينه ، ولا يقضى من نفسه أمراً إلا من حيث التفاصيل . وكان تعيينه شبه مفاجأة ، وعلى كل حال فإنه خرج على قاعدة اختيار القادة والسياسيين إلى الدبلوماسيين المسلحين .

هذا هو المسيو پونسو ، الذي كان أطول المفوضين عهداً ، والذي عرف بالصمت ، وهو من أكثر الناس تحدثاً . كان يأتي إلى سورية كما يقول ليعالج الأمور مع الوطنيين ، ويعود بعد ستة أشهر إلى فرنسا ليعالج الأمور مع وزارة الخارجية ، التي كان يصفها لنا بأنها ليست رجعية ولكنها محافظة ، فيقضى سنته في رحلة الشتاء والصيف ، ولم يكن مستعجلاً في شيء .

جرى تعيينه في ١٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٦ ، فوصل إلى سورية في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) . وقد بدأ يدرس الأمور في فرنسا ، وأتم بعض الدرس في سورية ، وهو شديد الحذر ، متحفظ في علاقاته ، متحفظ في رسائله . فتلقته الوفود السورية في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) بالمطالب الوطنية التي أصبحت مألوفة معروفة ، من دعوة جمعية تأسيسية واستبدال معاهدة بالانتداب ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائي ، واحترام السيادة القومية ، والاشتراك في عصبة الأمم والتمثيل الخارجي ، وإعلان العفو العام والتعويض على المنكوبين .

وقد برح سورية في أوائل شباط (فبراير) متوجهاً إلى فرنسا ثم إلى

جنيف . وعاد إليها في أواسط شهر حزيران (يونيو) . وقد أوضحت السياسة الفرنسية في مذكرة نشرت في شباط (فبراير) سنة ١٩٢٧ ، وفي بيان نشره المفوض السامي في ٢٦ تموز (يوليو) من السنة نفسها .

وكانت المذكرة تحتوي على برنامج يشمل الحد الأدنى للمطالب الوطنية — كما قالت — فيدعو إلى التهادن السياسي ، ويقوم على أساس تنفيذ الانتداب بإخلاص وولاء كما تصوره مؤتمر السلام ، وحددته جمعية الأمم ، والاتفاق بين الجيران في مسألة الحدود الجغرافية . وإذا تعذر الاتفاق فيحال الأمر إلى التحكيم ، والاحتفاظ بالاستقلال الإداري للمقاطعات ، والسير نحو الوحدة الوطنية بإنشاء نظام حكومي دستوري يطابق فكرة السواد الأعظم من المواطنين ويقبلونه عن طيبة خاطر ، وتخفيض عدد الموظفين بحيث يصبحون مستشارين ، وإنشاء « متطوعة » وطنية ، يديرها ضباط فرنسيون ، ويعهد إليها بصون النظام في الداخل ومراقبة الحدود .

أما الشؤون الخارجية فهي من خصائص الانتداب ، ومع ذلك فإن فرنسا لا ترى مانعاً من وجود موظفين يعملون مع ممثلي الدولة المنتدبة ، للدفاع عن مصالح اخوانهم المقيمين في الخارج رمزاً للسيادة الوطنية .

هذا هو برنامج وسط معتدل — تقول المذكرة — يظهر أن قبوله هو الطريقة الوحيدة المفيدة لتهيئة وسائل الاستقلال القومي الذي يطابق تحقيقه رغائب جميع الفرنسيين والسوريين على السواء .

وأما البيان الرسمي فقد جاء مفصلاً للمذكرة في بعض وجوهها ، ومضيفاً إليها بعض الإيضاح في وجوه أخرى . فقد بحث عن أوصاف الانتداب والعناية بالأقليات ، والدستور — الذي سيكون من وضع الذين يهمهم الأمر — وتنظيم الحكومات المحلية بمشورة الدولة المنتدبة ومساعدتها . وأشار إلى عودة النظام والأمن واهتمام الدولة المنتدبة بالمحافظة عليهما ، واعداد العدة اللازمة لهما . ثم تكلم عن التقدم الاقتصادي واحتمالاته واهتمام الأسواق الفرنسية به ، وعن إدارة المصالح المشتركة برعاية الدولة المنتدبة .

وأشار في الختام إلى أن عدم الصبر لا يجعل في الحل المرغوب وأن العنف يقوض أعدل الآمال . . . وأن المبدأ الحر الذي تتمشى عليه الجمهورية الفرنسية لا يسع أحداً أن يرتاب فيه . . . وأن الدولة المنتدبة التي عهد إليها بمساعدة سورية ولبنان كدولتين مستقلتين ، لا تتخلف عن القيام بواجباتها في سبيل الرقي التدريجي وفي جعل حقوق الجميع مصونة ومحترمة .

وسواء أكانت المذكرة أم البيان ، فإنهما عنوان السياسة الفرنسية التي لم تتغير في أساسها منذ بدء الاحتلال ، ولم تحدث فيها الثورة إلا تعديلاً ظاهرياً لا يتعدى الأسلوب في الغالب ، ولذلك تلقاهما الوطنيون في خارج البلاد وداخلها بعدم الارتياح .

وقد جاء في رد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني :

إن الخطة التي أعلنت الحكومة الفرنسية تمسكها بها مناقضة تماماً لسياسة الوطنيين ، وأنه لا يسع اللجنة بعد الموقف الودي الذي وقفته في السابق ، سوى العودة إلى خطة المعارضة ودعوة السوريين في داخل البلاد وخارجها إلى استئناف الجهاد لتحقيق آمالهم وأمانهم المشروعة .

وفي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٧ عقد مؤتمر وطني في بيروت برئاسة السيد هاشم الأتاسي ، فذشر بياناً أبلغه للمفوض السامي ، وناقش فيه المواد الغامضة في بلاغه ، وأكد مطالب البلاد التي قدمتها وفودها في الداخل ومثلوها في الخارج ، وكان هذا المؤتمر بدء حركة جديدة .

وقد جرى بين المفوض السامي وبين الرئيس هاشم الأتاسي والزعيم إبراهيم هنانو محادثات لم تقترب بنتيجة . واشتدت الحملة على حكم الداماد أحمد نامي الذي عينه دوجوفل ، وأثنى عليه في لجنة الانتداب ، على حين كان يرى فيه السوريون رجلاً غريباً ، يحكم بأمر الفرنسيين . وقد جرت في عهده أحداث مشهورة من قتل وتخريب وتفي وسجن ، فلم يحرك ساكناً ولم ينطق بكلمة .

ولما بلغ الأمر مداه ، وقضى المسيو بونسو ثمانية عشر شهراً على طريقته

في الانتظار والتأمل والدرس والبحث^(١) وافق بعد تردد على إحداث تغيير في وضع الحكومة ، فأسند في ٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٨ رئاستها إلى الشيخ تاج الدين بعد أن استقال الداماد ، وكان حينئذ من قادة المعارضة ، ودام عهده « الموقت » أربع سنين إلا أشهراً ، ولم يكن ينقطع اتصاله بالمفوض السامي أو اتصال وسطائه قبل تعيينه .

(ب) الجمعية التأسيسية

أعلنت الحكومة الجديدة في ١٢ شباط (فبراير) برنامج عملها ، الذي يقتصر ، باعتبارها حكومة مؤقتة ، على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت إلى حكومة دستورية ، والشروع بانتخابات نيابية حرة طليقة ، وإزالة الأحكام العرفية وإلغاء المراقبة ومنح عفو واسع النطاق .

وفي ١٥ من الشهر المذكور أصدر المفوض السامي بياناً ذكر فيه أنه أزفت الساعة التي تحل فيها سورية قضية دستورها ، وتجري فيها ، بمقتضى القوانين المعمول بها ، انتخابات تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب ، فتلغى جميع قيود الحريات الموروثة من عهد الاضطراب حتى تظهر آراء الشعب ظهوراً جليلاً ، وتسن الجمعية التي تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسي النهائي للبلاد السورية بتمام الحرية ، ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسؤولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم . فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب والتي يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد هو الغرض الذي يجب أن تبلغه سوريا بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه .

ثم أشار إلى الدليل الذي أقامته فرنسا على سخائها وثقتها بالسوريين ، وحذرهم من تعريض المستقبل المملوء بالوعود الجميلة للأخطار الناشئة عن

(١) كان المسيو دوجوفنل ، سلف المسيو بونسو ، يريد أن تسوى الأمور ، كما لو كانت تسيرها عصا سحرية . وأما خلفه فسكان يكره العجلة كرها شديداً ويتمسك بالصبر والتريث دائماً ، ولا عين المسيو دوجوفنل الرجل السياسي سفيراً لدى موسوليني ، كان بونسو يقول بأسلوبه المعتاد ، وهو يضحك ويشير بيده وعينه : إن دوجوفنل ممثل وكذلك موسوليني ، وسنرى ما يكون منهما .

الاضطراب والاختلافات ، أو عن جهل الحقائق السياسية . وذكر في الختام أن فرنسا تضع ثقها في الحكومة المؤقتة التي أخذت على عاتقها مهمة محدودة هي إدارة الشؤون العامة .

وأذاع المفوض السامي بلاغا في شأن العفو ، بعد أن مد السلام رواقه وساد الهدوء النفوس . ولكنه جعله مقيدا بحيث استثنى منه كبار الزعماء والقادة والسياسيين ، وألغى أحكام الإقامة الإلزامية الصادرة في شأن السادة فارس الخوري وحسنى البرازي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري ورفاقهم .

ويتبين من مطالعة بيان المفوض السامي ومن قرار العفو المقيد المحدود ، أنه ليس في الخطة الجديدة خروج عن الأساليب المتبعة ، فشرط الانتداب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية ، ومنع فريق كبير من رجال البلاد من العودة والاشتراك في الانتخاب ، كل ذلك يدل على أن أسباب الخلاف بين الفرنسيين والجمعية التأسيسية قد أعلن عنها قبل اجتماعها ، وهي اختلافات جوهرية تتعلق بالمطالب القومية الأساسية .

ومع ذلك فقد أعلن الوطنيون في ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٩٢٨ عزمهم على مواجهة المستقبل ، برغم ما في الموقف من غموض وإبهام لا يأتلفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما المفوض السامي في بيانه ، وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست في حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات . ولاعلى الثقة بالقانون الذي تجرى بمقتضاه .

وأذاعت اللجنة التنفيذية لهؤتمر السوري الفلسطيني بياناً بمناسبة الانتخابات ، أعلنت فيه : أنها لاتحيد عن خطتها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية . ومع ذلك فإنها ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم في مصيرهم وفي نظام الحكم الذي يختارونه . وانتقدت قانون الانتخاب الذي نشر هيلثند ورأت فيه أداة تحول في مجموعها دون انتخاب الممثلين الكفاء ، والذين يستطيعون القيام بمهمة التشريع الدستوري حق القيام ويمثلون رغائب الأمة ومراعى نهضتها تمثيلا حقيقيا .

وكانت اللجنة التنفيذية قد انقسمت على بعضها ، ففريق من الوطنيين الاستقلايين نظروا بعطف إلى العمل الجديد الذي أخذه على عاتقه رجال أشرب قلوبهم حب الوطن ومصلحته العليا ، وقرروا خوض الغمرات السياسية الجديدة باسم الكتلة الوطنية ، التي تحمل أعضاؤها أعباء النضال في البلاد . وفريق آخر تأثر بعوامل مختلفة ، فتجههم للعناصر الجديدة والقديمة التي ظهرت في ميدان السياسة السورية وتنكر لما تقوم به من المساعي والجهود .

وقد حاول زعماء الوطنيين في سورية أن يدرأوا أخطار هذا الخلاف الذي أخذ يزداد على الأيام تفاقماً بين الوطنيين خارج البلاد ، بابتعادهم عنه ، فضلاً عن العمل على إزالته ، في أوقات حرجية يمر بها الشعب السوري ، ويحتاج إلى اجتماع الكلمة واتحاد الغاية . فانهجت هذه الجهود ، وظل الخلاف قائماً دون أن تنقطع آثاره السيئة ، حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد نجح الوطنيون نجاحاً كبيراً في الانتخابات التي جرت في ٢٤ نيسان (ابريل) ، فأصبحوا مهيمنين على الجمعية التأسيسية . وأقلق ذلك الفرنسيين قلقاً شديداً^(١) . وافتتحت الجمعية في ٩ حزيران (يونيو) ، فألقى فيها المفوض

(١) زار المسيو فندرفلد الرئيس الاشتراكي البلجيكي الشهير سورية في أثناء الانتخابات وكان ضيفاً على المسيو بونسو ، وبعد انتهاء زيارته ، رجع إلى أوروبا ، فاستقبله الصحفيون الفرنسيون في مرسيليا ، ونقلوا عن لسانه إطراره لما شهد في سورية من عمل التجدد والحضارة .

فأرسلت إليه كتاباً وأنا في باريس أستغرب فيه صدور هذه التصريحات من رجل اشتراكي مثله ، بينما هي أجدر بأن تكون على لسان أحد الاستعماريين . وقلت في هذا الكتاب لا بد أنه شاهد ألقاض الحراب والدمار في دمشق ، فإذا كان بعد هذا مدنية وحضارة ، فما هي البربرية إذن ؟ .

وما كنت أتوقع أن يصاني مع رجوع البريد ، من وزير خارجية بلجيكا جواباً ينكر فيه ما عزته إليه الصحف والشركات البرقية وبعده من نقولاتها المألوفة ، ويذكر لي فيه أن شعوره الحقيقي ، نشره في جريدة «الاديبش دوتولوز» اليسارية الكبرى ؛ وتلقبت الجريدة منه نفسه ، وكتب عليها من اميل فندرفلد . وقد وصف زيارته إلى المشرق بعنوان ثلاثة أيام في ديار الشام ، ذكر محاسن هذه البلاد التي برحها وهو يتلفت إليها مشدوهاً بحالها ، وبحث عن الوضع السياسي وكيف تلقى الفرنسيون نجاح الوطنيين في الانتخاب ، ذلك النجاح الذي أقلق نفوسهم وأقضى مضاجعهم .

السامى خطبة نوه فيها بالساعة الجليلة التى سيكون لها أثر خالد فى تاريخ سورية ، إذ يجتمعون فيها لوضع دستور الدولة ، أى تنظيم أسس الحكومة التى تأخذ على نفسها إدارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الأمة .

ثم أشار إلى إجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة ، بعد أن يكون المجلس قد أتم مهمته الدستورية ، وتشديد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة ، وحذر من أن ينشأ وينمو فى داخل المجلس حالة قد تذهب بثمرة الجهود المشتركة .

وانتخبت الجمعية السيد هاشم الأتاسى رئيساً لها ، وأقبلت على عملها بهمة وعزيمة . واختارت لجنة من أعضائها ، تولى رئاستها إبراهيم هنانو ، وكان مقررها فوزى الغزى ، فوضعت مشروع دستور قررت تقديمه فى ٧ آب (أغسطس) إلى الهيئة العامة لمناقشته وإقراره .

وما كاد يوضع مشروع الدستور حتى بدأت الشائعات بأن هناك ما يدعو إلى القلق ، وما عثم أن كشف القناع عن صحة هذه الشائعات ، فظهر أن هناك مواد لا ترضى عنها فرنسا وأن المفوض السامى ينتظر من باريس أوامر وتعليمات . وتبين الأمر فى بلاغه الذى تلاه باسمه السكرتير العام فى الجمعية التأسيسية ، وقال فيه ماملخصه : إنه وجب عليه أن ينبه الجمعية ، قبل أن تبدأ مناقشة مشروع الدستور ، إلى ضرورة عدم البحث الآن فى المسائل التى ليست من اختصاص الجمعية وحدها ، لأنها تمس تنفيذ الانتداب الذى تعد فرنسا مسؤولة عنه أمام جمعية الأمم . ولا يمكن تغيير شىء فى نصوص هذا الانتداب إلا بعد اتفاق سابق ثم أشار إلى بعض أحكام المشروع التى تستدعى تحفظات خاصة لأن بعضها يخالف تصريحات العهود الدولية المعينة ، وهى المواد ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٠ ، ١١٢ . كما أن المادة (٢) تخالف الاتفاقات الدولية وهى حالة قانونية واقعة لا يمكن تعديلها بقرار يتخذه فريق واحد . وطلب فصل الأحكام المذكورة من صلب الدستور قبل المناقشة ، إذ لا يسع الحكومة الفرنسية أن تأذن بنشر وتنفيذ

دستور يحرمها الوسائل التي تساعد على القيام بالواجبات الدولية التي أخذتها على عاتقها^(١).

فرفض المجلس ذلك بما يقارب الاجماع ، بعد أن تعاقب الخطباء في حماسة شديدة ، يدلون بحججهم ، ويردون على ما ورد في البلاغ ، ولم يشذ إلا سبعة أعضاء أحدهم رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين ، الذي اضطر أن يغادر المجلس بعد أن تعرض لحملة عنيفة .

أما القرار الذي اتخذته المجلس ، فقد نص على أن طي المواد الست الواردة في بيان المفوض السامي ورفعها من صلب الدستور يجعله أثرا لاقيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف مبدئيا به . وقد عاهد أعضاء الجمعية التأسيسية الأمة حين ترشيحهم أن يضعوا دستورا كفيلا بتحقيق استقلال البلاد وسيادتها ووحدتها ، وهم غير مرتبطين ولا ملزمين بسوى ذلك ، وقد أقرروا في جلسة سابقة قبول مشروع الدستور بكامله ، فلا يسعهم الرجوع عن هذا القرار بحذف أهم مواد الدستور وأركانه ، ومع ذلك فالجمعية تقرر رغبتها الأكيدة في دوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلي فرنسا في سورية وتفوض مكتب الجمعية مواصلة العمل باسمها .

(١) المادة ٢ — البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تنجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة .

المادة ٧٣ — لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون .

المادة ٧٤ — يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو بمالية الدولة أو بالمعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسخة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ — يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاة ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية .

المادة ١١٠ — تنظيم الجيش الذي سيؤلف يكون بقانون خاص .

المادة ١١٢ — لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات أو فلاق ول يجب أن يعلم المجلس النيابي بإعلان الأحكام نورا وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة .

وأرسل رئيس الجمعية هذا القرار في ٩ آب (أغسطس) ، إلى المفوض السامي ، فأجابه في اليوم التالي بقرار أجل فيه اجتماع المجلس لمدة ثلاثة أشهر ، ذاكراً أنه من الصعب أن توجد تسوية في مدة قريبة للمشكلات التي أثارها بعض النصوص .

وعلى أثر ذلك اتخذ المجلس قراراً ، وكل فيه إلى مكتبه المشارة على بذل المساعي لتحقيق أمانى البلاد ، وأعرب عن رغبته الصادقة في متابعة الجهود للوصول إلى اتفاق مرضى ، مع الاحتفاظ بجميع حقوقه .

وكان تعطيل المجلس اعتباراً من ١١ آب (أغسطس) سبباً لمظاهرات واحتجاجات في سائر أنحاء البلاد ، وقد عمد الوطنيون إلى الدعوة إلى الهدوء والسكون ، برغم التحدى الظاهر الذى أثارته سلطات الأمن والجيش ؛ واستولى على الناس شعور خيبة عظيم ، بعد أن عقدوا آمالاً كبيرة على انتصار المبادئ الحرة وإجابة مطالب الأمة ، التي أظهرت تلك الاستشارة الشعبية إرادتها بجلاء وقوة . وبرهنت الجمعية التأسيسية ، في أقوالها وأعمالها التي سجلتها محاضرها ومقرراتها ، على صدق وطنية وصدق عزيمة ، فسارت خطة وسطاً مقرونة بالحكمة والصدق لتحقيق غايات الأمة . ولا يستطيع من يطالع كلمات خطابها بعد مضي خمسة وعشرين عاماً ، إلا أن ينظر إليها باستحسان وتقدير وإعجاب ، فلم تكن ولم تضعف ولم تتخاذل ولم تبطئ ولم تفرط ولم تتشدد ولم تتلصق . وعجز الفرنسيون أن يظفروا من ذلك البنيان المرصوص ، بغير بضعة نواب حاولوا التأجيل والتسويق بزعامة رئيس الحكومة ، الذى كان بينه وبين بعض أعضاء الجمعية روابط وصلات ، رفعت من ضبعيه حتى وصل إلى منصة الحكم . وقد شاهدنا هذه الحالة المؤسفة ترافق كثيراً من الأشخاص ، فتضلهم سكرة الاقتدار وغرور السلطان عن محجة الصواب .

وقد برح الميسو بونسو سورية إلى فرنسا واتصل بحكومته ، ثم أجلت الجمعية ثلاثة أشهر أخرى في ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ، وعاد المفوض السامي إلى بيروت في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) . ودعا رئيس الجمعية التأسيسية

وسلمه بعض المقترحات لعرضها على مكتب الجمعية ولجنة الدستور^(١). فلم يتم الاتفاق عليها ولا على مقترحات معارضة قدمتها الجمعية التأسيسية . فأصدر المفوض السامي قراراً بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى ، وأرسل إلى رئيسها كتاباً شرح فيه الأسباب التي حملته على ذلك ، والتي ترجع إلى ما وصفه بالحق العام المحدد في الانتداب ، وما توجه به حالة حقوقية ليس في مقدور الحكومة الفرنسية أن تغير فيها دون موافقة جمعية الأمم ، وأشار إلى ما تقتضيه الحاجة من الجهود الساكنة الثابتة التي تسعى وراء منفذ للصعوبات الحالية ، وإن التبصر وإنعام النظر لم ينضج الحلول لهذه القضية الجوهرية ، ولذلك أصبح انعقاد الجمعية غير مجد ، كما أنه لا يمكن معرفة الساعة التي يستطيع فيها الوصول إلى نتيجة منتظرة ، فاتخذ قراره بتأجيل الجمعية إلى مدة غير معينة .

وبعد مرور سنة على تعطيل الجمعية التأسيسية عقد الوطنيون في شهر آب (أغسطس) مؤتمراً في عين زحلنا أذاعوا على أثره بياناً أوضحوا فيه الأسباب التي حملتهم على رفض المادة الإضافية التي طلب إليهم قبولها بعد عودته ، إذ أنها لا تقتصر على تعطيل المواد الست التي كانت وحدها موضع الخلاف . بل تتناول سائر أحكام الدستور وتحرم السلطات المحلية من حرية تنفيذ حرماناً تاماً ، لا في خصائصه الخارجية فحسب بل في خصائصه الداخلية أيضاً ، وتقضي ببقاء الإدارة

(١) أفرغت هذه المقترحات في المادة ١١٦ التي أضيفت إلى الدستور وهي :
ما من حكم من أحكام الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعها فرنسا على نفسها فيما يخص سورية ، لا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم .
يطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الأمن وبال دفاع عن البلاد وبالمواد التي لها شأن بالعلاقات الخارجية .
لا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس بتعهدات فرنسا الدولية فيما يخص سورية في أثناء مدة هذه التعهدات إلا ضمن الشروط التي تحدّد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية .

وعليه أن القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا يتناقض فيها ولا تنفس وفقاً لهذا الدستور إلا تنفيذاً لهذا الاتفاق .
لأن القرارات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلا بعد الاتفاق بين الحكومتين .

في حالتها الحاضرة تماماً مع زيادة مجلس نيابي ليس لمقرراته صفة سوى التقى .
وجاء في هذا البيان :

« إن الأمة السورية لم تعد تطيق بقاء الحكم المطلق الذي من طبيعته ضياع المسؤولية وجعل الحكم في أيدي موظفين ضعفاء لا كفاءة لهم حتى يكونوا حجة على قصور السوريين وعجزهم عن الحكم ... ونحن نصرح بأن هذه الأمة لا تنظر بعين الرضى والقبول إلى أى دستور كان غير دستورها الذى قبله نوابها في ٧ آب (أغسطس) ، ولا لآى تعديل يطرأ عليه بغير إرادتها . وهى تعتبر كل حكومة تقوم على غير أساس الدستور حكومة غير مشروعة ، ولا يكون الشعب السورى مسؤولاً عما تتخذه من قرارات وتوقعه من عقود وتمنحه من امتيازات ، .

كانت الجمعية التأسيسية تصفى إلى ضمائر أعضائها فيما قامت به من أعمال ، ولا تغفل عما يدور في المحافل الوطنية خارج سورية من مطالب وأمانى . فقد عقد اجتماع في القاهرة ، قرر فيه المجتمعون أن دستور سورية يجب أن يصرح بوحدة البلاد السورية واستقلالها وسلطانها القومى ، وأن تكون حكومتها ديمقراطية برلمانية جمهورية ، ثانياً أن تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة يبرمها البرلمان السورى وتبنى على قاعدة احترام استقلال البلاد وسيادتها ، وأن تنص هذه المعاهدة على قرب جلاء الجيش المحتل . وأذاع سلطان الأطرش بياناً كذلك أيد فيه الوحدة السورية ، على أن يشترك فيها جبل الدروز .

وعقد مؤتمر في دمشق في ٢٣ حزيران (يونيو) حضره النخبة المختارة من بيروت وطرابلس وجبل عامل وبعلبك ووادى التيم واللاذقية والبقاع وحصن الاكراد فأعلنوا تأييد الكتلة الوطنية والميثاق القومى ، وطالبوا الجمعية التأسيسية بتحقيق وحدة البلاد السورية العامة وضم جبل الدروز وأراضى

العلويين والبلاد التي ألحقت بלבnan القديم ، والنص على ذلك في مادة خاصة من الدستور^(١) .

(ج) الدستور :

في أوائل آذار (مارس) سنة ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمرا في إحدى ضواحي دمشق ، وقرروا العمل على إيجاد حل للخروج من هذا الصمت ، الذي لازمه المفوض السامي بعد مضي وقت غير قصير على تعطيل الجمعية التأسيسية . وقابل رئيس هذه الجمعية السيد هاشم الأتاسي المفوض السامي مقابلة ألمع له هذا خلالها أنه سيسير قريبا على خطة مستمدة من نفس السياسة الحرة التي ابتدأ بها .

أما هذه الخطة فقد كانت إعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المفوض السامي في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٣٠ وسماه القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي .

وقد قدمه بكتاب إلى المسيو بريان وزير الخارجية، ذكر فيه هذه النصوص المنطبقة على أحكام المادة الأولى من صك الانتداب وهي تحدد الأسس الحقوقية المتعلقة بتنظيم البلدان ، التي يترتب على فرنسا العمل على تنميتها واسدائها النصح والمساعدة في سبيل رقيها .

وقال أنه يمكن تعديل هذه النصوص برضى الدولة المنتدبة لمجاعة هذا الرقي أما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها ، أو بمعاهدات تعقد مع الدولة المنتدبة ، أو باتفاقات تعقد فيما بين الحكومات ذات الشأن تحت ظل الدولة المنتدبة .

ولم يكن هناك دستور واحد ، بل دساتير ونظم عديدة ، تتعلق بسورية

(١) قبل إنهاء الدستور وإعداده للتنفيذ ، أخذ رئيس الحكومة المؤقتة يرسم خطته ، ويجمع من يستطيع جمعه من الأنصار حوله ، ليضمن انتخابه لرئاسة الجمهورية ، أما الوطنيون الذين كانوا يسيطرون على الجمعية التأسيسية فقد كان معظمهم يود أن يكون هاشم الأتاسي رئيسا ، ولكن إبراهيم هنانو أبدى رغبته مصرا على أن يكون هو الرئيس فلبت رغبته ، وإن كان الأمر لم يبت نهائيا فيه ، وكان بحثه سابقا لأوانه .

ولواء الإسكندرونة الذى يتمتع بوضع خاص ، وقانونان أساسيان لحكومتي اللاذقية وجبل الدروز ، ونظام المصالح المشتركة .

ثم استعرض هذه الدساتير والنظم ، فذكر الدستور اللبناني الذى قرره المجلس التمثيلي في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ ، ثم عدل مرتين ؛ وبحث عن الدستور السوري فأوضح أنه في مجمله نسخة من النص الذى وضعته لجنة الإنشاء في الجمعية التأسيسية ، وأقرته الجمعية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ، وقد أدخلت فيه تعديلات نصت عليها المادة ١١٦ ، التى أضيفت إلى الدستور لتعبر عن تحفظات الانتداب ، ريثما تعقد معاهدة يحدد فيها برضى الجمعية الأمم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للبادئ المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية .

وما عدا هذه التعديلات الأساسية فهناك تعديلات بسيطة أدخلت على النص الأصلي ، جرى في شأنها تبادل الرأي مع مكتب الجمعية ، وكان من المنتظر أن يقبل بها^(١) .



لقد أقرت هذه المجموعة من الدساتير والنظم خطة التجزئة التى سارت عليها فرنسا وثبتها في نصوصها ، كما أنها بإضافة المادة ١١٦ إلى الدستور السوري عطلته في مبناه وفي معناه . وليست المعاهدة المنتظر عقدها إلا نصوصاً تحل

(١) إذا استثنينا المادة ١١٦ الخطيرة ، وبعض التعديلات اليسيرة لوضع مواد من الدستور الذى نشره المفوض السامي ، فإنه في مجمله مطابق لمشروع الجمعية التأسيسية . وهذا الدستور قائم على النظام البرلماني وخصائص السلطات التشريعية والتنفيذية التى تنشأ عنه ، وما يتصل بذلك من حريات عامة وحكم نيابي جمهوري على أساس المجلس الواحد ومراعاة الطائفية في الانتخاب وأن يكون الإسلام دين رئيس الجمهورية . وبصورة عامة ، لهذا الدستور حسنات النظام البرلماني ومخزوراته .

وقد اعتبرت المادة ١١٦ ملغاة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ ، وأعيد طبع الدستور خلواً منها ، وحينئذ أقسم رئيس الجمهورية ونواب الأمة اليمين المنصوص عليها في الدستور . ثم أجرى تعديل فيما بعد لبعض المواد ، أهمها المادة ٦٨ لآتي كانت لا تجيز تجديد انتخاب رئيس الجمهورية إلا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته ، فالآتي هذا الصرط ، كما ألغى تحديد عدد الوزراء المنصوص عليه في المادة ٨٩ .

حل هذه المادة وتنفيذ بحسب شروط الانتداب ، لا معاهدة تعترف لسورية بحقوقها وسلطانها وسيادتها .

كان نشر الدستور بهذه الطريقة والصيغة باعثاً للاستياء والاستنكار في جميع المدن السورية . وعند حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية في ١١ حزيران (يونيو) ، عقدت اجتماعات في دمشق وحلب ، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم وإلى المفوض السامي الذي كان في باريس ، على منع الجمعية التأسيسية من إتمام مهمتها وتجزئة البلاد بأصدار قوانين مختلفة وتعطيل الدستور والسيادة القومية بالمادة ١١٦ .

وكانت هذه المناسبة وسيلة لدعوة السوريين في داخل البلاد وخارجها إلى الوفاق والوئام والاتحاد ، وتمجيذاً لعمل الجمعية التأسيسية ، التي دعيت إلى قبول خطة الضيم ، فقالت لا بلء فيها . واستمر الوطنيون على إظهار غضبهم واستيائهم عند كل سnoch فرصة . وتولى الرئيس الأتاسى بعض المفاوضات لبحث مشروع معاهدة لم تقترن بنتيجة . وثابر المفوض السامي على خطته في التسويف والتأجيل ، ومتابعة رحلاته السنوية ، إلى أن عاد في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣١ . فأصدر في ١٩ من هذا الشهر قراراً أنهى به عهد الحكومة المؤقتة ، التي دامت نحو أربع سنوات ، ودعا الأمة السورية إلى الاشتراك في انتخاب مجلس نيابي . وأصدر ثلاثة قرارات: أحدهما يتعلق بإنشاء مجلس استشاري يجتمع فيه حكما رؤساء الدولة السورية الذين تعاقبوا على الحكم ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس مجلس الاسكندرونة ورئيسا غرفتي التجارة في حلب ودمشق . وثانيهما قرار يحدد أسلوباً إدارياً مؤقتاً لتسيير أعمال الحكومة ، من وزراء عاملين مكلفين بالتوقيع ، وأمانة سر عامة (١) ، ومشاركة مندوب المفوض السامي في أعمال الدولة . واحتفظ المفوض السامي لنفسه في قرار آخر بصلاحيات رئيس الدولة المتعلقة بالانتخابات .

(١) عهد إلى السيد بديع المؤيد أحد وزراء الحكومة المنحلة بالتوقيع على ما يتعلق بأعمال رئاسة الحكومة ، والسيد توفيق الحبابي بالأمانة العامة ، وهو من قدماء الموظفين الإداريين .

ولقد استمر هذا الوضع مدة تنيف عن ستة أشهر ، جرت في خلالها انتخابات واضطرابات وقلقل . أما المجلس الاستشارى الذى افتتحه المفوض السامى بخطبة ضافية في ٧ كانون الأول (ديسمبر) حدد فيها مواعيد الانتخاب التى تفتتح في اليوم التالى ، ويكون في ٢٠ من الشهر انتخابات الدرجة الأولى ، وفي ٥ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٢ الانتخابات الختامية .

وفي هذا اجتماع أشار أحد رؤساء الدولة السابقين ، الداماد أحمد نامى ، الذى لا تزال في نفسه مرارة حملته على الاستقالة ، إلى أنه كان ينبغي أن يشترك في المجلس الاستشارى من يمثل الوطنين الذين يعبرون عن آراء جمهور كبير في البلاد .

ولم يجتمع المجلس إلا هذه المرة .

تذاكر الوطنيون في أمر الاشتراك في الانتخابات أو عدمه ، وعقدوا جلسات طويلة . فكان منهم من يرى أن شروط الانتخابات الحرة غير متوفرة وأن قواعد الدستور التى دعوا إلى العمل بموجبه ليست صالحة ، ومع ذلك فقد قرروا الاشتراك في الانتخاب باعتبار أنه حق أساسى تمارسه الشعوب ، رغم ما يعترض ذلك من شكوك وشبهات في أوضاع الدولة القائمة والقوانين المتبعة ، وما يتبع ذلك من أحكام استثنائية ومغايرة لمطالب الأمة .

وقبل أن تجرى الانتخابات ، عمد الفرنسيون إلى إعداد قوائم انتخابية من الذين تواسموا فيهم أن يكونوا أنصاراً لهم ، وأخذوا في بذل جهودهم لتأييد هذه القوائم ، ولبس بعض الحكام جلد النمر ، ومع ذلك فقد فشلوا في حمص فشلاً ذريعاً ، حيث نجحت قائمة الرئيس الأتاسى ، وقامت ثورة عنيفة في دمشق هوجمت فيها الدبابات والجنود ودوائر الحكومة ومكاتب الاقتراع ، فسقط قتلى وجرحى كثيرون ؛ فاضطر الفرنسيون إلى وقف الانتخابات بعد أن شهدوا تفاقم الخطر في الساعة الثانية بعد الظهر ، وكان بعضهم يلقي التبعة على بعض ، ويتنصل من المسؤولية كما هى العادة غالباً في حالة الإخفاق .

ونشبت في حماة فتنة شديدة لم تقتصر على تعطيل الانتخاب كما جرى في دمشق ، بل أخذت صفة نضال طبقات وخصومات بقيت آثارها في النفوس مدة طويلة ، وجرى شبيه ذلك في دوما التي شملها وقف الانتخابات .

أما حلب ، وهي معقل عظيم من معاقل الوطنيين ، فقد اتخذ ممثلو السلطة جميع الوسائل لإنجاح قائمتهم ، التي جمعوا فيها رئيس دولة سابق ، ورئيس البلدية ورئيس غرفة التجارة ، وفريقاً آخر من رجال المال وأصحاب النفوذ ، وحرصوا الطوائف غير الإسلامية على مقاومة المرشحين الوطنيين ، واستعانوا بجميع وسائل العنف والاضطهاد للوقوف في وجوههم وعرقلة مساعيهم ، ومنع الشعب من الإعراب عن رأيه الصحيح . وحشدت السلطة قوات عسكرية كبيرة للإرهاب والتأثير ، ولم تحترم أبسط قواعد الانتخاب الحر ومراقبة سيره ، فما كان من الوطنيين ، الذين أقبلوا على هذا الانتخاب في ظروف مثل هذه الظروف غير الملائمة ، إلا أن يخلوا الساحة ويعلنوا انسحابهم . ولكن السلطة أتمت عمل الانتخابات الأولى في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) واستأنفت الانتخابات الحتامية في ٥ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٢ ، والمدينة كأنها في حالة حرب ، فجاءت النتيجة مطابقة لما يقدر في مثل هذه الأحوال ، ونال مرشحو السلطة ظفراً لا غبطة فيه ولا ثخر .

لقد واصلت حلب احتجاجها ، وظلت النفوس فيها متأثرة بما حدث ، وكثرت الاعتداءات ، وسفكت الدماء ، وعطلت المدينة أعمالها ، ولجأت السلطة إلى « نظام قمع الجرائم » الذي هو نوع من الحكم العرفي . وكان ممثلوها يستغربون دوام هيجان النفوس كل هذه المدة بعد انتهاء الانتخابات ، ويتخذون جميع الوسائل لحماية النواب الذين أخرجوهم بالقوة ، حتى إن رئيس القائمة السيد صبحي بركات تعرض وهو في أحد الفنادق في بيروت لمحاولة اغتيال ، قام بها أحد الشباب المتحمسين .

وجرت مساع كثيرة لإلغاء انتخابات حلب بعد تمامها ، وقابل رئيس الكتلة هاشم الأتاسي المفوض السامي وبحث معه هذا الموضوع وما يتصل به

فأنكر أن يكون له حق التدخل في انتخابات قانونية في عرفة ، وأضاف إلى ذلك أن الوطنيين هم الذين تخلوا عن صناديق الاقتراع . ولو أنهم عملوا كما عمل في دمشق وبرهنوا على العبث فيها لعطل الانتخابات في حلب كما عطلها في غيرها .

وتجاوز المفوض السامي في محادثته هذا الموضوع إلى إظهار استعداد الحسن لما قد يقوم به المجلس القادم من انتخاب رئيس الجمهورية ، هذا الاستعداد الذي لم يبرهن على أنه كان يريد تنفيذه أو كان في مقدوره تنفيذه ، بالنظر لما كان يحسبه من حساب لاتجاهات وزارة الخارجية الفرنسية .

وما قاله المفوض السامي في شأن تخلي الوطنيين عن انتخاب حلب وفسحهم المجال لخصومهم ، كان موضع مناقشة وبحث في المحافل الوطنية نفسها . فتساءل الكثيرون إذا كان بالمستطاع الاستمرار على الانتخاب في حلب برغم ماجرى في أثنائه من مغايرة للقوانين وعبث بحرية الناخبين ، وإذا كان انسحاب الوطنيين من المعركة وهي في إبانها نتيجة لعدم الرغبة في الاشتراك في الانتخاب الذي كان يراه البعض ، وشعور القنوط واليأس من أن تسير المعركة الانتخابية سيراً طبيعياً ، فقد كان يحتمل أن يتطور الموقف في حلب كما تطور في دمشق وحماة لو صبر الوطنيون أكثر من ذلك في ساحة النضال .

وبعد أن تمت الانتخابات في معظم البلاد السورية ، صدر قرار بتعيين موعد الانتخاب في دمشق وحماة ودوما في ٢٠ آذار (مارس) للدرجة الأولى و٥ نيسان (أبريل) للانتخابات الحتامية .

وقد أراد الفرنسيون اجتناب اصطدام آخر . أما في حماة فالمرشحون الوطنيون لم يطرأ عليهم تعديل ، وأما مرشحا دوما للذان كانا يتمتعان بتأييد السلطة ، فقد أبديا استعداداً لمؤازرة الوطنيين ، وانهى الأمر بانتخابهما . بقيت العاصمة فجرت في شأن مرشحها مفاوضات عديدة مع ممثلي الفرنسيين ، وكانت النتيجة أن اكتفى الوطنيون بترشيح ستة منهم وفسحوا لغيرهم المجال لترشيح ثلاثة . ففاز في الانتخابات جميع مرشحي الوطنيين ، ومن أرادوا مؤازرته أو التساهل في انتخابه .

ودعى البرلمان للاجتماع في ٧ حزيران (يونيو) لدورة استثنائية يوضع فيها الدستور موضع التنفيذ ، في برنامج محدد لانتخاب مكتب المجلس ، وانتخاب رئيس الجمهورية ، وتصديق الانتخابات ، ثم تحديد مخصصات الرئيس وأعضاء المجلس .

(٥) الجمهورية النورية :

كانت الاتصالات مستمرة بعد نهاية الانتخابات بين بعض العناصر الوطنية وبين ممثلي السلطة الفرنسية في بيروت ودمشق ، بغية الوصول إلى اتفاق في شأن الرئاسة الثلاث . وكان الوطنيون أقلية في المجلس (١٧ من ٦٩) ولكنهم أغلبية في البلاد ، فكانوا يطالبون بنصيب من الحكم يتناسب مع ذلك . أما أغلبية المجلس الانتدابية فليس لها من قوة إلا ما تدها به السلطة . وكان الفرنسيون يعملون على تحقيق خططهم عن طريق المجلس الذي ضمنوا سيطرتهم على زهاء خمسين عضواً منه ، ويحاولون استرضاء الوطنيين بالمداواة والمداخلة . ولما اجتمع المجلس في موعده المقرر كان مندوب المفوض السامي في دمشق على خلاف ، على ما يظهر ، مع معاونه في حلب ، فلأول مرشح للرئاسة وهو السيد حقي العظم وللثاني مرشح آخر وهو السيد صبحي بركات ، وكان السيد هاشم الأتاسي مرشح الوطنيين .

وبدأت المعركة الأولى في الترشيح لانتخابات المجلس ففاز صبحي بركات ، واقتصرت الأصوات التي نالها السيد هاشم الأتاسي على النواب الوطنيين ، ولم ينضم إليهم أحد ، على حين أنه كان ينتظر أن رجلاً مثل الرئيس الأتاسي ، يجمع حول اسمه أغلبية من الأصوات ، ولكن الفرنسيين كانوا متوثقين من نوابهم في الشمال والجنوب ، فقد أخذوا عليهم الأيمان والعهود . وكان مندوب المفوض السامي يجلس في المكان المعد للحكومة أمام النواب يراقب حركاتهم وسكناتهم ، ويوجه أعمال أنصار الفرنسيين منهم .

ولما جرى الترشيح لرئاسة الجمهورية ، وتنافس صبحي بركات وحقي العظم على إحرازها ، أخذت الجلسة تزداد اضطراباً وحماسة ، فألقى بعض الوطنيين خطاباً

شديدة اللهجة ، ولاح في الجو احتمال انتخاب صبحى بركات ، فتأجل المجلس إلى ١١ حزيران (يونيو) ليتخذ قراره في انتخاب الرئيس .

وكان الفرنسيون يعملون جاهدين على حماية أنصارهم من تأثير الرأى العام ويحيطونهم في الليل والنهار ، والناس ينظرون إليهم شزراً كأنهم خصوم تألبوا على مصلحة البلاد . وساد دمشق في تلك الأيام حالة هيجان وقلق . وعقد الوطنيون اجتماعات كثيرة ، وبلغوا الفرنسيين أنهم إذا أصرروا على التمسك بمرشحيهم (حتى العظم وصبحي بركات) فلا بد للوطنيين من الانسحاب من المجلس والدعوة إلى معارضة عنيفة بجميع الوسائل .

فتذاكر المسيو بونسو مع مستشاريه في الليلة التي يليها اجتماع المجلس ، وظهرت بوادر أزمة شديدة ونضال لا تعرف تطورات . فاتجه رأيه إلى خطة وسطى ، يتجنب بها الأحداث والمشكلات ، كما هو مزاجه السياسى ، وخرج مندوبوه بعد هزيع من الليل يبحثون عن تسوية لإحراج فيها ، فتم الاتفاق على انتخاب محمد على العابد الذى أيد الوطنيون انتخابه لمجلس النواب ، رئيساً للجمهورية السورية ، على أن يتقلد العظم رئاسة مجلس الوزراء ، تعويضاً لتخليه عن ترشيح نفسه للرئاسة ، ويشترك معه بعض الوطنيين فى الحكم . وجرت الانتخابات فى ضحوة النهار فكانت الأصوات متقاربة بين محمد على العابد وصبحي بركات ، ففاز الأول بستة وثلاثين صوتاً ، ونال الثانى اثنين وثلاثين صوتاً . وقد تنفس الناس الصعداء لأنهم خرجوا من المأزق بهذه التسوية التى لا يصح أن يقال بأنها كانت المثلى ، وهى كسائر الأعمال السياسية يحكم عليها بالنظر إلى الظروف التى جرت فيها .

وبعد عشرين سنة من هذا الحادث ، الذى اشتركت كثيراً فى مفاوضاته ، رجعت أنساءل إذا كان من الصواب الخروج من المأزق بهذه الطريقة ، وإذا لم يكن أقوم سبيلاً وأصدق عزيمة توجيه البلاد نحو النضال والمقاومة ، وماهى الفائدة التى جنتها الأمة من القبول بمثل تلك التسوية ، وما هو الخير الذى قربته والشر الذى أبعدته ؟

أن استقراء الحوادث التي جرت بعد ١١ حزيران (يونيو) ١٩٣٢ يأتينا ببعض الجواب على هذه الأسئلة^(١).

كان الوطنيون أقلية في المجلس النيابي ، فأخذوا يسيطرون على الأكتريية بما لديهم من نواب أكثر كفاية للعمل ، وأعظم شأنًا في الرأي العام ، وزاد من مكاتتهم وجود زملاء لهم في الحكم . وتغلغل الوطنيون في دوائر الدولة وتغلبوا على عناصر الانتداب ، ولكن نضالاً سرياً بدأ بينهم وبين الفرنسيين في العاصمة وفي الملحقات ، إذ هم لا يريدون أن يتخلوا عن سلطانهم وحكمهم ، ولا يقبلون إلا مشاركة ضئيلة : وأكبر مثال على ذلك أن الحكومة عينت رئيس بلدية لمحص ، رجلاً كان من أصدقاء الفرنسيين ، ثم غضبوا عليه لعمل لم يرضهم ، فجاء مندوب المفوض السامي ، يحتج بصفة رسمية ، ويألمح إلى أنه قد يلجأ إلى المادة ١١٦ - سيف ديموكليس - إذا تكرّر مثل ذلك .

غير أنه ما كادت تتألف الوزارة ويشترك فيها بعض الوطنيين ، حتى بدأت تتكون معارضة وطنية شديدة لهذا التعاون ، فاتجه فريق إلى تأليف حزب جديد ، وشنت حملة صريحة بعد أسابيع من الاشتراك في الحكم بمناسبة ذكرى يوم ميسلون . ولما كان المجلس على أهبة الاجتماع في تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع الوطنيون وكادوا يقررون وجوب مقاطعة المجلس وما يترتب عليه من نبذ الحكم ، حتى تتبين أسس المعاهدة التي يجب أن لا تقل عن المعاهدة العراقية

(١) كان المفوض السامي يصف الرؤساء الثلاثة بقوله كما روى لي رئيس الجمهورية حينئذ : — أحدهم لا يقدم ولا يؤخر ، وثانيهم إحدى القرائب ، وثالثهم ويعني به رئيس الجمهورية الوحيد الذي يجدر بالتعامل ، وهو الذي حملت على قبوله حملاً . أما الوزارة التي تألفت فكانت وزارة مؤتلفة ، اشترك فيها من الوطنيون جميل مردم بك ومظهر أرسلان .

وكان الفرنسيون في سورية يكتبون في تقاريرهم لوزارة الخارجية لتسوية أعمالهم ، إن في الوضع الجديد الذي أقره الدستور ، أكثرية انتدابية في السلطة التشريعية ، أكثرية انتدابية في السلطة التنفيذية ، وقد كان يقول لنا غير ذلك السيوشوفيل مساعد السكرتير العام في المفوضية ، والسفير السكرتير العام لوزارة الخارجية فيما بعد ، إن رئيس الجمهورية منكم ، وأنتم يحيطون به ، وسليم جنيرت يترسم خطواتكم ويقتفي آثاركم ، ولديكم أربع وزارات ، هذه هي الحقيقة التي قبلنا بها لإرضاء جماعتكم ، فما نفعها إذا لم يكن فيها مرضاة لهم ؟

الانكليزية ، « ولكن المساعي المبذولة جعلت الوزيرين الوطنيين وفريقا من إخواننا يعتقدون أن الاستمرار مدة أخرى على السياسة التي انتهجت سيساعد على تحقيق الأمانى القومية فلذلك رأينا لزوم التريث^(١) » .

وكان المفوض السامى فى أثناء رحلته إلى باريس قد سلمه الميسوهرىو ، وكان رئيساً للوزارة ، كتاباً بخطه للبدء فى مفاوضات المعاهدة ، وأذيع ذلك فى دمشق بعد عودته ، مع الإشارة « إلى السابقة العراقية » ، وهذا ما حمل الوطنيين على التربص وعدم الانسحاب ، ولكن الجو ما زال ينذر بالعاصفة .

جرت بعد ذلك مفاوضات حضرها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأعضاء الوزارة كما دعيت لحضورها ، ومثل الجانب الفرنسى المفوض السامى والسكرتير العام ومساعدوه ومندوبوه فى دمشق ، وتليت علينا الأسس ، وعددت الملاحق . وكان الفرنسيون يرددون أن المعاهدة ستكون المفاوضات بها حرة ، والموافقة عليها حرة .

ومنذ الجلسة الأولى ، أظهر رئيس المجلس معارضة غير منتظرة ، أقرب إلى التعنت والتشقى ، بسبب ما كان فى نفسه من الاقصاء عن رئاسة الجمهورية ، بعد أن أصبحت أقرب إليه من حبلى الوريد ، فلم يدع إلى اجتماع آخر .

تذاكرنا فى المبادئ وفى بعض الملاحق ، ولا سيما الملحق القضائى ، وكان رئيس الجمهورية يود التخلص من المحاكم التى تنظر فى القضايا الأجنبية ، لأنه لقي منها بنفسه ما زاد فى كرهه لها ، ولم نصل إلى غاية يحسن الوقوف عندها ، لأن الميسو بونسو لا يريد أن يتخلى عن خطته بالسير الهين ، وإذا كان وضع الدستور وتنفيذه احتمال معه أكثر من أربع سنوات فماذا يحتاج إليه من الزمن وضع معاهدة وتنفيذها ؟

ولكن الوطنيين كانوا يستحشون رفاقهم على الانسحاب . وقد شعروا أن نصيب الوحدة قليل فى هذه المفاوضات ، فعقدوا فى حلب مؤتمراً فى شباط (فبراير) سنة ١٩٣٣ وأصدروا بياناً فى الثامن عشر منه أعلنوا فيه أن السوريين فى الداخل والساحل يتمسكون بحق البلاد القائم على أساس الوحدة ، وأن كل

(١) بيان الرئيس هاشم الأتاسى فى ٤ تشرين الثانى (نوفبر) ١٩٣٢

معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على هذه الأسس لا تكون جديرة بالقبول .

وعلى هذا فلم يبق مجال للتفاوض فضلاً عن التعاقد . وفي شهر نيسان (ابريل) تداعى الوطنيون لعقد مؤتمر في دمشق . وكان الرأى الغالب وجوب الانقطاع عن التعاون في المجلس والحكومة ، لأن المحادثات التمهيدية بشأن المعاهدة المنوى عقدها بين سورية وفرنسا لن تخرج في مجموعها عن نطاق بيانات المفوض السامى الأخيرة في لجنة الانتداب . وهى لا تحتوى على أى اعتراف بالوحدة السورية ، التى قررت الكتلة الوطنية أن لا تدخل في مفاوضات إلا على أساس الاعتراف بتحقيقها ^(١) .

وقد فوض أمر إعلان ذلك واختيار الوقت المناسب إلى الرئيس هاشم الأتاسى والزعيم ابراهيم هنانو ، وكان موقفهما حاسماً في الموضوع ، فاستقال الوزيران الوطنيان ، وبقيت استقالاتهما لدى رئيس الجمهورية دون أن يقبلها بضعة عشر يوماً .

وجرت في أثناء ذلك محاولة لتبديل الوزارة وتسليم رئاستها إلى السيد جميل مردم بك ، الذى كان يتولى كبر المسؤولية في أعمال الحكومة ، ولكنها لم تنجح ، وحدثت مناقشة مع المفوض السامى في موضوع الاستقالة فقال ما معنى الاستقالة ؟ ان هى إلا تخلص مؤقت من العناء !

وانتهت هذه التجربة بإدخال عناصر جديدة من المعتدلين في الوزارة ، فانسجمت من حيث المقاصد والغايات في خدمة الانتداب ، وافتترقت من حيث المناهج والأساليب في خدمة الأشخاص .

(١) أشارت البيانات الفرنسية في لجنة الانتداب إلى التطور الذى تم في سورية وإلى بدء المذاكرات في شأن المعاهدة المزمع عقدها .

٤ - السياسة الحازمة

(١) محاولة عقد معاهدة وإفراقها

خلف الميسو بونسو وراه في سورية حكومة انتدابية بجميع أعضائها ، ومجلسا اعتزله الوطنيون فأصبح كذلك انتدابيا ، ولكن رئيسه وبعض أصدقائه الذين قل عددهم ، أخذوا ينجحون نحو القيام بمهمة المعارضة ، وعقدت الحكومة عزمها على الاقتصاد في النفقات - متفقة مع الفرنسيين - بإخراج عدد من الموظفين ، فيشفي أعضاؤها بهذه الوسيلة ما في قلوبهم من أحقاد وضغائن على بعض أولئك .

وكان المفوض السامي يشكو بعض العلة ، فذهب للاستشفاء والاستجمام ومذاكرة وزارة الخارجية في الوضع الجديد ، على عادته في رحلاته السنوية ، ولكن ما وصل إلى باريس ومكث فيها حيناً قليلاً حتى جاءت الأنباء في تموز بأنه نقل مقبلاً عاماً إلى مراکش ، وحل محله في سورية السفير الميسو دومارتل ولم يسر هذا النقل الميسو بونسو الذي كشف عن ذات نفسه على قلة تصريحاته السياسية بقوله أن البرنامج الذي أخذ على عاتقه القيام به ، عندما عين في سورية - قبل سبع سنوات - كان يستلزم وقتاً أكثر للوصول إلى نهايته ، وقد أوضح ذلك حينئذ للميسو بربان وزير الخارجية ، الذي وقع عليه اختياره لمعالجة المشكلة السورية .

أما خلفه ، فقد أذيع حينئذ أنه من أولى العزم والحزم ، يواجهه المواقف الصعبة بالحلول الجريئة التي ليس فيها تردد ولا إحجام ، وكنت أتحدث مرة مع الميسو شوفيل ، مساعد السكرتير العام في المفوضية وصاحب الشأن الأول ، عن المفوض السامي الجديد ، فقلت له أي رجل هو بين الرجال ، فقال لي إنه نقيض الميسو بونسو ، وهكذا تجد وصفه الصحيح .

وفي الواقع أنه ما كاد يصل إلى سورية في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٤ حتى أجمع أمره على حل عقدة المعاهدة ، كما حل الإسكندر العقدة

المشهوره ، بعرض مشروعها على الحكومة الانتدابية لتوقيعه ، وعلى المجلس النيابي لإبرامه ، وإطلاع السوريين عليه في الصحف ليأخذوا علماً بحسناته . ولم يعر سمعاً للذين أبلغوه وأبلغوا مستشاريه أن أولئك الحكام قانعون بالانتداب لا يهمهم تبديله ، وأن مشروعه لا يحقق أمان البلاد فسيخفق حتى في المجلس الذي يعتمد على غالبية . ومضى في خطته ففاوض الحكومة في ليالي قصيرة معدودة ، وخرج بمعاهدة صداقة وتحالف وقعت في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) وأذيعت في التاسع عشر من الشهر المذكور ، وعقد المجلس جلسته بعد يومين .

لقد بحثت مقدمة هذه المعاهدة عن الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التي تبقى بين الدولتين لإنهاء الانتداب ، وتحقيق جميع الشروط المؤدية لقبول سورية في عصبة الأمم ، وأفرغ الاتفاق في ثلاثة صكوك :
أولاً — معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً — بروتوكول (١) بشأن الاتفاقات الملحقه بالمعاهدات والتي توضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية في جمعية الأمم .

ثالثاً — بروتوكول (ب) بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسي تطور المؤسسات الحاضرة لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلاً تدريجياً . ولم يكذ يعلن نبأ مشروع المعاهدة وتنقله الأفواه حتى استولت على دمشق هزة عنيفة من القلق والغضب ، حذراً بما قد تحمله هذه المعاهدة في نصوصها من قيود وأغلال للبلاد السورية ، إذ أن الحكومة التي عقدتها ليس لها سابقة في الدفاع عن مصلحة الوطن . وزاد في بث الكره لها العدد العديد الذين أخرجتهم من الموظفين لأشهر خلت . وكانت الشرارة الأولى ، التي انتشر ضوءها وحريقها في كل مكان ، استقالة سليم جنبرت قبل توقيع المعاهدة بيوم ، وهو الرجل الكاثوليكي التي صديق فرنسا من القدم ، الذي لم يستطع أن يوقع المعاهدة إلى

جانب أولئك الرفاق ، وخامرته شكوك كثيرة ، لم يجد أفضل من الاستقالة للخروج من مأزقها ، فما أجدت الوسائل لحله على استرداد استقالته^(١) .

وأخذت بعد ذلك تعقد اجتماعات سرية في أحياء دهشق ، وقام السيدات بعمل مجيد في تظاهرهن ومناشدتهن النواب الوطنيين على الاشتراك باجتماع المجلس بعد انسحابهم منه ، وعاد الوطنيون إلى المجلس وانفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة . واشترك معهم في الحملة رئيس المجلس ، فوضعوا عريضة بذلك وقعها الأكثرية المطلقة .

وفي أول جلسة عقدها المجلس ، في دورته العادية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أخذ وزير المالية بإلقاء خطبة ، تؤيد المعاهدة وتذكر محاسنها وتطلب من المجلس إقرارها . فرد عليه النواب الوطنيون ، وعارضه السيد لطفى الحفار ، ووقف السيد جميل مردم بك على منصة الخطابة وتلا العريضة الخاصة برد المعاهدة ، التي وجدها النواب الموقعون مناقضة لرغائب الأمة ، وغير ضامنة لمصالح البلاد ، وما ترمى إليه من وحدة وسيادة واستقلال . وبينما هو يقرأ العريضة حاول مندوب المفوض السامي إبلاغ رئيس المجلس بقرار المفوض السامي بتأجيل الاجتماع إلى الخامس والعشرين من الشهر المذكور . فحصلت بينه وبين السيد جميل مردم بك مشادة ، وعطل الرئيس الجلسة بعد أن تليت أسماء معظم الموقعين .

وقد أراد الفرنسيون تلافي الأمر ، فدعا المفوض السامي رئيس المجلس إلى مقابلته ، وطلب منه أن ينزع من ضبط الجلسة الجزء الخاص برفض المعاهدة بحجة أنه جرى بعد قرار التعطيل ، فأجابه باستحالة الرجوع عما جرى في جلسة علنية . وقامت المظاهرات في المدينة تندد بأعضاء الحكومة الذين وقعوا المعاهدة تنديداً شديداً ، فوجد المفوض السامي الطريقة الوحيدة أن

(١) من دواعي الأسف أن الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٣٦ لم تذكر له ذلك الموقف المحمود ، غير أن رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي استدعاه بعد ذلك للاشتراك في وزارتين وكاد يوليه في الأزمة الأخيرة رئاسة الوزارة .

يطلب إلى رئيس الجمهورية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفبر) استرداد النص المودع إلى المجلس النيابي، قائلاً في كتاب له : أن الحوادث التي جرت خلال يومى ٢٠ و ٢١ تؤلف بحد ذاتها برهاناً كافياً على قلة استعداد المجلس للاشتراك في مسؤوليات المعاهدة ، وعلى محذورات وضع عبء المناقشة في نص له هذه الأهمية على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافى ممارسة الأحكام الدستورية والتقاليد النيابية .

ثم عطل بعد ذلك المجلس الذى بذل الفرنسيون جهوداً عظيمة لتكون غالبية الكبرى فى جانبهم ، فلم يكن أسعد حظاً منهم فى الجمعية التأسيسية . ولم يكن حزم دومارتل وعزمه ، أجدى وأبقى من أساليب بونسو ومداوراته . وقد سلك الرجلان منهجاً واحداً فى تعطيل الأوضاع التى تقاوم الرغبات الفرنسية ، وأصبح الحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية التى يصدق عليها المفوض السامى ، وانتهى أمر الدستور الذى ذهب السنين فى وضعه . وقد احتج النواب على تأجيل المجلس واعتبروه لاغياً كما عدوا الحكومة ساقطة بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها . وجرت مناقشة حول ما حدث فى الجلسة بين رئيس المجلس النيابى وبين مندوب المفوض السامى ، وإذا كان منطبقاً على النظم والتقاليد ، فكتب رئيس المجلس إلى المندوب رسالة فصل فيها ما جرى ، وبين أن اجتماع مجلس النواب فى ٢١ تشرين الثانى (نوفبر) كان على غاية من الهدوء ، ولا تفوقه فى ذلك أية جلسة برلمانية فى العالم تبحث فيها مقدرات الأمة ، وأن التحفظات المدهشة التى أراد ابداءها على محضر الجلسة لا تقلل من قيمته المشروعة .

(ب) من الخصومة إلى المفاوضة :

أخذت الحكومة قسطاً من الراحة بتعطيل الحياة النيابية . ولكن الاحتجاجات على بقاءها فى الحكم ظلت مستمرة ؛ فكانت الوفود تتوالى على رئاسة الجمهورية تستنكر دوامها ، وكانت الاجتماعات تعقد فى المساكن الخاصة حيث تلقى الخطب بلهجة شديدة فى الطعن بالحكام . وقد تمتع رئيس المجلس

النيابي ، الذي أصبح يرافق الوطنيين في غدواتهم وروحاتهم ، بشعبية دامت فترة من الزمن بسبب مجاراته لإياهم في رفض المعاهدة .

أما المفوض السامي ، فقد أخذ يعد العدة لتأليف وزارة جديدة ، وواصل أهتمامه بأمور إدارية واقتصادية بعد أن أخفق في محاولته السياسية . وشعرت الحكومة بأن أيامها أصبحت معدودة ، وشاركها في القلق رئيس الجمهورية ، لأن المرشح الجديد لرئاسة الوزارة الشيخ تاج الدين الحسني لم يكن يبعث في نفسه ثقة ولا ارتياحاً .

وفي مساء ١٦ آذار (مارس) سنة ١٩٣٤ زار الشيخ تاج الدين رئيس الجمهورية ، وكان يصحبه المسيو شوفيل ، السكرتير العام المساعد ، والقائد كوله صديق الشيخ الحليم ، ودخل هذا الضابط قصر الرئاسة وهو يمشي مرحاً . وانتهت هذه الزيارة التي كانت زيارة مجاملة ، وذهب بعدها رئيس الجمهورية إلى قصر المفوضية حيث وقع مراسيم الوزارة الجديدة على كره ، بعد أن عارض معارضة شديدة في شخص أو شخصين ، حتى أفهم من قبل المفوض السامي أنه يخشى أن تنقلب أزمة الوزارة إلى أزمة رئاسة ، ونال بمقابل تسليمه بعض الترضية في أمور أخرى .

وكان تأليف الوزارة الجديدة يقتضى استقالة رئيس الوزارة السيد حق العظم ، المعروف بصداقته للفرنسيين وسلس قياده في أيديهم . ولكن الأمر أصبح يتعلق الآن بشخصه ، فأبدى تمنعاً شديداً في تقديم استقالته ، حتى أقنعه بعض أصدقائه ، وضمنوا له رئاسة مجلس الشورى مع مخصصات وزير ومزاياه ، فقبل حينئذ أن يستقيل .

وهكذا تم تأليف الوزارة التي أريد بها مقاومة الوطنيين ، فجمعت أشخاصاً أكثر خبرة ودرية من الوزارة السابقة ، التي بلغ غضب الرأي العام عليها غضباً شديداً . وكان ذلك في مصلحة الذين قبضوا على أزمة الحكم ، غير أن الرأي العام الوطني تلقى عودة الشيخ تاج الدين بكثير من الامتعاض ، لما هو معروف عنه من اطماع غير محدودة وأساليب غير مرغوبة ، ولا سيما بعد أن أقصى عن انتخابات سنة ١٩٣١ في حوادث دامية .

وقد عقد رئيس الوزارة الجديد نيته منذ البدء على إظهار قوته وإضعاف رئيس الجمهورية . وسافر وإياه في رحلة إلى حلب والمناطق الشمالية ، وذهبا إلى الصلاة ، فتحدهما الوطنيون بعنف وشدة ، بعد أن أسمعنا في بعض المدن أثناء الرحلة هتافات الاستنكار والاحتجاج . فسبب ذلك اعتقالات كثيرة وقلقل عنيفة . وكان رئيس الجمهورية لا يخفى اغتباطه بعد الإياب بما حدث ، ويراه موجهاً إلى خصمه ومنافسه رئيس مجلس الوزراء . وفي الواقع أن الأمر كان كذلك . وبدلاً من أن يستدل بهذه الأحداث على عجز الوزارة القوية عن مواجهة الأمور ، فقد أخذ صديق الشيخ تاج القائد كوله ، الذي كان يساعد المندوب ، يصور الأمور في تقاريره تصويراً يلائم رئيس مجلس الوزراء أكثر من أن يلائم رئيس الجمهورية ، حتى كأنه هو المقصود بمظاهرات الصخب والعداء . ولإقامة البرهان على ذلك ، عاد الشيخ تاج فقام برحلة إلى حلب ، لم تقع فيها أحداث ، لأنها كانت أقل ضجيجاً ، كما أنها حدثت بعد اللجوء إلى وسائل القمع العنيفة .

واستمر المفوض السامي في طمأنينة ظاهرة ، متغافلاً عن النشاط السياسي ، معرضاً عن الاكتراث بأمانى الشعب ، مقبلاً على الأعمال الاقتصادية ، كمشاريع الرى والطرق الحديدية ، والقوانين الإدارية ، التي كان من جملتها قراره بشأن إدارة المحافظات ، في ١٠ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٦ ، وقراره بشأن الطوائف الدينية الذي نشر في ١٣ آذار (مارس) من السنة نفسها . وقد عد الأول من عوامل إضعاف الصلة بين الولايات السورية ، كما اعتبر الثانى تدخلاً فى الشؤون الدينية والمذهبية لتحقيق بعض الغايات . وكان رئيس الوزارة قد ذهب من قبل إلى باريس ف قضى وقتاً من الصيف يحاول أن يجد تأييداً فى فرنسا لخططه ومشاريعه ، على حين كانت تتصاعد شكوى البلاد من أوضاعها وحكامها ، وإهمال شئونها وتجاهل مطالبها . وجاءت حفلة الذكرى للزعيم إبراهيم هنانو ، الذى توفاه الله إليه ، مبعث حركة نضال شديدة فى أوائل شهر كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٦ ، فبلغت ثورة النفوس حداً قلما شهدت سورية مثله ، وأذاعت الكتلة الوطنية فى العاشر منه بياناً ضمنته مطالب الأمة فى الاستقلال

والوحدة ، فقابل الفرنسيون ذلك بأعمال العنف ، وهاجموا مكاتب الكتلة الوطنية ، واشتبكوا مع المضربين والمتظاهرين ، فجرت الدماء وفتحت السجون ، وعطلت الأعمال ، وأغلقت المدن ، واعتقل الزعماء ، فلم تكن قناة الأمانة ، حتى شعر الفرنسيون بأن البلاد أوشكت أن تشتعل فيها نيران الثورة مضطربة . وبعد أن كان مندوب المفوض السامي يقول لمن يقابله : إنكم تحاولون عبثاً ومحالاً فيما تطلبونه من تبديل الوزارة ، كما أن المفوض السامي أذاع بلاغاً شديد اللجة يتهم فيه الوطنيين بالقتل والتدمير ، وتلقى الوفود ، التي قابلته لإنهاء الوضع المخيف الذي تمر به البلاد ، بالتهديد والوعيد ، لم يجد مناصاً من تبديل الوزارة ، فاستقالت في ٢٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ ، وألف وزير العدلية فيها السيد عطا الأيوبي وزارة تقوم بمهمة الوساطة ، وأعلن المفوض السامي بياناً أبدى فيه استعداداته للمفاوضة لعقد معاهدة ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإصدار قرار بالعفو العام ؛ ودعا زعماء الكتلة الوطنية للذاكرة .

وفي أول آذار (مارس) وقع المفوض السامي مع رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الآتاسي اتفاقاً في بيروت ، ينص على موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمي يتفاوض معها لعقد معاهدة ، وعاد الزعماء الوطنيون من معتقلاتهم على الأثر ، فاستقبلهم الشعب في كل مكان بحفاوة منقطعة النظير . وعقد الوطنيون اجتماعات عديدة تذاكروا فيها بشروط اتفاق بيروت ، ووافقوا على إرسال وفد اختاروا أعضائه ، وعاد الناس إلى أعمالهم بعد ذلك الاضطراب الطويل .

ولم ينل اتفاق بيروت رضا جميع الناس ، حتى إن فريقاً حاولوا أن يحرصوا على الاستمرار في الإضراب ، وإن لم يكن لهم شأن فيه منذ أوله ، وقد أرادوا بهذه المحاولة إظهار نقيمتهم على ما جرى . فالذين لم يشتركوا في المفاوضات ولم يدعوا للانتظام في الوفد أخذوا يفتشون على العيوب ، ومن طلب عيباً وجدته ، والذي يباشر أمراً ويقوم بأعبائه يرى في الغالب من حسناته بارتياح أكثر مما يرى من مساوئه . غير أن السواد الأعظم مال إلى استحسان قرارات بيروت ، وتأييد الذين أخذوا على عاتقهم مسئوليتها .

وفي ٢١ آذار (مارس) سافر الوفد إلى فرنسا ، مؤلفاً من الرئيس هاشم الأتاسي ، والسادة فارس الخوري ، وجميل مردم بك ، وسعد الله الجابري ، والوزيرين مصطفى الشهابي ، وإدمون حمصي ، وسكرتير الوفد الأنطاكي ، والخبير العسكري نائب الزعيم أحمد اللحام . ومكث فيها إلى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٦ ، حيث وقع في اليوم التاسع منه المعاهدة التي تنهى الانتداب ، وتقرر بين فرنسا وسورية تحالفاً على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال . ولم تكن المفاوضات سهلة لينة بل تعرضت للانقطاع في ظروف شتى ، لأن الفرنسيين ، عند ما كان رئيس الوزارة البر سارو ووزير الخارجية فلان دان . لم يكن موقفهم باعثاً على الرضى والاطمئنان . وقد تبدل الأمر عند ما نجحت الهيئة الشعبية في فرنسا ، وألف المسيوليون بلوم أول وزارة يرأسها زعيم اشتراكي ، وكان وزير الخارجية إيفون دلبوس راديكاليا ، وكان بيير فيينو ، نائب وزير الخارجية الذي يرجع إليه الفضل في عقد المعاهدة ، من الاتحاد الاشتراكي ، وساعده في وضع النصوص المسيوشوفيل ، الذي كان في سورية ؛ واشترك في التوقيع مع المسيو بيير فيينو المسيو دومارتل المفوض السامي . وقد أقرت المعاهدة في نصها : السلم والصداقة بين فرنسا وسورية والتشاور في السياسة الخارجية وما يمس مصالحهما المشتركة ، وانتقال الحقوق والواجبات ومسئولية حفظ النظام إلى سورية ، وجعلها لمدة خمس وعشرين سنة ، ومنح فرنسا التسهيلات اللازمة في الطرق والمواصلات البرية والبحرية والجوية . يضاف إلى ذلك اتفاق عسكري ، وما تحتاج إليه العلاقات الفرنسية السورية من «بروتوكولات» تتعلق بالشؤون العسكرية والاقتصادية والجامعة والقضاء على الجهل ؛ وكذلك المراسلات التي تخص الحقوق المكتسبة للعسكريين والاستعانة بالموظفين الفرنسيين ، والتمثيل السياسي و ضمان حقوق الأفراد والجماعات ، والامتيازات ، والمحافظة على التعاون النقدي ، وضم اللاذقية وجبل الدروز ، والانتماء إلى عصبة الأمم ، و شرط الإقامة لرعايا الفريقين ، وما يتصل بذلك .

٥ — جمهورية المعاهدة

(١) الأوضاع الجبرية

ضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ لسورية استقلالا تشوبه بعض الشوائب، فالحكومة السورية لم تكن حرة وطليلة في السياسة الخارجية ، إذ أن هنالك مقتضيات التحالف والتشاور والتعاون وتقديم المعونة لاتخاذ تدابير الدفاع ، ولم تكن الحكومة السورية حرة وطليلة أيضا في شؤونها العسكرية البرية والبحرية والجوية ، سواء في ذلك خلال السنين المنصوص عليها في المعاهدة أو بعد انقضائها . وعدا هذين الأمرين الأساسيين فإنه ينبغي عقد اتفاق جامعي واتفاق قضائي ، واستدعاء مستشارين فنيين وقضاة وموظفين من فرنسا ، وتفاوت التمثيل بين فرنسا وسورية ، وحق التقدم لسفير فرنسا ، والمحافظة على نظام المؤسسات الأجنبية وبقاء التعادل النقدي .

وضمن هذه الشروط ، لقد نصت المعاهدة على السيادة والاستقلال ونقل الخصائص المتعلقة بالمصالح المشتركة ، كما تنازلت فرنسا عن المطالبة بجميع النفقات التي تكبدتها غير العقارات والتجهيزات .

أما ما يتعلق بالوحدة السورية ، فقد كان الاتفاق ناقصاً كذلك ، إذ أنه تقرر ضم أراضى اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية على أن تتمتع بنظام خاص إداري ومالي ، ولم يشر إلى أى جزء من الأجزاء التي ألحقت بلبنان ، واكتفى بتلميح في خطبة رئيس الوفد السوري الختامية ، ولم يكتفهم الفرنسيون رأيهم بأن المطالبة ببحث هذا الموضوع تؤدي إلى انقطاع المفاوضات .

ومهما كانت المعاهدة السورية بالنسبة للمعاهدة العراقية ، فإن بيانات الوفد السوري أسبغت على المعاهدة من الوصف والاطراء مالا يتناسب مع حقيقتها حتى أن سكرتير الوفد سماها بمعجزة .

ولعلنا إذا نظرنا إلى ما نالته البلاد السورية بعد الجلاء ، أو ناظرنا بين الشروط التي أدرجت في المعاهدة والشروط التي تحيا بموجبها الأمم المستقلة حياة حرة

صحيحة ، وجدنا مأخذها عديدة . وهذا ما دعا الوطنيين السوريين الذين عقدوا المعاهدة أن يعرضوا عنها ، حينما ذهبنا للضغوط التي قضت عليهم بقبول تسويتها . وإذا نظرنا أن الوحدة السورية كما كان يطالب بها السوريون لم تتحقق فيما بعد ، عندما سجل السوريون في جامعة الدول العربية أنه ليس لهم مطلب في لبنان ما دام حراً مستقلاً ، وجدنا ما يسوغ احتجاجات أهل الساحل وانتقاد فريق من الوطنيين في داخل البلاد وخارجها .

ولكن إذا رجعنا في خواطرنا إلى تلك الأيام ، واستقرأنا السياسة الفرنسية الاستعمارية في مختلف مظاهرها ، ومشروعات التعاقد التي كانت تعرض على سورية ، تبين لنا أن الوفد السوري استطاع أن يحرز فوزاً لا نكران له ، على أنه ما كان ليتحقق لو لم تجتمع من ورائه عناصر ثلاث : الأول ما أظهرته الأمة السورية من صلابة العود ؛ الثاني حالة أوروبا السياسية المهددة لفرنسا تهديداً مباشراً ، الثالث قيام الجبهة الشعبية ذات الميول الحرة في فرنسا .

ولما بدأت تضعف هذه القوى المجتمعة ، أخذ الفرنسيون يتنكرون للمعاهدة مع كل ما منحهم إياه من حسنات ، لأن طبائعهم السياسية لا تطيق أن تتمتع بلاد يتصلون بها بتلك المزايا الحرة المحدودة التي نصت عليها المعاهدة . إن الوضع الدولي لم يتغير بل زاد اضطراباً وتعقداً ، ولكن الشعب السوري لم يبق على تضامنه وشدة مراسه ، وقد أوهن الحكم زعماءه الذين كانت المعارضة حلية لهم وقوة ، وفوق كل ذلك عادت القوى الرجعية فسيطرت على فرنسا ، وهي التي لا يرضيها أن تنال سورية مانالته وإن كان بشق الأنفس .

تقبل الشعب السوري هذه المعاهدة بقبول حسن ، وأعرب عن ثقته بالذين عقدوها بتأييده المطلق في الانتخابات التي جرت على أثرها ، فحمل رجالها إلى الحكم راضياً مختاراً فرحاً مسروراً ، وأنشأ بذلك الجمهورية الجديدة : جمهورية المعاهدة التي تتمتع بمزايا لا يستهان بها من الحرية والاستقلال .

وبعد أن تردد رئيس الجمهورية السيد محمد علي العابد في الاستقالة ، ولم يكن

قد بقي لنهاية ولايته إلا بضعة أشهر ، رأى أن الخطوة المثلى هي أن يكتف غرضه ويظهر رضاه ، فأرسل إلى المجلس النيابي كتاب استقالة استهله بقوله : الآن وقد دخلت البلاد في عهد جديد ، وأوشكت أن تتسلم مقاليد الحكم الفئة التي أولتها الأمة ثقتها وولت إليها أمانها ، أصبحت أعتقد أن مهمتي قد انتهت وأنه قد آن أن يفسح المجال لهذه الفئة المختارة حتى تضطلع بأعباء الحكم الملقاة على عاتقها .

وقد انتخب في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية والسيد فارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي والسيد جميل مردم بك رئيساً لمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد والزراعة واشترك معه السيد سعد الله الجابري ، فكان وزيراً للداخلية والخارجية والسيد شكرى القوتلي فكان وزيراً للبالية والدفاع الوطني والدكتور عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف .

وإذا استثنينا الرئيس هاشم الأتاسي الذي كان غير منازع ، فإن اتفاق زعماء الكتلة على انتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء كان موضع جدل ونقاش مدة أيام ، حتى تم الاتفاق وأعدت المراسيم ، واقتصر على ذلك العدد من الوزراء دفعا لكثير من الرغبات وصعوبة الاختيار . وظلت الوزارة على هذا الوضع إلى أن استقال السيد شكرى القوتلي في ٢٢ آذار (مارس) سنة ١٩٣٨ ، وقد كتم أسباب استقالته إلا عن أخلاص أصدقائه ، وكان في مقدمتها عقد اتفاقيتي البترول والبنك السوري في غيابه ، وكان رئيس مجلس الوزراء وكيلا له في وزارتيه ، وظل يقوم بهما إلى أن عدلت الوزارة في ٢٦ تموز (يوليو) من السنة المذكورة .

وفي ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ ألقى رئيس مجلس الوزراء بيان حكومته ، فأشار إلى إنشاء وزارتي الخارجية والدفاع ، قائلا أن سلطان الأمة لا يكون صحيحاً ثابتاً إذا لم يتم في مظهره الخارجي من حيث العلاقات الدولية وأوضاعها ، ولأن الجيش هو عنوان ذلك السلطان وشعاره كما أنه حارمه وسياجه .

وقد تمت الحكومة إلى المجلس معاهدة التحالف والصداقة المعقودة مع فرنسا، فوافق على إبرامها بإجماع الرأي، وجرى تبادل الرسائل بين المفوض السامي ورئيس مجلس الوزراء، وأبلغت الحكومة السورية القرارين اللذين أصدرهما المفوض السامي بتاريخ ٢ و ٥ كانون الأول (ديسمبر) المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية، وتعيين النظام الخاص الإداري والمالي لهاتين المنطقتين .

تجاوبت دمشق ببرقيات التهاني من أقطار العالم العربي، تبارك لسورية عهدا الجديد الذي أدركته بعد نضال دام أكثر من خمسة عشر عاما، فلاحت للشام بوارق الفوز وأسفرت لها وجوه الرجاء . ولكن الداء الدوى أخذ ينفث سمومه، فراح الفرنسيون الذين غلبوا على أمرهم يدسون الدسائس ويعملون على التفريق، وأخذت العناصر الناقصة، بحق أو بغير حق، تجمع كلمتها وتضم صفوفها وتتهيا للمعارضة والانتفاض والفتنة، كل على قدر غايته ومأربه . واشتبكت المشكلات الداخلية بالمشكلات الخارجية، وفي مقدمتها مشكلة الاسكندرونة التي جاءت على قدر في بدء العهد الجديد، وطوت مراحلها حتى وصلت إلى أمدتها بعد انقضائه .

(ب) مشكلة الاسكندرونة

ما كادت تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى أخذ الترك بمناوأة الفرنسيين . وأصبحت الصلات بينهم وبين العرب أقرب إلى المودة والتعاون، ولا سيما بين عصابات الفريقين التي تعمل كل من ناحيتها لتحقيق الغاية التي تمهها . وقد جرت محاولات اتفاق ذهبت بدون جدوى، إذ أن الفرنسيين انتقدوا إلى أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية فهادنوا الاتراك السكاليين في ٣٠ أيار (مايو) سنة ١٩٢٠ وتخلوا لهم عن أراض تركية وعربية .

وكان الفرنسيون قد طلبوا من الملك فيصل تسهيل نقل الجنود والعتاد

عن طريق سكة حديد حلب ، فرأت الوزارة أن تفتنم الفرصة وتطلب لقاء ذلك الاعتراف بمطالب سورية الاستقلالية ودفع حصتها من الجمارك ، وفقاً للاتفاق الذي عقد في حيفا ، فرفض ذلك الجنرال غورو وقال بأنه لا يوافق على شيء يتجاوز ما جاء في بيان الحكومة الفرنسية بعد اتفاق سان ريمو ، ورأت الحكومة السورية أن توثق علاقتها مع القواد الأتراك ، وسافر وزير الحربية إلى الشمال ، واتصل بهم للتسديد ، فوعده بالجواب بعد استشارة حكومة أنقرة ، ثم تمت الهدنة بينهم وبين الفرنسيين دون أن تحقق الدولة العربية أو بعض رجالها أرباباً من هذا التعاون .

ولما تلقى الملك فيصل أنباء الاتفاق شعر بدنو الخطر ؛ وأطلع مجلس الوزراء على ما يخامره من قلق . وكان الأتراك قد أعلنوا ميثاقهم الوطني الذي يقتصر على المناطق التركية أو التي تسكنها أكرثية تركية ، وما زالت لهم أطماع في بعض المناطق السورية وخاصة في لواء الاسكندرونة ، حيث عقدت الهدنة قبل أن يتم جلائهم عنها سنة ١٩١٨ . وقد كان من نتيجة اتفاق أنقرة الذي عقده فرنكلن بويون سنة ١٩٢١ أن منح سكان اللواء حكماً خاصاً وامتيازات في اللغة والتعليم والإدارة مهدت السبيل لانسلاخه عن سورية .

ففي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ أرسل الميسو « بيير فيينو » كتاباً إلى الرئيس هاشم الأتاسي أشار فيه إلى طلب الحكومة التركية أن توضع على بساط البحث حدود سورية ، واتجهت الأمور إلى حمل الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم الذي ينظر في هذه الأمور بطريقة تعارض مدعيات الأتراك ؛ وأرسل للرئيس محاضر مجلس العصبة ، وقال أن الدفاع عن مصالح سوريا قدم بنصوص تسترعى الأنظار في محكمة جنيف ، التي وإن كانت لم تدع لتتخذ قراراً من حيث الأساس ، أيدت وجهة نظر فرنسا ، برغم امتناع الأتراك عن التصويت لإرسال مراقبين محايدين إلى اللواء .

ولا أشك ، كما قال ، أن هذه الخطة ستساعد على تطمين السكان ومنع الفتن وتهدة النفوس التي هي ضرورة جداً في الظروف الحاضرة .

« وفي نفس الزمن ستستمر الاتصالات المباشرة بين الحكومتين ، وإني أعالج الموضوع وأضع نصب عيني أمرين : أحدهما الدفاع عن حقوق سورية ، وثانيهما تهديد السبيل ، إذا رغبت الحكومة التركية ، إلى عقد اتفاق معها ، لا تكون فيه سوريا المستقلة في المستقبل ، تحمل أعباء خلاف لم يسو تسوية نهائية مع دولة مجاورة قوية . »

وأشار في الختام إلى أنه يستطيع الاعتماد على حسن تفهم الرئيس وعميق إداركه للحقائق في متابعة هذه القضية .

وقد ذكر لي السفير الكونت « اوستوروروغ » ، وكان مشتركاً في مفاوضات المعاهدة ، أن الكونت « دومارتيل » ألمع في أثناء تلك المفاوضات إلى أنه لا يستطيع ضمان اللواء .

ولما عاد الوفد إلى سوريا عن طريق استنبول حاول الأتراك أن يجروه إلى مباحثات في شأن الاسكندرونة . فتجنب الوفد أن يخوض في هذا الموضوع ظناً منه أن التجنب فيه منجاة ، أو أنه حاذر العواقب التي تلشأ بالنسبة للمعاهدة ، وبالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة للبلاد ، باعتبار أنه لم يكن لديه تفويض للبحث في هذا الشأن . على أني أعتقد أن جميع هذه الاعتبارات ما كان ينبغي أن تحول دون استطلاع الوفد آراء الأتراك وافتتاح المباحثة معهم ، بدلا من أن يترك الأمر للفرنسيين ومن ورائهم الانكليز حتى يعالجوه على حسب ما تقتضيه مصالحهم السياسية .

وفي أول بيان ألقته الحكومة الجديدة في المجلس النيابي أشار رئيس الوزارة إلى هذا الموضوع بقوله : بقي علينا أن نتكلم عن المشكلة الخطيرة التي واجهتها سورية في بدء عهدها الجديد وهي مشكلة الاسكندرونة ، ولما كان سير الحوادث قريباً جداً فإننا لا نرى حاجة للتفصيل والافاضة ، وحسبنا الآن أن نقول أننا ننظر بملء الثقة والطمأنينة إلى مستقبل هذه المنطقة العربية منذ أجيال متطاولة ، التي لا تستطيع سورية أن تتخلى عنها والتي تؤيد حقها الصريح فيها الشرائع الدولية الثابتة والعهود القائمة ، على أننا حريصون كل الحرص أن تكون بيننا

وبين جارتنا تركيا وشعبها أوثق الصلات وأبقاها مدى الدهر ، تلك الصلات التي تؤكدنا ذكريات الماضي ورغبات الحاضر وآمال المستقبل ، ونحن نرجو أن تزول هذه السحابة وتنحل هذه المشكلة الخطيرة ، حلاً مستمداً من التاريخ ومن إقليم البلاد وحاجاتها الحيوية وحدودها الطبيعية والحق الدولي العام .

إن منطقة الاسكندرونة وما يتصل بها تحتل مكاناً عظيماً في التاريخ العربي منذ بدء الفتوحات الأولى . فهناك الثغور والعواصم ومنازل الشوآق والصوائف حيث كانت تشحن العساكر وتؤسس المعازل . ويسكن الخلفاء غالباً في هذه الجهات قبائل يأتون بها من الأرجاء النائية لتعزيز العنصر الإسلامي وحماية المملكة . وتاريخ العواصم والثغور مخضب بالنجيع الأحمر وهو كما قال عنه « ستريك » في معلة (دائرة المعارف) الإسلام — يعرض على أبصارنا صوراً مختلفة من النضال العظيم الذي مرت عليه الأجيال بين الخلفاء والقيصرة ، كل يرمى إلى تثبيت ملكه في شرقي آسيا الصغرى وجنوبها . وقد لا نعرف بقعة من الأرض سقيت بالدماء أكثر من هذه الدروب ، التي اشتبكت فيها أعظم الملاحم وأشد المعارك^(١) .

وعدا هذا التاريخ الحافل ، فالعنصر واللغة الغالبة والحياة الاقتصادية ومعاهدات ما بعد الحرب وغير ذلك من الأمور المذهبية التي تتصل بمركز انطاكية بالنسبة لبطاركة النصارى المقيمين في سورية ، تجعل العرى محكمة والوحدة وثيقة بين سائر بلاد الشام وبين هذا الجزء منه^(٢) ، ولا ينكر أن هنالك فريقاً لا يستهان به من السكان يشعرون مع الأتراك أو أنهم ترك في عنصرهم ولكن ليس الأمر كما قال المسيو « ديو » ، في كتابه « سنتان في الشرق » : إن اهتمام السوريين كان قليلاً في أمر الاسكندرونة ، لأن حدود اللغة التركية والعربية لم تكن واضحة المعالم^(٣) ، إذ أن هذا الاشتباك بين اللغتين وحكم الدولة

(١) الشرع الدولي في الإسلام لنجيب الأرمنازى ص ٣١ — ٣٢

(٢) المذكرة التي قدمها الوفد السوري .

(٣) ص ٥٤

العثمانية مدة أربع مئة عام لم يستطع أن يزيل سلطان الأكرثية العربية .

بعث الأتراك هذه المشكلة منذ أصبحت المعاهدة بين فرنسا وسورية على وشك التوقيع ، فأثاروا الموضوع لدى فرنسا ، وتحدثوا مع بعض رجال الدول العربية^(١) ، وأخذت صحفهم تشن غارة شعواء على سورية ، وبادرت العناصر التركية والمستتركة للعمل على مقاومة سورية ، وألف العرب جماعات للدفاع عن الاسكندرونة ، وأرسلت الحكومة السورية رجالا من قبلها لبث الدعوة وتعزيز روابط المقاومة بين العناصر العربية . وأخذت المناقشات بين فرنسا وتركيا تستمر طورا في عصبة الأمم وطورا بمراسلات بين أنقرة وباريس ، وتطورت الأمور تطورا كبيرا إلى أن حاول المسيو « بلوم » رئيس الوزارة الفرنسية نفسه أن ينقل القضية من ميدانها الحقوق إلى الميدان السياسي ، مبينا في مذكرة له إلى الأتراك أن الناحية الحقوقية هي في جانب وجهة النظر الفرنسية بدون شك ، وجنح إلى تسوية سياسية .

وكانت المشروعات كثيرة ولعل أغربها المشروع الذي قدمه الأتراك على أساس اتحاد دول « كوفند راسيون » بين سورية ولبنان وإسكندرونة ، بدون أن تعين عاصمة الاتحاد ، مع تأليف لجنة تنفيذية متساوية الأعضاء ، وضمان تركيا وفرنسا حياد لواء الاسكندرونة والمعاهدة التي تقرر الاتحاد .

غير أن تركيا كانت ترمى إلى فصل اللواء عن سورية ، وبذلت في هذه السبيل جميع وسائلها السياسية . وأخذت فرنسا تتساهل وتتنازل ، وأخذت مجلس عصبة الأمم يعالج الأمور حتى انتهى إلى إنشاء وحدة منفصلة من لواء إسكندرونة تتمتع باستقلال تام في شؤونها الداخلية . أما شؤونها الخارجية فتقوم بإدارتها الحكومة السورية ضمن حدود وقيود ، ويشترك اللواء مع الدولة السورية في الإدارة وفي العملة . وتصبح اللغة التركية لغة رسمية ، على أن يقرر المجلس

(٤) قضية الأسكندرونة تأليف الدكتور مجيد خدوري النسخة العربية .

الصفة والشروط التي تستعمل بها لغة أخرى ، وتقرر أيضاً أن يعين مندوب فرنسي في اللواء يختاره مجلس العصبة نفسه .

وقد اتخذ مجلس العصبة قراره في اجتماع كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) سنة ١٩٣٧ وتمت بذلك مقدمات ما يريده الأتراك ، وأنشئت كما قال المستر إيدن للسيوفينو في حديث له ، دنتزيغ الثانية ، ولكن بصورة مؤقتة . وابتهجت العصبة مع ذلك في حل هذا النزاع بالطرق السلمية التي بذلت سورية نفقته وتحملت أعباءه .

ثم أنشئت لجنة خبراء وقرر مجلس العصبة النظام والقانون الأساسي في ٢٩ أيار (مايو) سنة ١٩٣٧ ، وتعهد الوفدان الفرنسي والتركي بالمحافظة على استقلال اللواء ونظامه الجديد والتعاون بدفع أي هجوم خارجي عليه .

وقد روعي في قرار جنيف أساليب عصبة الأمم وما يسمونه بغايات السلم العام والمصالح الدولية ، أكثر مما روعيت حقوق سورية التاريخية والقومية والاقتصادية .



لم يطل الأمد على هذا النظام حتى أخذ الأتراك يوالون مساعيهم وتهديداتهم وكلما أدركوا ظفراً تهيأوا لنيل ظفر آخر ، مستفيدين من الأوضاع الدولية ، ومن ضعف البلاد السورية ، إلى أن ألحقوا بهم لواء الاسكندرونة بأسره وسموه « هاتاي » نسبة إلى الحشيين ، وكانت المفاوضات تجري طوراً مع السفير « بونسو » وطوراً مع خلفه السفير « مسيغلي » ؛ ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ ، اقتنعت الحكومة الفرنسية أن مسألة الاسكندرونة قد أشرفت على نهايتها ، حتى إن مدير شعبة إفريقيا والشرق الأدنى ذكر في تعميم بتاريخ ٦ من الشهر المذكور أن تركيا غير مخدوعة حينما تؤكد أن هاتاي كلها ستعود إليها طوعاً أو كرهاً في يوم قريب .

وفي كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٩ وجد « سراج أوغلو » أنه قد حانت الساعة لطلب إلحاق « هاتاي » بتركيا وإنهاء فصولها الروائية ، بعد أن شارك

الجيش التركي الجيش الفرنسي في احتلال اللواء ، وقد صرح بذلك للسفير الفرنسي « مسيغلي » ، الذي كان يجذب سرعة الإجابة قبل فوات الوقت لاكتساب الصداقة التركية .

وكانت المفاوضات بين الإنكليز والترك تسير سيراً حثيثاً لعقد معاهدة تحالف . وقد أحسن الترك اغتنام الفرصة فكانوا يسمعون مسيغلي « سفير فرنسا » أن تركيا يمكنها أن توقع معاهدة مشابهة مع فرنسا عند انتهاء مشكلة هاتاي ، ويكفي كما كان يقول « سراج أوغلو » وضع اسم فرنسا محل اسم انكلترا . وتم الاتفاق في ٢٣ حزيران (يونيو) من سنة ١٩٣٩ على أن يكون جلاء الجنود الفرنسيين في ٢٣ تموز (يوليو) ، واستلام الأتراك اللواء بصورة كاملة بعد أن قضى الفرنسيون على العهد الوطني في الشام ببضعة عشر يوماً ، وأبرم رئيس الجمهورية الفرنسية بمرسوم اشتراعى الاتفاق مع الأتراك الذي جاء قبل الحرب العالمية الثانية بأيام قلائل .

وهكذا اضمحلت الأمانى التي لوح بها بريان في خطبة له بأحراز ثغر الاسكندرونة العظيم لفرنسا ، التي سلمت أيضاً برغم تعهداتها الدولية المنطقة التي أوتمنت عليها ، ولم تستطع أن تحتفظ بها لأهلها . وكان اهتمام المندوبين الذين ترسلهم إلى اللواء قليلاً جداً بمصلحة سورية ، وهمهم الأكبر استرضاء الأتراك ؛ فكان كمال أتاتورك قبل وفاته يهدد ويتوعد ويهم بسوق الجيش لاحتلال اللواء عنوة ، ولكن الفرنسيين لم يحوجوا الجيش التركي إلى هذا العناء فتراجعوا ثم تراجعوا إلى أن طويت أعلامهم كما طووا من قبل أعلام سورية ، وأنزلوها من تلك السماء ، ونظروا إلى الأعلام التركية تعلو في محلها . وارتاحت انكلترا ، التي كانت تحرص على مصافة الأتراك ومخالفتهم ، إلى النتائج التي وصل إليها هؤلاء بدون اشتباك عسكري ، إذ أن الحرب مع الألمان كانت على قوسين ، وقدرت أنه أجدى لها وحليفها فرنسا أن لا تكون تركيا في جانب أعدائهم إذا لم تحمل السلاح في جانبهم .

لقد أشرنا إلى أن الوفد السوري عند عودته من باريس في أواسط أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ لم يصنع شيئاً في هذا الأمر ، واستفز موقفه الأتراك الذين كانوا يحملون على سورية من ناحية وعلى فرنسا من ناحية ثانية ، ويصورون هذه الدولة بأقبح الصور التي تقطر دماً ؛ وأرسلت الحكومة السورية في شباط (فبراير) ١٩٣٧ إلى أوروبا وفداً مؤلفاً من رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك ووزير الداخلية والخارجية السيد سعد الله الجابري ، وقد اشتركت معهما في هذه الرحلة التي أعدناها دون أن نفوز بباطل ، وكان معنا في المرة الثانية الخبير في شؤون اللواء ومدير ماليته حسن جبارة الذي قفل راجعاً قبلنا .

وفي أثناء رحلتنا الأولى دعانا الأتراك إلى زيارة أنقرة والمفاوضة معهم ، فتجنبنا هذا الأمر ، وقد استقبلنا في محطة أنقرة القائم بأعمال السفارة الفرنسية متظاهراً بأنه لا رأى له في بقائنا أو عدمه ، ولكنه في الحقيقة كان يحبذ عدم البقاء . وفي أثناء عودتنا في المرة الثانية من أوروبا تلقينا عن طريق السفير الفرنسي قبل دخول الحدود التركية ، دعوة من رئيس الوزارة عصمت اينونو الذي يؤم العاصمة القديمة لنجتمع وإياه ، فكان اتجاه الوفد إلى الاعتذار بسبب ضرورة عودته السريعة إلى الشام ، ولكنني اعترضت على ذلك ، وعدل رئيس الوزارة عن الفكرة الأولى ، فاستقر الرأي على أن يبقى وحده ، وأن يواصل الأعضاء الآخرون السفر إلى دمشق ، واجتمع رئيس الوزراء السوري مع رئيس الوزراء التركي ، ثم عاد مرة أخرى إلى تركيا وهو راجع من فرنسا فزارها زيارة رسمية ، والتقى بالرئيس كمال أتاتورك .

جرت مساع متأخرة^(١) للوصول إلى تسوية مع الأتراك على قاعدة تقاسم اللواء . ولكن الأتراك الذين وجدوا أقصى آمالهم أوشكت أن تتحقق ، لم يعودوا يأبهون إلى هذا الأمر ، فقد تنازلت فرنسا ، وتساهلت عصبية الأمم ، وتألقت جمهورية هاتاي التي تجمع اللواء بأسره ، ولم يبق للأتراك إلا إلحاقها ،

(١) أرسلت الحكومة السورية الأمير عادل أرسلان مندوباً عنها إلى تركيا ، وأقام مدة في أنقرة .

وهذا ما صنعوه ، فمفاوضات التجزئة لم تعد لها قيمة في نظرهم . ولا مفاوضات الاتفاق التي كان يحبذها بعض السوريين المعروفين برغبة التفاهم مع الأتراك ، وأرسلوا بهذا المعنى رسائل إلى رئيس الجمهورية ، وكذلك بعض ساسة الدول العربية . على أن سفير فرنسا الميسو بونسو لمح في بادئ الأمر ، قبل أن تأخذ الأحداث شكلها الواضح ، إلى إمكان البحث مع الأتراك على قاعدة التجزئة ، ولكن تليحه كان مشوباً بالتردد . كما أن السوريين لم يقدموا على هذا البحث وتمسكوا بحقهم الصريح في اللواء كله ، وعندما مالوا إلى الأخذ بفكرة المفاوضة كان إلحاق اللواء بتركيا أصبح أمراً مقضياً .



إن الاتفاق الذي تم بين فرنسا وتركيا في ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٩ ذكر في مقدمته أنه من مصلحة الفريقين إقامة حدود نهائية بين تركيا وسورية . وقد وقع الاتفاق سراج أوغلو وزير الخارجية التركية وماسيغلي سفير فرنسا . وعينت الحكومة الفرنسية بأن أصدرت تصريحاً في التاريخ نفسه بأنها لا تنوى مطلقاً أن تتنازل لفريق آخر عن المهمة التي تقوم بها في سورية ولبنان . ولكن الحدود السورية كانت تمقلص وتتضائل منذ باشرت فرنسا أن تقوم بهذه المهمة . وقد أشار رئيس الجمهورية السورية إلى ذلك في كتاب أرسله إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وغيره من زعماء فرنسا قبيل استقالته . كما أن الحكومة السورية ، وكانت الازمة الوزارية التي سبقت استقالة الرئيس على أشدها ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في أواخر حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٩ تحتج فيها على الاتفاق الفرنسي - التركي الذي وقع في أنقرة ، وتخلت بموجبه الحكومة الفرنسية عن لواء الإسكندرونة ، وذكرت أهمية هذه المنطقة الحيوية بالنسبة إلى سورية ، وما في التنازل عنها من انتهاك للعقود الدولية وحقوق السكان ، واستعرضت الاتفاقات السابقة بشأن حدود سورية ، وما يحمله الاتفاق الجديد من نتائج سيئة ويبقيه من وقع أليم في البلاد السورية .

وما يستحق الذكر أن الحكومة الإيطالية احتجت لدى الحكومة الفرنسية

على تنازلها عن اللواء لتركيا، بصفة كونها إحدى الدول العظمى المتحالفة والمشاركة التي انتدبت فرنسا على سورية، وذكرت أن هذا الاتفاق قد عقد دون إطلاعها وموافقتها، وهو يعارض معارضة صريحة غايات الانتداب ورغبات السكان أولى العلاقة.

وكذلك انتهت هذه المأساة بالنسبة إلى العلاقات الدولية، ولكنها بقيت خالدة في نفوس السوريين. وكان الأجدى بشعبين متجاورين أن يصلوا إلى اتفاق وتسوية بدلا من الحل الذي استند إلى الإكراه والقوة، وعدم الاكتراث بمبادئ الحق العام ورغبات أكثرية السكان التي تميّنتها لجنة عصبة الأمم نفسها، عندما ذهبت إلى اللواء للإشراف على تنظيم أوضاعه وتنفيذ الأنظمة التي قررت له.

وخلاصة القول إن الحكومة التركية أثارت مشكلة الاسكندرونة، وسورية لم تكذب تنفض عنها غبار الاستعمار الفرنسي وتحرر من قيوده. فكانت الحكومة السورية لا تستطيع أن تتخذ سياسة مستقلة في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بسبب وضعها الدولي من ناحية، وبسبب محاذرة رجالها من إغضاب الرأي العام الذي كان ينادي بوجوب المحافظة على اللواء العربي محافظة تامة، ويحتج على القرارات التي اتخذت في جنيف، وعلى المفاوضات التي تدور في شأنه. ولنضرب مثالا مشروع الحلف (اتحاد الدول أو الكونفيدراسيون) الذي اقترحه الحكومة التركية في بادئ الأمر، فالحكومة الفرنسية رفضته لأنه يشمل لبنان، والحكومة السورية لم توله عناية الدرس، وتابعت نهج الفرنسيين في عدم الاكتراث به. ولم يكن واضحاً في الحقيقة ما يرمى إليه الأتراك، هل كانوا جادين فيه؟ وهم لا يجهلون أن الفرنسيين وبعض اللبنانيين لا يقبلون به حتى أن الرئيس السابق اميل اده صرح بأن لبنان لا يريد أن يعرض نفسه لمشكلات جيرانه.

ومهما كانت دخيلة الأتراك في هذا الاقتراح، وكانت خطة الفرنسيين، فإنه كان ينبغي أن يدرس حسب ما فيه من مزايا ونقائص. وإذا كان ينطوي على حل للمشكلة، فإن فيه محذورات عديدة، منها أن عاصمة الحلف، لم تعين،

وما لا شك فيه أن الأتراك أصحاب الاقتراح كانوا ينتوون شيئاً لم يصرحوا به من أول الأمر . والخطر الآخر : الضمان والحماية لمعاهدة الاتحاد وحياد لواء الاسكندرونة وصيانتها من كل اعتداء ، وذلك ما أراد الأتراك أن يكون لهم ولفرنسا ، وهو يؤدي إلى تدخل الدولتين ليس في شؤون اللواء بل في شؤون سورية بسبب شروط الحماية والضمان . فهل كان بالمستطاع درء هذه المخدورات بالمفاوضات المباشرة ؟ لا يمكن الإجابة على ذلك بالحدس والتقدير ، لأن المشكلات الواقعة ، إنما تسوى في وقتها لا بعد انتهاء أجلها . وكذلك القول في موضوع التقسيم إذا عني به في أول الأمر ، لا يعرف إذا كان يؤدي إلى نتيجة أم لا ؟ وأغلب الظن أن سياسة الأتراك وجدوا الظروف الدولية ملائمة ، فبعثوا القضية من مرقدتها بأساليب مختلفة ، للوصول إلى الغاية التي أدركوها رويداً رويداً في أقل من ثلاث سنين^(١) .

(ح) الأزمات الداخلية

ما كادت تنقضي الأشهر الأولى لعقد المعاهدة حتى أخذت الفتن تذر قرنهما في الأرجاء التي اختارها الفرنسيون لها ، وذلك في الجزيرة ولواء اللاذقية وجبل الدروز . فقد عز على الفرنسيين أن تنزع الأحكام والسلطة من أيديهم

(١) أرسل الفرنسيون مندوبين لهم إلى لواء الاسكندرونة لتنفيذاً لمقررات جنيف ، أولها المنيو غارو ، من موظفي وزارة الخارجية ، وثانيهما القائد كوله ، الذي كان يقوم في سورية بمهمة عسكرية سياسية ، وفي زمنه جرى تسليم اللواء بصورة نهائية للأتراك ، ونشرت الصحف الفرنسية صور دخول الجيوش التركية الاسكندرونة ، وقد رفع عليها علم الهلال ، ولم تفتها كلمة تقريباً للضابط الفرنسي الشهير . أما الأول ، وهو المنيو غارو فقد ناصبه الأتراك العداء وعدوه مقاوماً لهم ، واسكنه في الحقيقة لم يكن كذلك ، واعلمه لم يستطع أن يسير بالسرعة التي أرادوها ، على أني اطاعت على تقرير مكتوم بعث به محافظ اللواء السيد حسني البرازي ، وفيه يذكر ما قاله المنيو غارو من أنه جاء مكلفاً بتنفيذ النظام الذي أقرته عصبة الأمم بكل حزم وشدة ، بعد أن اعترفت بأحكامه وقواعده فرنسا وتركيا في عصبة الأمم ؟ وقال أنه سيتخذ تدابير شديدة إذا اقتضى الأمر لتنفيذ النظام الذي مواعده ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ ، ويأخذ على عاتقه أعباء الحكم المباشر بما لديه من صلاحيات مطلقة حتى لا يفسح المجال لتدخل الأتراك الفعلي وإرسالهم قوة عسكرية لحماية مواطنهم (وهو ما وافقت عليه فرنسا بعد ذلك) . وأنهم المندوب الفرنسي المحافظ السورى أن عمل السلطات السورية ينتهى في التاريخ المذكور آنفاً ، وبحق آثذ للحكومة السورية أن تعين المحافظ مندوباً لها (كوميسير) في اللواء .

الحكومة الفرنسية، على إصدار عفو عام شامل^(١). وقد تردد الفرنسيون في شأن سلطان الأطرش والدكتور عبد الرحمن شهنيدر وعادل أرسلان ، ورفضوا رفضاً باتاً العفو عن القائد فوزى القاوقجي لأنه كان في خدمة الجيش الفرنسي ، وخرج عليه في أنشاء الثورة فلا يمكنهم أن يقبلوا العفو عنه ، خصوصاً وأن وزارة الدفاع التي لا يمكن إصدار عفو بدون موافقتها كانت ترفض ذلك رفضاً مطلقاً . أما الزعماء الثلاثة الأولون فقد بذلنا كل جهد حتى وافقت وزارة الخارجية على طلبنا في أمرهم ، وكتبت إلى وزارة الدفاع مطالبة بإيائها الموافقة على العفو ، مستندة إلى ما صنعه البرلمان السوري وأظهر من حسن النية بموافقته بالإجماع على إبرام المعاهدة . وكانوا يصفون أحد الزعماء الذين عارضوا في عودتهم ، بأنه لم يصدر عنه في الماضي عمل إنشائي ، ولكن بما أن الحكومة هي التي تصر على ذلك ، فليس للفرنسيين إلا أن يقبلوه على غير رضى .

ولما عاد المبعدون رحبت بهم البلاد واشترك بتحيتهم الخصوم والأصدقاء ، ولكن الخلاف الدفين الذي كمن حيناً من الزمن ، بدأ يظهر شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح النضال سرّاً وعلناً ، بين فريق الكتلة الوطنية الحاكم وبين الفريق العائد من الوطنيين والمجاهدين ، حتى أخذ طوراً خطيراً . فليجأت الحكومة إلى الشدة وقابلها الآخرون بمختلف وسائل المقاومة . وقد أشار رئيس الوزارة في خطبة ألقاها في المجلس النيابي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى بوادر هذا النضال فقال :

« أن حرية كل فرد مقيدة بحرية الآخر كما أن حريتنا جميعاً مقيدة بحرية الوطن وحقوقه ، فكل إساءة إلى هذا الوطن وكل عمل على إفساد أمره باسم الحرية ، فهو مالا نقره لأحد ولا نسكت عنه ، كما أننا لا ندع قوانين البلاد

(١) كان الوطنيون السوريون يحبون أن يتجنبوا استعمال كلمة العفو وباجأون إلى عبارات أخرى تدل على المعنى ، كأنهم يتمثلون بقول حافظ إبراهيم :

أبرئ عنه يعفو مذنب كيف تسدى العفو كلف المذنب

ومصالحها تتخذ هزواً ولعباً . ومن أقصى الرغبات التي تحرص عليها الحكومة السورية أن تتمتع الصحافة في هذه البلاد بالقسط الأوفى من الحرية حتى يتيسر لها القيام بمهمتها العظمى في تثقيف الرأي العام وإرشاده والاعراب عن آماله ورغائبه . غير أن بعض الصحف تكتب أموراً تتجاوز بها حد المصلحة الوطنية وتعدو طور الخصومة السياسية ، وتعمد إلى المفتريات والأباطيل التي تجرح كرامة الأمة ، وتطعن حرمة الدولة ، وهو ما لا يمكن التسامح به أو التغافل عنه .

ولقد كانت هذه الخصومة تنمة لخلافات الثورة بل لخلافات أبعد منها . ولو أن رجال الفريقين أعاروا الشعور الإنساني القائم على الطموح والرغبات النفسية بعض الاهتمام ، وحفظ كل فريق للآخر حقه وذكر بلامه ، لأمكن تجنب الأحداث التي نشأت من هذا الاشتباك المؤسف ، ولسنا نريد أن نقرر تبعة في هذا البحث ، ولذلك نطوى صفحاً عن تفاصيل الأحداث التي نشأت من هذا الخلاف ، وأعانت الفرنسيين على النكث بما عاهدوا عليه ، كما أعانتهم الفتن التي أثاروها على التفكيك الداخلي ، والوصول إلى ما أرادوه من تعطيل المعاهدة ، الذي ندموا عليه كثيراً فيما بعد ، وإن كانوا عدوه في ذلك الحين فوزاً عظيماً لسياستهم وأساليبهم .

(٥) الشؤون الخارجية

كان معظم اهتمام الحكومة السورية يرمى إلى إبرام المعاهدة وتسوية الأمور الناشئة عنها ، فواصلت العناية بها منذ بدء استلامها الحكم إلى نهايته ، وذلك عدا مشكلة الإسكندرونة ، وقد بحثناها ببعض التفصيل في مكان آخر .

وعقدت الحكومة السورية في ٢٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٣٧ معاهدة مع حكومة العراق سميت معاهدة حسن الجوار ، وهي تبحث في حقوق التنقل والرعي والماء والزراعة والضرائب على المواشي والأعمال الممنوعة وما يتصل بذلك من أحكام خاصة بالعشائر الرحل وشبه الرحل وشروط تتعلق باحترام

حدود الفريقين . وقد وقع هذه المعاهدة وزير خارجية العراق ووزير الخارجية السورية والكونت دومارتل مفوض فرنسا . وفي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ وافق المجلس النيابي السوري على هذا الاتفاق بالاجماع ، كما وافق عليه المجلس العراقي .

وكانت مسألة فلسطين شغلا شاغلا للرأى العام السوري ، فعقد في ٨ أيلول (سبتمبر) مؤتمر في بلودان هيأت أسباب اجتماعه لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية برئاسة السيد نبيه العظمة ، واشترك فيه كثير من رجال العالم العرب ، واتخذت قرارات كثيرة في هذا الشأن . وقد ترأس المؤتمر السيد ناجي السويدي رئيس الوزارة العراقية السابق ، وانتخب لنيابة الرئاسة السيد محمد علي علوبة وزير الأوقاف المصرية السابق والأمير شكيب أرسلان والمطران أغناطيوس حريكة .

ثم عقد المؤتمر البرلماني العالمي العربي في مصر في ١٢/٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٧ ، فمثل سوريا فيه رئيس المجلس النيابي السوري الأستاذ فارس الخوري ومعه فريق من أعضاء المجلس ، وكان أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الذين انتخبهم هذا المؤتمر برئاسة محمد علي علوبة ليسافروا إلى لندن وأراد أن يلحق بهم ، ولكن عندما كان في الإستانة علم أن الحكومة البريطانية استشارت الحكومة الفرنسية في أمر إشراك سورية في مباحث تتعلق بمصير فلسطين ، فلم توافق الحكومة الفرنسية على ذلك ، وأبلغت حكومة بريطانيا معارضتها له ، وألحت المراجع الفرنسية عليه ليعدل عن السفر بحسب البلاغات التي تلقتها من وزارة الخارجية الفرنسية ، وقد احتج المجلس النيابي السوري من بعد على هذا العمل احتجاجا شديداً في السادس من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨^(١) وكان رئيس مجلس الوزراء السوري في باريس في أثناء سفر رئيس المجلس النيابي ، فبحث معه الفرنسيون هذا الأمر ، كما أن المندوب الفرنسي في دمشق تعرض للموضوع في حديث له مع رئيس الجمهورية .

(١) مذكرات المجلس النيابي السوري سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ صحيفة ١١ - ١٣ -

وقد صادف في أثناء وجود الأستاذ فارس الخوري في تركيا وفاة رئيس جمهوريتها كمال أتاتورك ، فطلبت إليه الحكومة السورية أن يمثل رئيس الجمهورية السورية في مراسيم التهنئة وحفلات الجنازة ، فقام بذلك ، ثم هنا رئيس الجمهورية الجديد اينونو، فأعرب له عن جميل شكره وطيب عواطفه نحو سورية ورئيس جمهوريتها وحكومتها ومجلس نوابها^(١).

وفي صيف سنة ١٩٣٨ نقلت الصحف البريطانية مقترحات تتعلق بمستقبل البلاد التي تتألف منها سورية ولبنان وفلسطين والأردن ، وإنشاء نوع من اتحاد الدول بينها . وقد كان المستر مكارث قنصل بريطانيا العام في سورية يقضي أجازته في انكلترا ، فلما عاد إلى دمشق زار رئاسة الجمهورية وتحدث إلى الرئيس في الأمر ، كما تحدث بعد ذلك إلى ، وقال إن هذه الخطة ليست آراء ترونها الصحف ، ويبيدها بعض النواب الخبيرين بشؤون الشرق ، بل هي تتردد في الدوائر الرسمية العليا ، وهناك مشروع لهذا الاتحاد ، ولكن بريطانيا بتقاليدها الملكية تميل أن يكون رئيس الاتحاد ملكا ، فتذاكرنا في الاحتمالات وما يلقاه ترشيح الملك المقصود في سورية من اعتراض وانتقاد .

وفي تلك الأيام أبلغني وكيل رئيس الوزارة أنه اجتمع في لبنان هو ورئيس المجلس النيابي السوري وزعيم فلسطيني كبير ، فتذاكروا في هذه الأنباء المتعلقة باحتمال تأسيس الاتحاد ، وقال لي أن ذلك الزعيم الفلسطيني صرح بأنه إذا تم شيء من ذلك ، فهم يودون أن يكون رئيس الاتحاد رئيس الجمهورية السورية الذي يحلون شخصه أكثر من سواه .

وكان رئيس الجمهورية قد أرسل برقية إلى المستر تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية على أثر الاتفاق الذي جرى بينه وبين هتلر في مونيخ ، وظن الناس بدءاً من ذلك أنه سيحمل إلى العالم نعم السلام ويقيه غوائل الحرب ، فذكر الرئيس في برقيته ما كان من أثر لعمل المستر تشمبرلن في خدمة السلام وجميل

(١) مذاكرات المجلس النيابي السوري سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أيضا صحيفة ١٠

وقعه ، وأشار إلى فلسطين التي تحتاحها الأحداث والفتن والتي كانت جديدة بأن
يخيم السلام في ربوعها وتسوى مشكلتها تسوية عادلة ، فأجابه المستر تشمبرلن
شاكراً له برقيته ، وذاكراً ما يوليه قضية فلسطين من عناية واهتمام للوصول
إلى حل عادل ..

أما موقف الفرنسيين في صدد مشروع الاتحاد فقد كان على جاري العادة
اعتراضاً على كل ما يمكن أن يعتبر خروجاً عن الحدود والقيود ، وعن مدعياتهم
في سورية ولبنان ؛ وقد زار مندوب المفوض السامي رئيس الجمهورية وتحدث
إليه في أخبار هذا المشروع ، وصرح بحسب التعليقات التي لديه من الحكومة
الفرنسية أنها لا توافق مطلقاً عليه .

(هـ) رفض المعاهدة والتسكّر لها :

ترددت فرنسا في إبرام المعاهدة التي قضت أكثر من ستة عشر عاماً في
مقاومة السوريين والتسكيل بهم حتى عقدتها ، وأخذ هذا التردد يقوى شيئاً فشيئاً
ويزداد انتشاراً في المحافل السياسية الفرنسية إلى أن أصبح معارضة ظاهرة ،
تتجاوب بأبناء الفتن والأحداث التي تثيرها العناصر الرجعية الفرنسية في بعض
المناطق السورية .

وقد سافر رئيس الوزارة مرات عديدة إلى باريس محاولاً التغلب على
العقبات التي تقوم في سبيل إبرام المعاهدة وإزالة المخاوف الحقيقية أو المصطنعة
التي يظهرها بعض الفرنسيين^(١) .

(١) ألقى رئيس الوزارة قبل سفره خطبة في المجلس النيابي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)
عام ١٩٣٧ تعرض فيها لمختلف الشؤون ، التي ستكون موضوع مذاكراته مع رجال السياسة
الفرنسية ، وهي توضح نواحي كثيرة فنقتبس منها ما يلي :
حقوق الأفراد والجماعات : إن حرصنا على كياننا القومي لا يتعارض مطلقاً مع حقوق الجماعات
والأفراد التي تريد أن تتمسك بما نص عليه الدستور من مميزات ، ضمن سيادة البلاد وحقوقها
وفي حدود الاحتفاظ بمستقبلها والعهود التي عاقدت عليها ، وكل سورى ينبغي له أن يجد في هذا
الوطن كل ما يطمئن إليه في نفسه وأهله وجماعته من غير أن يضير ذلك بسواه ، أو يعترض سبيل
الامة بمجموعها ويقف دون تقدمها وإدراك أمانها .

وقد تبادل رئيس الوزارة السورية والمسieur دوتسان ، وكيل وزارة الخارجية الفرنسية الرسائل للوصول إلى هذه الغاية ، ووقعت في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧ . وقد نصت على ما سمي بنظام الأقليات وأشارت إلى حوادث الجزيرة المؤسفة وإلى عزم الحكومة السورية على تنفيذ قانون المحافظات ، الذي يضمن المصالح العامة لسكان البلاد والمصالح الخاصة لكل منطقة من المناطق ، والاستعانة بالفن الفرنسي لتنظيم المصالح العمومية وإنشاء نظام دائم للوظائف المقصودة واختيار الأشخاص الذين يقومون بها ، وتقديمهم الحكومة الفرنسية على أن يكونوا من المرشحين الأكفاء ، وأكدت ما سبق

== الشؤون المالية والاقتصادية : صادف في بدء هذا العهد سقوط النقد الفرنسي الذي توالى في هذه السنة فأصاب منه هذه البلاد ضرر بالغ أثر في أحوالها الاقتصادية والمالية أسوأ أثر ، ولا حاجة بنا للقول أن هذه الملة هي نتيجة وضع قديم واتفاق مضت عليه السنين .

أما الأبحاث التي دارت بيننا وبين ممثل البنك السوري أو ممثلي شركة البترول قبل بضعة أشهر فقد كنا نتمسك فيها بمذهب الاشتراك في المنافع بين سورية وبين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية . ونحن نريد أن تستفيد هذه الأموال في بلادنا ، وأن نستفيد نحن أيضا فيها ، واسكن لا نريد أن توسع مسافة الخلاف بين أبناء البلاد وأصحاب رؤوس الأموال . وإذا لم تكن الفوائد متبادلة ولم تكن هناك قناعة بالمصلحة المتقابلة ، فكل اتفاق بعقد يخرج عن طور الاتفاق لأنه لا يكون فيه رضى واختيار .

المعاهدة : ألع رئيس الوزارة السورية إلى النزاع الطويل مع فرنسا الذي جاءت المعاهدة فأنتهت ، وحددت نصوصها صلاحيات كل فريق ، وذكر أن السوريين قاموا في هذه الفترة بتنفيذ كل ما عاهدوا عليه ، وأبلغتهم الحكومة الفرنسية أنه بدء منذ أول هذه السنة ١٩٣٧ بعهد الانتقال ، كما أنها قدمت المعاهدة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ وانتخبت لجنتنا الخارجية في المجلسين مقررين لها ثم قال :

وباستطاعتنا أن نقول أن المعاهدة لم تكن في مصلحة فريق واحد بل كانت في مصلحة الفريقين المتعاقدين ، وقد درست من جميع وجوهها وأحيت عند عقدها آملا وثقة ورجاء ، ونحن نعرف أننا عندما دخلنا في مفاوضات التعاقد بين سورية وفرنسا ، لم نكن نتفاوض مع هيئة معينة أو حزب معين ، فبدأت مفاوضاتنا في عهد المسيو سارو والمسيو فلانندان ، ومضينا في المفاوضات مع المسيو ليون بلوم والمسيو فيينو والمسيو دلبوس ، ولا تزال الحكومة التي عاقدناها على ما هي بتعديل يسير في رجالها . وسياسة الأمم الخارجية لا تتبدل بتبدل الوزارات ، فكيف بتغير قلب لشكل وزارة معينة . وهذا ما نعلمه من سير السياسة وتقاليد الأمم فيها . ونحن ننتظر باطمئنان كلمة البرلمان الفرنسي فيها عاهدنا عليه ممثلو الجمهورية الفرنسية ، ولا نريد أن نشك في أن هذه الكلمة سيكون فيها تشريف وتكرمة للعهد المقطوع والميثاق المعقود .

أن أبلغته الحكومة الفرنسية للحكومة السورية من أن عهد الانتقال يبدأ في أول سنة ١٩٢٧ .

ثم كانت رحلة سنة ١٩٢٧ التي أدت إلى اتفاق « بونه — مردم » وتوقيعه في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٨ ، وكان يتألف من بيان وبروتوكول . أما البيان فإنه يرمى إلى الإسراع بتنفيذ المعاهدة والعقود الملحقه بها وإبرامها من قبل البرلمان الفرنسي في مدة لا تتجاوز العشرين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٩ ، وأما البروتوكول فإنه يتألف من سبع فقرات : الأولى تتعلق بتنفيذ الشروط الخاصة بالرسائل المتبادلة بين رئيس الوزارة السورية والمسيو « دوتسان » في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٧ ؛ وكذلك تحديد الحكومة السورية لامتياز البنك السوري واستثمار آبار البترول في سورية وإبرام البرلمان للاتفاقات السابقة . (لا يزال البنك السوري قائماً حتى الآن . أما شركة البترول فقد طلبت إعفاءها من امتيازها ، بسبب ما كلفها من نفقات لم تعد عليها بفائدة) .

٢ — النظام الدائم للموظفين الفرنسيين : وفي جملة ذلك مستشار الداخلية الذي سيكون له ملحقان أحدهما يظل دائماً بالجهات الشمالية .

٣ — حرية الضمير وما يترتب عليها في شأن المسيحيين وعدم تقييدهم بالشرائع الإسلامية .

٤ — الاتفاق الثقافي والعناية باللغة الفرنسية .

٥ — الوسائل اللازمة لتنمية التجارة بين فرنسا وسورية ، والموازنة التي تقدمها الأولى للحكومة السورية في الأمور المالية .

٦ — تحديد المهل المنصوص عليها في مقدمة المعاهدة ، وفي « البروتوكول » بالثلاثين من ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩ ، ووصف هذا التحديد بأنه رمز لقناعة الفريقين بما بينهما من مصلحة متبادلة في الإسراع بتنفيذ المعاهدة .

٧ — إرسال ممثل سياسي سوري إلى باريس بعد تبادل وثائق الإبرام . وقد جرت كذلك محادثات عسكرية اشترك فيها الجنرال « هنتزيجر » .

ولم تحل هذه الملاحق دون استمرار المعارضة الشديدة للمعاهدة في فرنسا لأسباب مختلفة ، ففريق يرفض فكرة المعاهدة لأن سورية لا تزال في رأيهم غير أهل لأن تحكم نفسها ، أو لأن المعاهدة في شكلها الحاضر غير كافية لضمان المصالح الفرنسية ، أو لأن الضمانات اللازمة لحماية النصارى التي هي من تقاليد فرنسا غير كافية أيضاً ، كما أن الشروط العسكرية لبقاء القوات الفرنسية لم تكن مرضية ، أو لأن سورية لم تدفع لفرنسا ما أنفقته في أيام الانتداب . وقد اشترك في هذه الاعتراضات السياسيون المسلحون والإكليريون والعسكريون والشركات الاستثمارية والمالية ، وكان لها صدى في البرلمان ، فلم تتقدم المعاهدة خطوة في اللجان المختصة . وأمام هذه المعارضة في داخل البرلمان وخارجه أعلن المسيو « جورج بونه » في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ ، أى بعد شهر كامل من توقيع الرسائل المتبادلة بينه وبين رئيس الوزارة السورية ، تخلي الحكومة الفرنسية عن الطلب إلى المجلس إبرام المعاهدة في الوقت الحاضر ، وأعلن أن فرنسا لا تريد الآن تغيير الوضع في البحر المتوسط .

وقد وافق « غستون ريو » مقرر اللجنة في مجلس النواب على المعاهدة اللبنانية ، ولكنه اعترض على المعاهدة السورية فعدّها فاسدة من أساسها ، لأن فرنسا أرادت أن تعقد معاهدة موحدة مع أقل الدول اتحاداً ، وهى سورية التي تشابه عصبة أمم تحتاج إلى أن ينشأ فيها اتحاد دول ، وأنكر شرعية ما أقرته حكومة المسيو بلوم من ابتداء المهل ، لأن المجلس النيابي لم يوافق على المعاهدة وكانت معارضة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ شديدة^(١) .

أما الرحلات التي قام بهارئيس مجلس الوزراء السوري فكانت موضع جدل ، ولا سيما الرحلة الأخيرة . فمعارضو الكتلة الوطنية شددوا النكير عليها ، ورجال الكتلة الوطنية أنفسهم كانوا منقسمين ، فريق يشاطر رأى رئيس

(١) قبل أن يغادر رئيس الوزارة السورية فرنسا ، في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ ، قدم إلى الحكومة الفرنسية مذكرة أوضح فيها أخطار هذه الحملات على المعاهدة والمصاعب التي تنشأ في المستقبل من رفض إبرامها . وبعد أيام من وصوله إلى دمشق عرف تأجيل الإبرام إلى أجل غير محدد .

مجلس الوزراء بضرورة العمل في فرنسا للخروج من المأزق ، دون إخلال بأساس المعاهدة ، وفريق كان يرى أن التهاافت على الفرنسيين لا يجدى نفعا ، وإن حالة البلاد الداخلية والخلافات القائمة فيها قد أطعمت الفرنسيين حتى وجدوا سبيل النكث بالمعاهدة سهلا هيناً . وقد اشترك مع هؤلاء بعض السياسيين السوريين الذين كانوا خارج البلاد ، وكتبوا إلى رئيس الجمهورية في هذا المعنى .

وعلى كل حال فإن الأعمال السياسية كثيراً ما تقوم على الاجتهاد في اختيار أهون الشرور ، فالخطوة التي لها ما يبررها في نظر فريق لا تروق في نظر فريق آخر ، والحوادث وحدها هي التي تقرر مواضع الخطأ ومواضع الاصابة^(١) . ولو أن الفرنسيين لم ينكشوا بما عاهدوا عليه مرات عديدة لكانت وجهة نظر القائمين بالمفاوضة المستمرة وجدت ما يسوغها ، ولكن ختل الفرنسيين ونكثهم بشروط المعاهدة في داخل البلاد ، ونكوصهم عن إبرامها ، جعل لحجة القائمين بعدم فائدة هذه المفاوضات مجالا فسيحاً للاعتراض والانتقاد . ولذلك رفض المجلس النيابي السوري الاطلاع على تلك الملاحق والاعتراف بوجودها . كما أن رئيس الوزارة قد أعلن أنه في حل من المراسلات والتصريحات التي وقعها مع « دوتسان » وجورج بونه ، لأن الحكومة الفرنسية لم تنفذ تعهداتها . واتخذ مجلس النواب السوري في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ القرارات الخاصة في تحديد موقف سورية والتي نصت على ما يلي :

١ — إن مجلس النواب السوري ، مدفوعاً برغبته الصادقة للتحالف مع فرنسا يتمسك بنصوص المعاهدة التي صدقتها في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ ، ويعتبر حقوق سورية المنصوص عنها في هذا الصك واجبة الاحترام والتنفيذ . وإذا كان يحق للبرلمان الفرنسي أن يرفض التحالف مع سورية

(١) قال الجنرال كاترو في مذكراته كلمة تنطبق على المعاهدة وما ألحق بها . وهي : أن تلك الوطنية (مشيراً إلى السوريين خاصة والمصريين عامة) لا توافق على تسوية إلا في حالة الضرورة ، فتتظفر فرص الحوادث لتتخلى عما وافقت عليه في ظروف غير ملائمة .

فلا يحق له أن ينكر عليها حقها الطبيعي بالاستقلال المعترف لها به في نفس ميثاق عصبة الأمم .

٢ - لما كان لم يعرض على مجلس النواب أى اتفاق أو عقد آخر غير معاهدة ١٩٣٦ فالمجلس يعتبر بحكم العدم أى ادعاء كان يتعلق باتفاقات أو ملاحق أو ذبول أو عقود لاحقة غير معروفة عنده ولا مصدقة منه .

٣ - يأسف مجلس النواب لنكول الحكومة الفرنسية عن احترام عهدها دون أن يكون لها مبرر لهذا النكول . ويستنكر التردد البادى في تصديقها للعاهدة والتأخر في تنفيذ ما تعهدت بتنفيذه من نصوصها ، وبذات الوقت يطلب من الحكومة السورية أن تحافظ على جميع الحقوق المؤيدة لاستقلال سورية وروحيتها ، وأن تسرع باتخاذ الوسائل الحازمة لاستلام الصلاحيات الباقية لها بدون تأخير .

٤ - يسجل مجلس النواب تصريح رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك بأنه يعد نفسه في حل من جميع الاتفاقات والعقود التي يمكن أن يكون وقعها ويعتبرها لغوا .

٥ - أن مجلس النواب السوري الذي يمثل جميع الدوائر الانتخابية المنسوب إليها أعضاؤه ، وهو وحده يعبر عن رأى الأمة ورغائبها تعبيراً شرعياً دستورياً حقيقياً ، يستنكر أى أسلوب آخر تجنح إليه الحكومة الفرنسية لمعرفة رأى الشعب السوري بشأن مصيره ، كإيفاد لجنة لمثل هذه الغاية . وحيث أن هذا المجلس قد أعرب عن رأيه حيال جميع القضايا التي عرضت له ، وهو مستعد للإعراب عن رأى الأمة في أية قضية كانت ، فهو ينكر جواز الأخذ بأية رغبة تخالف رغبته ، ويدعو الشعب السوري أفراداً وجماعات إلى الامتناع عن الاتصال بأى شخص أو أية هيئة تحاول أخذ الآراء والمطالعات ، تذرعا لإيجاد التفرقة في صفوف الأمة وسعيها وراء غايات وأهداف ضارة بوحدة البلاد وهادمة لاستقلالها^(١) .

(١) كان قد ورد في الأنباء أن الحكومة الفرنسية سترسل لجنة تحقيق إلى سورية ، ولكنها أبلغت أنه لن يستقبلها أحد من رجال الدولة أو الشعب .

٦ — يأسف المجلس لحوادث العصيان والتمرد على القانون والتعرض للإخلال بالأمن العام في مناطق اللاذقية وجبل الدروز بعد حوادث الجزيرة المعلومة ، ويزيده أسفاً إذا كان صحيحاً ما يقال من أن لبعض ممثلي السلطة الافرنسية ضلعاً في هذه الحوادث أو رضاء عنها . ويطلب من الحكومة أن تسرع بوضع حد حاسم لهذه الحوادث الغربية .

٧ — يسجل المجلس النيابي أيضاً مشاطرة الوزارة السورية المجلس النيابي الرأي المعرب عنه في هذه البنود .

أما موقف فرنسا في عصبة الأمم من المعاهدة ، فقد كان كذلك مهماً متناقضاً وقد صرح المسيو بول بونسكور ، في اجتماعات العصبة في ٢٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٨ بقوله « أن ممثل فرنسا يحرص على أن يؤكد للجنة في صدد الانتداب على سورية أن المعاهدات التي وقعت بين فرنسا والدول المشمولة بالانتداب لم تنسخ ولم تهمل ، والتأخير الذي طرأ عليها إنما هو ناشئ عن المفاوضات الجارية ، التي ترمى إلى إدخال تعديلات ظهر أنها ضرورية ، وتؤمل الحكومة المنتدبة مع ذلك أن تقدم قريباً نتائج هذه المفاوضات » . واكتفت فرنسا بذلك في عصبة الأمم .

== ألقى المسيو « كيفر » الذي كان يعمل في الأمانة العامة للعفوضية الفرنسية في بيروت محاضرة في المعهد الملكي للدراسات الدولية في لندن ، في ١٥ حزيران سنة ١٩٤٥ ، ابتدأ بحديثه فيها بذكر العلاقات التاريخية التي تتصل بفرنسا وسوريا من أيام شارلمان وهرون الرشيد إلى اتفاق ليلتون — دوغول سنة ١٩٤٠ ، وذهب في كلامه إلى أن من جملة الأخطاء الأساسية التي أدت إلى جهل حقيقة الموقف في المشرق ، أن البريطانيين والفرنسيين لم يدركوا أن الملك حسيناً كان يتكلم باسم القوميين العرب في دمشق ، في المراسلات التي دارت بينه وبين مكاهون ؛ وقال إن فرنسا تابعت بناء سياستها على أساس حماية الأقليات في المشرق ، ولم تستن أن فيصل مثل في ملكه الحركة القومية العربية في سورية ، وأنه لم يمكن باستطاعته أن يوافق على أي شيء ينفق استقلالها ، فعجزت فرنسا عن تقدير حقيقة المشاعر القومية العربية وفشلت في التفاهم مع فيصل . ثم أشار المحاضر إلى الخطأ الكبير الذي ارتكبته في عدم إبرام معاهدة ١٩٣٦

(و) الأساليب الرجعية والحكم المباشر

لبث في باريس المسيو غبريل بيو ، ممثل فرنسا السابق في النمسا الذي غادرها على أثر إلحاقها بألمانيا ، ثمانية أشهر ينتظر تعيينه في بعض المراكز ، وكان يتوقع أن يرسل إلى البرازيل أو غيرها ، وإذا به يرشحه بعض الوزراء الفرنسيين إلى منصب أعظم خطراً وهو المفوض السامي في سورية ولبنان ، ليخلف الكونت دومارتل الذي أصبح في عرف الفرنسيين من رجال المعاهدة . فلما دعي إلى منصبه الجديد وجد أن الحكومة الفرنسية ، التي عقدت معاهدة واتبتها برسانل وعقود في حيرة من أمرها . فهي عاجزة عن حمل البرلمان على إبرامها ، بل على إخراجها من اللجان ، وليس في وسعها تنفيذ ما عاهدت عليه بالإبرام قبل ٣١ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٩ .

وقبل أن يتوجه إلى سورية حضر اجتماعاً في مكتب السكرتير العام لوزارة الخارجية ، اشترك فيه مع سلفه دومارتل والجنرال غملان رئيس أركان الحرب ومساعدته الجنرال هنتزيجر ، الذي كان قائداً عاماً لجيش الشرق في سورية . وتذاكروا فيما يجب صنعه ، وإذا كان ينبغي إبرام المعاهدة في الصيغ الأخيرة ، التي نشأت عن مفاوضات باريس ، أو أنه يترتب أن يطلب من الحكومة السورية الموافقة على تعديلات جديدة حتى يكون الوثوق تاماً بأن الحكومة الفرنسية لا تتعرض لفشل أمام البرلمان ، ربما يقضى على الوزارة الفرنسية نفسها . وانفض الاجتماع دون اتخاذ قرار . وبقي على المسيو بيو أن يذهب إلى سورية ويدرس أمورها ، ويقدم للحكومة نتائج التحقيق الذي يقوم به ، بدون أن يتأثر — على ما قال — بتوهم سابق من اتجاهات أحزاب اليمين أو أحزاب الشمال . ولكنه وضع نصب عينه نصائح الجنرال غملان والأميرال دارلان ، اللذين كانا يريان وجوب الإبقاء على القوى الفرنسية في الشرق سليمة كاملة ، لأن شبح الحرب قد أطل في الأفق . خلاصة التعاليم التي تلقاها كانت ما قرره لنفسه ، وما يمكن أن يصور بهذه الكلمات : اذهب واعمل أحسن ما تستطيع .

لقد بدأ النضال بين المفوض السامي الجديد وبين حكومة الكتلة الوطنية منذ أخذ يفرض بأحاديثه وبياناته ، ويكرر على آذان السوريين ما ملوا سماعه من أن العالم المتمدن وكل إلى فرنسا في هذه البلاد مهمة توفير الأمن والعدل للذين لا يزالان الشرط الأول لحياة وطنية مستقلة ، ولا يسع فرنسا أن تتجاهل هذا الواجب دون أن تخل بشرفها ، وهي تملك جميع الوسائل للقيام به . وقد عقد فصلا في كتابه : « سنتان في سورية ، سماه : هجوم الكتلة وانكسارها .

ثم إن المسيو بيو استعان برجل من رجال السلك السياسي لا يقل عنه رجعية ، وهو المسيو دوهوت كلوك مندوبه في سورية ، وصاحب الأحداث الشهيرة في السنتين الأخيرتين في تونس ، إلا إنه كان يتظاهر بأنه في بعض الأمور له رأى غير رأى رئيسه . ولكن ماهو إلا مندوبه ، وقد يكون ذلك من « الأساليب المكيفلية ، حتى يقابل السوريين بمثل ما لديهم ، فقد ادعى المسيو بيو أن كل سورى يظن نفسه مكيفل ، فلا يستبعد أن يكون عمد إلى تطبيق أساليب ، مؤسس الدبلوماسية في الخداع والمراوغة هو ومندوبه ، وكانا على اتفاق فيما يقولانه ويعملانه .

وفي الواقع أن سورية بدأت تضطرب ، وأخذ النضال بين بيو وبين الحكومة أطواراً شتى ، فانتقد رجال الحكومة وأعضاء المجلس النيابي بيانات المفوض السامي الجديد ونزعها الرجعية الاستعمارية انتقاداً شديداً ، وأغلقت دمشق والمدن السورية لدى وصوله . فراح يعي أنصار فرنسا القدماء ، ويستعين بخصوم الكتلة الوطنية من العناصر المعارضة ، وأصبحت الحكومة تقاتل في جبهتين ، إلى أن استقالت في ١٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ ، بعد أن اجتمع المندوب وقائد الجيش رئيس الحكومة ، وكان وضعهما وكلامهما مهدداً ومنذراً ، حتى قال قائد الجيش : إن كل حجر يرمى بها جندي سيقابلها بالرصاص . وكانت الحكومة قبل استقالتها ألغت بعض قرارات المفوض السامي ، وأبلغت رؤساء المحاكم اعتبار القرار ٦٠ والقرار ١٤٦ ، المتعلقين بقانون الأحوال

الشخصية ، لاغيين . كما أنها كانت وضعت مذكرة لترسل إلى الحكومة الفرنسية محتجة فيها على مناهج السياسة الجديدة ، فأبى المفوض السامي قبولها لأنها نشرت في الصحف ، كما أنه أنكر على الحكومة الحق في اتخاذ قرارات تلغى قرارات المفوض السامي (١)

وقد تألفت حكومة جديدة برئاسة السيد لطفي الحفار لم يطل بقاؤها في الحكم أكثر من عشرين يوماً ، واضطرت إلى الاستقالة ، بعد أن حدث بعض الهدوء واستقرت الأمور قليلاً في بادئ الأمر . ولكن حوادث التمرد والعصيان لم تنقطع في الجزيرة ولواء اللاذقية وجبل الدروز ، وطلب المفوض السامي اتخاذ بعض التدابير في تلك الأنحاء تشابه ما عمد إليه أخيراً في القرارات التي اتخذها ، فرفضت الحكومة إجابة هذه الطلبات المنافية للمعاهدة والمناقضة لرغائب الأمة .

وذكر رئيس الوزارة في كتاب استقالته السياسي ، الذي قدمه إلى رئيس الجمهورية في ١٥ آذار (مارس) ، بأنه لا سبيل إلى دوام العمل إذا ظلت المناهج المتبعة في بعض أجزاء البلاد سائرة على النحو الذي ينتظر أن تكون له أسوأ العواقب (٢) .

(١) كان قانون الأحوال الشخصية سبباً لهيجان شديد في البلاد ، واضطر السيو بيو في آخر الأمر أن يصدر قراراً أخرج فيه المسلمين من هذا النظام ، فاحتج عليه النصارى احتجاجاً شديداً كما قال . وكان الفرنسيون قد وضعوا هذا القرار قبل مفاوضات المعاهدة .

(٢) وجاء في هذه الاستقالة : لقد دعوتوني لتأليف الحكومة منذ عشرين يوماً ، فلبيت رغبتكم السريعة في تلك الظروف الحرجة ، وتذكرون أنني لم أقدم على هذه المغامرة إلا تحقيقاً لثقتكم ، وأملأ بإنقاذ البلاد من ذلك الموقف المضطرب الذي كانت فيه . وكان مؤازرة زملائي وإخواني الوزراء أكبر الأثر في أقدائي على تحمل هذه الأعباء . وقد وجدنا بالفعل من حصة هذه الأمة ونضجها السياسي ما حقق آمالنا ، إذ ما كدنا نستلم مقاليد الحكم حتى استقر النظام في نصابه وهدأت النفوس المضطربة في جميع المناطق التي تتولى إدارتها ، مما دل على حرص الأمة على حقوقها وتمسكها بإيمانها الوطنية ، ورغبتها الأكيدة في بلوغ هذه الأمانى المشروعة في نطاق الحق والقانون والدستور .

ثم قال : أما وقد اخترنا الحكم الوطني في مرحلتيه الأولى والثانية ، فقد ثبت عندنا ما كان راسخاً في نفوسنا من أن مصلحة بلادنا ومصالح فرنسا نفسها لا تتفقان مع أية سياسة تستوحى من خطط الانتداب وأساليبه . وأنه لا يمكن أن يقوم في البلاد حكم صحيح مستقر إلا على أساس =

upping
in
Kutaku
Jabal Druze

وفي ٢٠ آذار (مارس) أذاعت الكتلة الوطنية بياناً ذكرت ، فيه أنه لا أمل من تحمل مسؤوليات الحكم ، ما دامت الحكومة الفرنسية مترددة في قبول معاهدة عام ١٩٣٦ ، وسالكة طريقاً لا يدل على رغبتها في التعاقد مع سورية للاعتراف بحريتها واستقلالها ووحدةها . وأيدت ما صنعتة الحكومة الوطنية الثانية المستقلة ، وأعلنت اعتبار الأزمة القائمة أزمة سياسية قومية ، ودعت الشعب في هذا الموقف للقيام بواجبه وتوحيد صفوفه والتمسك بكامل حقوقه . وقد استؤنفت استشارات الرئاسة لتأليف وزارة جديدة ، فتألفت بعد عشرين يوماً وزارة اشترك فيها فريق من المستقلين برئاسة السيد نصوحى البخارى . ولم تكن في جملتها ذات طابع حزبي ، ولكنها لم تحل أزمة ، بل يصح القول إن الأزمة استمرت حتى استقال رئيس الجمهورية ، لأن هذه الوزارة لم تمثل أمام المجلس . وما كادت تتألف حتى سافر المفوض السامى إلى فرنسا ، فلبثت تنتظر عودته لترى ما يكون من أمر المعاهدة التى تمسك بها رئيس الحكومة . ولكن المسيو بيو لم يعد شيئاً فى أمرها ، بل كان يقول إن فرنسا لا تزال تقول بعقد معاهدة ، ويتجنب د حرف التعريف ، حتى لا ترجع الظنون إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى تنسكت لها فرنسا ، وجعل الوطنيون الموافقة عليها شرطاً أساسياً لكل تعاون أو مؤازرة فى الحكم .

ولدى عودة المفوض السامى اجتمع برئيس الجمهورية ، وجرى حديث بينهما ، فكان الرئيس يتمسك بالقواعد التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكان المفوض السامى يحتج بالحالة الدولية التى تنذر بوقوع حرب ، ولذلك لا تستطيع فرنسا إلا أن تأخذ ذلك بنظر اعتبارها وتحديد خططها ، وهو ما يؤدى إلى عدم التقيد بكثير من شروط المعاهدة . وانتهى الاجتماع على غير رضى .

وفى الاجتماع الذى عقده المفوض السامى مع أعضاء الحكومة بعد ذلك أبلغه رئيس الوزارة بصورة لا تدع مجالاً للشك أنه ليس على استعداد للدخول

= المعاهدة التى حددت فيها الحقوق والواجبات المتعاقبة تحديداً صريحاً . ولا كنا نرى أن الاستمرار فى الحكم بهذه الشروط وفى هذه الظروف مناف لمبادئنا الوطنية ومناقض لمواثيقنا ، فإننا نرفع إلى مقامكم السامى استقالة الحكومة راجين قبولها .

في مفاوضات لتعديل شروط المعاهدة ، واستقال في ١٥ إيار (مايو) ولكنّه ظل هو وأعضاء حكومته نحو شهرين يديرون الأعمال بالوكالة . وكان المسيو بيو يتخذ استعداداته لمنح العلويين والدروز صلاحيات وامتيازات تخرجهم عن نطاق الوحدة السورية ، الذي عادوا إليه على أثر عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ويعالج مشكلة الجزيرة التي زادها الفرنسيون تعقيداً بما قاموا به من أعمال ، واختار أن يعين لها حاكماً فرنسياً بدون أن يمنحها مثل الصلاحيات التي قرر منحها للدروز والعلويين . لأنه لم يكن فيها عنصر منسجم ، كما أن هناك مخدوراً آخر في رأيه بسبب قيامها على الحدود النائية . وقد أذاع المفوض السامي في أول تموز (يوليو) القرارات المتعلقة بذلك ، غير مبال بالدستور الذي وعد رئيس الجمهورية باحترامه ، ولا بما يتم بعد عقد المعاهدة . فأصبح من المتعذر على الحكومة الاستمرار في إدارة الأمور ، وعلى رئيس الجمهورية البقاء في الحكم ، وبعث في ٧ تموز (يوليو) باستقالته إلى المجلس النيابي ، الذي أبلغه الفرنسيون كذلك نهاية أجله . وأصبح الدستور معطلاً ، فلم يبق مجال لتنفيذ المواد المنصوص عليها في حالة استقالة رئيس الجمهورية^(١).

(١) إلى رئاسة المجلس النيابي . منحنى مجلسكم الكريم ثقته ، وانتخبني في أول جلسة عقدها لرئاسة الجمهورية، إثر عقد المعاهدة وإقامة الصلات بين فرنسا وسوريا على قواعد التحالف والمودة وذلك تمهيداً لإدراك هذه الأمة الغاية الشريفة التي تسعى لها من الاستقلال والسيادة القومية ، وقد تعاقبت الحكومات في سورية وهي تبذل قصارى جهدها في سبيل إبرام العهد المقطوع والميثاق المعقود ، واثقة إنه ينطوي على الحطة الوحيدة التي تعزز جانب الوطن السوري وترفع من شأنه ، كما توثق الروابط بينه وبين الجمهورية الفرنسية حتى يسود علائقهما جو من الصفاء والإخلاص ، وحتى تقدر هذه البلاد على مقابلة الأحداث وصمد الأطماع . غير أن الجهود التي بذلت لم تؤد إلى نتيجة برغم الوعود الرسمية الصادرة عن رجال الوزارات التي تتابعت في فرنسا منذ سنة ١٩٣٦ إلى الآن ، فذهبت ضياعاً تلك الآمال التي توجهنها بها إلى سياسة التحالف والتعاون ، وشهدنا عودة إلى أساليب قديمة وتجارب جديدة تناقض ما تعاهدنا عليه ودخلنا الحكم على أساسه . على أن حوادث الماضي وقرائن الحاضر لا تجعل مجالاً للشك في أن هذه الحطط التي يراد اتباعها واستئناف العمل بها لا تثمر إلا النزاع والخلاف كما أنها تضعف كيان هذه البلاد وتوهن قواها وتهدد مستقبلها ، ولذلك لا أرى بداً من الاستقالة من المنصب الذي وكلت إلى الأمة القيام به ووثقت بنى في تحمل أعبائه ، راجياً أن يكون في الأيام المقبلة ما يخفف عنها العناء ، ويحقق لها ما تصبو إليه من المجد والكرامة .

وكان المفوض السامي قد أبلغ الحكومة الفرنسية الخطط التي عزم على اتباعها ، فأبطأ عليه الجواب ، ثم تلقاه بعد لآي ، فأعطيت له صلاحيات مطلقة في نفس الزمن الذي استقال فيه رئيس الجمهورية ، وألقي عن عاتقه أعباء الحكم الثقيلة . وكانت جرت بعض المفاوضات لتأليف حكومة لم تؤد إلى نتيجة ، لأن الأزيمة استحكت حلقاتها . وأصبحت كل محاولة محكوم عليها بالإخفاق .

وربما يقال أنه كان أولى نفص اليد من السلطة منذ تبين نكول الفرنسيين عن تنفيذ شروط المعاهدة وعن إبرامها ، كأن يتخلى رئيس الجمهورية عن الحكم عند استقالة الوزارة الوطنية الأولى أو استقالة الثانية . ولكن الوضع في المجلس وفي البلاد لم يكن بهذا الوضوح المطلق حتى تبلغ الأزيمة حينئذ ذروتها ، فالكتلة الوطنية لم تكن على وفاق ، كما أن رئيس الجمهورية لم يكن يشاطر الحكومة جميع آرائها ، واشتدت شوكة المعارضة كما ضعف جانب الحكومة . وكان فريق من أعضاء المجلس يرون أنه إذا تخلى أعضاء الكتلة عن الحكم ، فلماذا لا يستدعى رئيس الجمهورية الآخرين لتوليته ، حتى أن رئيس المجلس أعرب عن رأى هذا الفريق في حديث له معي لتأليف وزارة ، وكانت الأزيمة قد بلغت غايتها ، وأصبح رئيس الجمهورية على وشك الاستقالة ، فأجبهته أن الأمر تجاوز حد الوزارة . وفضلا عن ذلك فبعد استقالة رئيس الجمهورية التي قدمها للمجلس ، اتخذ رئيسه بعض الوسائل لتقرير الحلول الدستورية ، ولكن سرعان ما قضى عليها الفرنسيون بتعطيل السلطة التشريعية بعد أن عطلوا السلطة التنفيذية ، وأعلنوا حكماً مباشراً عادوا به إلى أشباهه في أوائل الاحتلال الافرنسي ، فألفوا مجلس مديرين يقوم بالحكم الإداري تحت إشراف المفوض السامي ومشاركة مندوبه .

لقد أشار المسيو بيو إلى التعديلات التي يريد إدخالها في المعاهدة وهي تقوم على إعادة نظام الحكم الذاتي إلى أراضي العلويين وجبل الدروز ، وعلل فكرته هذه بأنه يؤمن بها الانتفاضات المحلية ، وكذلك مراجعة شروط الاتفاق

العسكري الذي يشتمل على محذور الجلاء ، وإن كان هنالك شروط سابقة لتحقيقه ، لأن الحالة الدولية تستلزم تثبيت مركز فرنسا في الشرق كما طلب إليه القواد العسكريون .

وكان أمر إنشاء ملكية في سورية يتردد في خاطر هذا المفوض السامي ، حتى أن مندوبه في دمشق استطلع ذات مرة وجهة نظر رئيس الجمهورية في الموضوع ، وقد تساءل في كتابه : « سنتان في الشرق ، لماذا لا يكون ملك في سورية ، وهو تساؤل كان يعرض في خاطر كثير من الفرنسيين ، قال : إن معاهدة تعقد مع ملك يكون لها حظ من الدوام أكبر بكثير لأنها لا تربط رجلاً ولا حزباً ولكن أسرة ، وبذلك تقوم صداقة بين فرنسا وبين التاج السوري ليكون أكثر استقراراً وأكثر تأثيراً إذ هي أكثر إنسانية من ارتباط نظري شرعي . فالملك الذي يأخذ على عاتقه بالطريقة الشرقية السلطة العليا لا يكون كثير الاهتمام بمطالب العناصر التي تنشد الشعبية وكتمان المستشارين الفرنسيين يسهل له عمله في الحياة اليومية ، ومن المحتمل تأييد عرشه بمجالس تمثيلية تقوم على نظام يناسب الأخلاق المحلية ، ويقدر كذلك أن الدروز والعربون يرضون أن يبذلوا طاعتهم إلى ملك يرجع إلى إحدى الأسر الإسلامية الكبرى أكثر من بذلها لوزارة دمشقية من سكان المدن . ولكن الجمهورية الفرنسية هل تستطيع أن تصنع ملوكاً ؟ ما كان بوسعي أن أقترح مثل ذلك على رجل مثل بوانكاره ، وقد أقدمت على عرضها على المسيو دالاديه ، .

لقد عقد اجتماع في غرفة رئيس مجلس الوزراء حضره وزير الخارجية ومساعدوه والجنرال غملان . . . وأصغى المسيو دالاديه إلى بانتباه وتلقى ملاحظات الآخرين ثم اختصر المناقشة بوضوح فقبل كل ما اقترحته لتعديل المعاهدة ، ولكن إنشاء ملكية في سورية ظهر أنه أخاف الجميع ، ولاحظت أن مقترحاتي كانت موضع سلاوان المسيو دالاديه أستاذ التاريخ القديم . . .

ثم قال المسيو « بيو ، أنه لم يخبر أحداً في باريس أن له مرشحاً ، ولكنه في ٦ نيسان (إبريل) قبل سفره من بيروت استقبل في قصر الصنوبر فؤاد حمزة

*Druse
allow to
would
welcome
a King*

الذى كان حينئذ وزير خارجية الملك عبد العزيز بن السعود ، فسأله إذا كان سيده يوافق أن يعطى سورية ملكاً فى شخص أحد أبنائه ، وكانت مفاحتى قد قوبلت باستحسان من محدث الذى أطلع عليها فوراً ملكه . وذكر بعد ذلك أنه قابل الكثيرين حتى لا يهاجم فى غيابه ، ومنهم المسيو كايو الذى قال له إياك أن تقيم نظاماً برلمانياً فى سورية ، وعلق على ذلك بالمثل الفرنسى الشهير : إنك تعظ من اهتدى .

وهكذا عندما اشتبكت فرنسا فى الحرب العالمية الثانية كان قد مضى نحو شهرين على طى آخر صفحة من صفحات جمهورية المعاهدة ، ووجد عمالها فى سورية الفرصة سانحة للإمعان فى الاضطهاد والنفي والاعتقال والأحكام الإرهابية ، وهو ما كانوا ليبالوا أن يصنعوه فى أيام السلم ، فكيف وقد جاءت الحرب فأطلقت يدهم من كل عقال ، إذ يستباح فيها ما لا يستباح فى غيرها ، والحجج كثيرة لديهم فى تسويغ ما يلجأون إليه من شدة وعنف ، فى جملتها الحرص على سلامة الدولة وأمنها ، واستئصال دابر من يتهمونهم بالتآمر مع العدو . فكانت شرطتهم وجنودهم تقرر الأبواب فى جنح الليل فتبث الخوف والذعر وتقود إلى السجون والمنافى والمعتقلات من يقع عليه اختيارهم كما تصنع الحكومات التى تعارف الناس عليها الآن باسم « بوليسية » .

ولكن ما جاءت أشهر الربيع سنة ١٩٤٠ حتى انكشفت الحجب وظهر أن فرنسا ، التى ظفرت هى وحلفاؤها سنة ١٩١٨ ، لا تستطيع أن تقاوم الجحافل الألمانية التى دكت حصون ماجينو أو دارت بها ، وسهلت لها الجيوش الفرنسية بعد معارك قليلة . فأقبلت سورية على مواجهة وضع جديد لا تعرف ما يحمل فى طياته ، وإن كان كثير من أبناء البلاد لم يكتموا اغتباطهم بتطور الحرب وأقول نجم الذين غلبوهم على أمرهم عشرين عاماً . غير أن الفرنسيين كانوا يقولون إن فرنسا قد انهارت فى أوروبا ، ولكنها لا تزال على قوتها فى سورية ، وهو منطق غريب . قرأت الجواب عليه فى كتاب عن يوليوس

قيصر ، أسند لنا بليون الثالث ، وفيه يذكر أن بعض القبائل الجرمنية لم تستطع البقاء في ربوعها التي أخرجت منها ، فجاءت إلى القيصر الروماني تلتمس أن يقطعها أراضي في بلاد الغول ، فرد قائلاً : إن الذين لم يستطيعوا أن يحتفظوا ببلادهم لا يحق لهم أن يطالبوا ببلاد غيرهم . ولكن فرنسا التي كادت تطوى صحائفها من سجال الدول العظمى ، أقالها من عثرتها تحالف الإنكليز والروس والأمريكان ، الذين ألبوا العالم على الشعب الألماني حتى وقع جاثياً على ركبتيه . وفي الأيام الأولى بعد انكسار الفرنسيين ، هم المسيو ييو ، الذي فاخر كثيراً بالقضاء على عهد الكتلة الوطنية وطى صحائف المعاهدة ، أن يعدل سياسته ، وأراد الاتصال بفريق من الرجال الذين يعربون عن اتجاهات مختلفة ، وقد اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في اليوم الذي كان المفوض السامي قادماً إلى دمشق لجلس النبض في محاولات جديدة ، وذلك في ٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٠ .

لقد أثار هذا الاغتيال اضطراباً في النفوس وقلقاً في الخواطر ، وشغل الناس بالمحاكمة التي نشأت عنه حيناً من الزمن . وقد اتهم زعماء الكتلة الوطنية بأن لهم ضلعاً في الحادث ، ولكن القاتل الذي تولى الجريمة كان مريداً لأحد مشايخ الصوفية الذي جاء من المغرب ، فضنه على الاعتراف بحقيقة الأمر والمحكمة مجتمعة ، فاعترف اعترافاً صريحاً لم يدع مجالاً للشك . وحكم بالإعدام على القتل . وبرئت ساحة الوطنيين الذين ذهبوا إلى العراق وهم السادة جميل مردم بك ولطفي الحفار وسعد الله الجابري .

وفي هذه الظروف الحرجة نهض السيد شكري القوتلي بأعباء العمل الوطني وقيادته ، فجمع الصفوف المتفرقة ونشر الدعوة إلى إعادة الأوضاع الشرعية وإنهاء الأحكام الاستثنائية والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين . وكانت البلاد السورية قد عانت أزمة شديدة في مطلع سنة ١٩٤١^(١) ، وأضربت

(١) جاء في أول بيان أذاعه على الشعب السوري عن وصف حالة البلاد ومطالبها مايلي : —

منذ نحو سنتين وهذه البلاد تعاني مساوئ حكم مباشرة تفهقرت فيه أوضاعها وأهملت كرامتها =

احتجاجاً على السياسة المتبعة وتأيداً للحركة الوطنية الجديدة . وكان الجنرال دانتز قد وصل إلى سوريا في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ليقوم بوظيفة مفوض سام وقائد عام في سورية من قبل حكومة فيشي . فكث نحو ثلاثة أشهر يقوم بما سماه استشارات عديدة لدى معظم الشخصيات السورية . واتجه بادية الرأى إلى تعيين الداماد احمد نامى رئيساً للدولة السورية ، ثم وجد أنه على غير صواب في هذا الاختيار فأصدر في ٢ نيسان (ابريل) سنة ١٩٤١ قراراً بتنظيم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وآخر بتعيين السيد خالد العظم رئيساً للحكومة السورية ، فحل مجلس المديرين ، وقرر إنشاء مجلس استشارى يكون للعلوين والدروز ممثلون فيه ، مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص ، وأناط سن القوانين بمجلس شورى يساعد الحكومة في هذه المهمة ، عدا القوانين التى لها علاقة

== وجرحت عزتها، هذا الحكم المبتدع والنظام الاستثنائى الذى تشترك فيه سلطات متداخلة ، وقد رافق هذا النظام منذ بدىء به ما رافقه من خطط العنف والإرهاب وأساليب الإكراه والتزوير والاضطهاد ، وجاءت الحرب على الأثر فصر السوريون بنفوس كريمة ينتظرون ويتألمون ويتوقعون ما تفودهم إليه السياسة المستأثرة من بؤس وشقاء . وكانت الحوادث مصدفة لما توقعوه ، فعند أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها في موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشتها ، وما تجره عليها جرائر حكم غريب قضى عليها أن تتحمله في ساعة من ساعات الزهو والهوى ، التى ظن فيها الأقوياء الغالون أنهم نالوا أربهم من هذه الأمة وأنهم لا يبالون ما فعلوا بها ، فما برحوا يرددون على مسامع أبنائها أحاديث المهمة التقليدية ، على حين أنه قد تضعف الأساس الحقوقى المهمة التى جاءت فرنسا باسمها إلى هذه البلاد ، نائبة عن عصبة الأمم التى هى الآن في عرض زوال ، تلك المهمة المؤقتة في عرف اليهود والموابق والشرائع ، التى لم يرض السوريون عن أوضاعها ولم تغلب مقاومتهم لها إلا بقوة السلاح ...

فنحن نرفع الصوت جهره بأننا متمسكون بمطالبنا القومية ، وإننا لا نتخلى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين سنة . وإذا كنا ننظر انتهاء الحرب لتحقيق جميع رغائبنا القائمة على وحدة البلاد واستقلالها وتوثيق العرى بينها وبين سائر البلاد العربية التى يتم بعضها بعضاً ، فقد يكون أجل الحرب طويلاً ، وقد يكون السلم قريباً أو بعيداً ، ولكننا على كل حال نأبى أن ندفع عن إدراك حقوقنا في الحرب انتظاراً للسلم ، كما كنا ندفع عن إدراك حقوقنا في السلم بسبب خطر الحرب ولا بد لنا من العمل على إنقاذ البلاد من هذه الفوضى السائدة في التشريع والإدارة والاقتصاد التى قادتها إلى الأزمات المستعصية ، وذلك بإعادتها إلى الوضع الشرعى الذى يلائم حاجاتها ورغباتها ويستمد من رأى الأمة وثقتها ، فيتمتع رجاله بصلاحيات الحكم الصحيحة ويعملون على إزالة ما خلفته سياسة التجزئة وأساليب التفرقة ، التى لأنما وجدت لمحاربة الفكرة القومية والمبادئ الوطنية .

بواجبات فرنسا الدولية فهي لا تعد نافذة إلا بعد موافقته ، وظلت هذه الحكومة قائمة إلى أن استدعى الجنرال كاترو ، مندوب فرنسا الحرة التي خلفت حكومة فيشي في سورية ، الشيخ تاج الدين الحسني في ١٢ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤١ ، ليتخذ لقب رئيس الجمهورية السورية مع المميزات والواجبات المترتبة على هذا اللقب .

القسم الثاني

الاستقلال والجلاء

١ - مقدمات وعوامل

(١) بريطانيا وفرنسا الحرة في سورية

على أثر المعارك التي دارت رحاها بين الجيوش الألمانية والجيوش الفرنسية في مدة أسابيع قلائل ، فوجيء العالم بأن الجيوش الفرنسية ، التي كان يعدّها النقاد الخبيرون أفضل الجيوش وأعظمها جرأة وأكثرها دربة ، مزقت كل ممزق . فأضحت ومعظمها أسير ، وبعضها قتيل ، وما بقي يبحث عن ملاذ له .

وقد أعلن الجنرال متلهوزر ، الذي خلف في سورية الجنرال ويغان ، في ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٠ ، أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير في نظام البلاد المشمولة بالانتداب . وتبعاً لذلك فقد أمر بالكف عن القتال ، وقال : سيبقى علم فرنسا خفاقاً وتواصل مهمتها في المشرق .

أن هذا الوضع الجديد أقلق الدوائر البريطانية وسائر الأمم الحليفة ، وجعل مراكز قواتها حرجية في الشرق ، فصرحت الحكومة البريطانية أنها تقدر أنه لا يقصد بذلك أن القوى الفرنسية لا تبدى معارضة ما ، إذا أرادت ألمانيا وإيطاليا أن تحتل سورية ولبنان ، وحاولتا الوقوف في وجه القيادة البحرية البريطانية . فدفعاً لكل شبهة يمكن الشعور بها حيثما كان ، تعلن حكومة جلالته ، بأنها لا تسمح لأية سلطة معادية أن تحتل سورية ولبنان ، ولا أن تتخذها قاعدتين لمهاجمة البلاد التي وعدت بالدفاع عنها ، ولا أن تسود فيهما الفوضى فتهددها بالخطر . وهي تعتبر نفسها حرة باتخاذ جميع التدابير

التي تقتضيها الظروف وتراها ضرورية لمصالحها . وكل عمل تضطر للقيام به لتنفيذ مقتضيات هذا التصريح ، لن يكون له تأثير في مستقبل البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي^(١) .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) استدعت حكومة فيشي المسيو بيو ، مع أنه ألقى بياناً أقرب إلى تأييدها ، وعينت مكانه « كياب » مدير البوليس الفرنسي الشهير ، الذي لقي مصرعه على أيدي البريطانيين في الطائرة قرب مالطة ، وهو متوجه إلى سورية ، وحل محله الجنرال « دنتز » ، الذي أسلفنا ذكره .

وقد اعتبر الفرنسيون الذين هم في الشرق أنهم مرتبطون بالحكومة الفرنسية في فيشي ، ومقيدون باستسلامها والهدنة التي عقدها . ولم تأل هذه الحكومة جهداً لتحول دون التحاق أى فرنسي من جيش الشرق بالقوى البريطانية المعسكرة في فلسطين . إلا أن الفرقة البولونية ، ومعها قليل من الفرنسيين في جملتهم « الكولونيل دلامينا » ، أخذت سبيلها نحو الجنوب .

وفي آب (أغسطس) سنة ١٩٤٠ قدمت سورية لجنة الهدنة الإيطالية ، كما نشط وكلاء الألمان وعمالهم الذين كانوا اعتقلوا عند إعلان الحرب . ولم تلتها السنة حتى وصل إليها بعض الألمان ، الذين عملوا على إثارة شعور البغضاء للبريطانيين بين الشعوب العربية في الشرق . وكان يديرهم شخص ذو خبرة في هذه البلاد وهو المسيو « فون هنتنغ » ، الذي كان يعد ممثلاً لهتلر ، فيعقد الاجتماعات ، ويقم الحفلات ، ويعرض أشرطة سينمائية تسجل انتصارات ألمانيا الساحقة في فرنسا . وكان كل ذلك يمر بالجنرال « دنتز » ، وكأنه في غفلة عنه ، وأخذ النفوذ الألماني يزداد في الدوائر الفرنسية نفسها ، ويتدخل أنصارهم في الاتجاهات السياسية الداخلية .

وفي أوائل آذار (مارس) سنة ١٩٤١ حدثت في سورية اضطرابات بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرهقة ، والمطالبة بإلغاء الانتداب

واستقلال البلاد ، فأمر دننز بتدخل الجنود ؛ ولكنه عاد فأخذ بالتساهل وحاول معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الهينة ؛ على حين أنه — كما قال الجنرال كاترو نفسه — لم يبق لفرنسا مقام في الشرق ؛ إلا بما لديها من قوة عسكرية . وقبل أن ينتهى هذا الشهر ؛ ازدادت حوادث سورية خطراً فأكرهت البريطانيون على الاهتمام بما يجرى فيها . إذ أن طائرات ألمانية راحت تهاجم قناة السويس متخذة جزر « دوديكانز » قاعدة لها ، وهى بذلك تستطيع أن تهاجم سورية ، وتسوق إليها الجنود بالطائرات . وإذا سيطر الألمان على سورية فإن مصر وقناة السويس ومراكز البترول في الشرق تصبح عرضة لهجمات الألمان المباشرة ، وتضطرب المواصلات البريطانية بين فلسطين والعراق ، ويعتري الضعف والوهن مركز البريطانيين في مصر وسورية وسائر أجزاء الشرق الأوسط .

ولما كانت الأحداث تتوالى بسرعة ؛ أخذت بعضها برقاب بعض ؛ رأت الحكومة البريطانية أن تتصل بالجنرال دننز بواسطة قنصلها العام في بيروت ، وتستوضح موقفه فيما إذا جرى حادث عسكري . فأجاب « أنه سيقاوم ، أى يقاوم الألمان . على أنه كان يعتقد أن احتمال هجوم ألماني غير منتظر . وعلى كل حال فإن لديه قوة كافية لمقاومتهم إذا اعتدوا على البلاد التي يحكمها .

ولكن ثورة رشيد عالي في العراق حدثت في ٢ إيار (مايو) سنة ١٩٤١ ، وفاوض الأميرال دارلان الألمان لكي يرسل ثلاثة أرباع المواد العسكرية ، التي تراقبها لجنة الهدنة الإيطالية إلى العراق ، ومنح الطائرات الألمانية حق النزول في المطارات السورية وغير ذلك من التسهيلات . وبرغم أن هذا الاتفاق لم يقره مجلس الوزراء الفرنسي فقد نفذ معظمه ، وأبلغت التعاليم الخاصة في شأنه إلى الجنرال دننز ، الذي بقى على وفائه وعهده لحكومة فيشي ، وأعضائه الطرف عن أعمال الألمان ، فأصبح بعد قليل في سورية نحو مائة طائرة ألمانية وعشرين إيطالية ، ومنها ما هو مصبوغ بالألوان العراقية .

وكان الجنرال دننز يهرب من الإجابة على الأسئلة التي يوجهها القنصل العام البريطاني ، ولا يعير إذناً صاغية للنداءات التي يوجهها زعماء فرنسا الحرة ،

فازدادت العلاقات سوءاً بين الفرنسيين من هؤلاء وأولئك في المشرق وبين الفرنسيين المؤتمرين بأمر فيشي وبين البريطانيين . وعطلت على وجه التقريب الصلات بين فلسطين وسورية ، ومنع سماع الإذاعات البريطانية ، وأعلن الفرنسيون أنهم على استعداد للدفاع عن ربوع الشرق ، كائناً من كان المعتدى . وفي ذلك الحين اتجهت اللجنة الفرنسية في لندن إلى تعيين الجنرال « دلامينا » لسياسة المشرق وقيادته ، وهو رجل كان رئيساً لأركان حرب الجيش الفرنسي في المشرق ، ومسيطرأ على ما يسمونه المكتب الثاني ، الذي أدار حركات الانتقال في الجزيرة واللاذقية والجبل ، وكان يمثل العسكريين الفرنسيين الذين يقاومون المعاهدة ، ولكن البريطانيين أيدوا اختيار الجنرال كاترو ، الذي كان يرغب تشرشل أن يحل محل الجنرال دوغول نفسه في رئاسة اللجنة الفرنسية كما أصر على تسميته مندوباً عاماً ، لا مفوضاً سامياً كما كان يريد الفرنسيون .

وكان الجنرال دوغول يلح في احتلال سورية ، ويتمسك بأن تقوم به القوى الفرنسية وحدها ، دون أن تساعد الجنود البريطانية . غير أن تجربة فرنسة الحرة في « دكر » وفشلها في تلك المحاولة ، لم تكن مما يشجع الحكومة البريطانية وقيادة الشرق الأوسط على قبول هذه الخطة لما قد ينشأ عنها من مخدورات سياسية وعسكرية .

على أن قيادة الشرق الأوسط التي دُعيت إلى حمل عبء جديد ، وهو مساعدة قوى فرنسا الحرة ، كانت تحمل أعباء كثيرة تكاد تنوء بها . فقد خرجت من البونان منهكة القوى ، وكان عليها حينئذ أن تدافع عن كريت وذلك قبل أن يحتلها المظليون الألمان ، وترسل النجادات إلى مالطة ، وتنجز احتلال الحبشة ، وتعزز موقفها في العراق .

وكان من المقرر أن تبدأ الحركات العسكرية في فجر الثامن من حزيران (يونيو) سنة ١٩٤١ . فوجه الجنرال كاترو دعوة إلى الجنود الفرنسيين في المشرق قائلاً أنه يدخل سورية باسم فرنسا ولأجل فرنسا . ولم يلتحق به إلا « الكولونيل كوله » الذي رفع إلى رتبة جنرال ، على رأس فريق من كتيبة الشركس ، فسبب ذلك نقمة سائر الضباط التابعين لفيشي عليه .

وفي التاريخ نفسه أُلقت الطائرات الحليفة على سورية ولبنان ببيانات الجنرال كاترو ، باسم فرنسا الحرة ، فرنسا ذات التقاليد المجيدة ، فرنسا الحقيقية ، وباسم زعيمها دوغول . وفي هذه البيانات وعد بإنهاء عهد الانتداب ، وضمان الحرية والسيادة للسوريين واللبنانيين ، الذين لهم أن يؤلفوا دولا منفردة ، أو دولة متحدة . وأشار إلى عقد معاهدة . « تكفل ، الاستقلال والسيادة » وتوضح العلاقات المتبادلة . « وذكر أنهم لا يسمحون بأن تسلم « الشعوب التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها ، إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ قسوة ، ولن تسمح بأن تسلم للعدو » ما لفرنسا من مصالح قديمة في الشرق . ثم أشار إلى رفع الحصر وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني ، إذ تعهدت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة بأن تبذل لكم جميع المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها ، وختم كلامه بقوله : لقد أزفت ساعة عظمى في تاريخكم ، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم ، تعلن استقلالكم .

وفي الوقت نفسه أذاع السفير البريطاني في القاهرة السير مايلز لمبسي (اللورد كلرن) بيانا ذكر فيه . أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته بأن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذي أعطاه الجنرال كاترو بالنيابة عن الجنرال دوغول واشترائها . وأضاف إلى ذلك ذكر ما تجنيه البلاد ، إذا أيدت الحلفاء وانضمت إليهم ، من الفوائد الكبرى في تجارتها وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني .

ولم ترق هذه الضمانة للجنة فرنسا الحرة ، وحاولت أن تعارضها وتتخلص منها ، ولكن البريطانيين أصروا على ذلك . فلم يسع فرنسا الحرة إلا القبول . وجدير بالذكر ، أن الجنرال كاترو تجنب ذكر بيان السر مايلز لمبسون (اللورد كلرن) في مذكراته التي بحثت عن معركة المتوسط وجمعت مئات الصحائف .

وقد أرسل المستر تشرشل حيثئذ برقية إلى الجنرال دوغول ، وهو واضع

نصب عينيه النواحي القلقة والطبائع المختلفة في الأمور التي يعالجها معه ، فتمنى النجاح للمساعي المبذولة في الشرق ، وأمل أن يكون في ذلك مرضاة له ، وبحث عن السياسة المقبلة للدولتين في الشرق الأوسط وبلاد العرب ، راجياً أن تسير في خطوط متشابهة ، وصرح بأن ليس لانكلترا مأرب خاص في الامبراطورية الفرنسية ، ولا تريد مطلقاً أن تجر فائدة لها من حالة فرنسا المحزنة .

ثم رحب بقرار الجنرال بمنح سورية ولبنان الاستقلال ، وأشار إلى الضمانة البريطانية ، وما فيها من قوة ، وأبدى حرصه على تجنب كل ما يهدد الاستقرار في المشرق ، واستنتج من ذلك وجوب صنع كل شيء مستطاع لتحقيق آمال العرب ورغائبهم^(١).

وما كاد يتم احتلال سورية ولبنان ، حتى بدأت مفاوضات صعبة بين وزير الدولة في الشرق الأوسط المستر أوليفر لعلتون وبين زعيم فرنسا الحرة الجنرال شارل دوغول في بيروت . فأكد الأول للثاني برسالة بتاريخ ٧ آب (أغسطس) سنة ١٩٤١ أنه ليس لانكلترا من مصلحة في سورية ولبنان سوى كسب الحرب ، وقد تعهدت فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان . ومتى أقر هذا التدبير الأساسي ، فإن بريطانيا تعترف بأن يكون لفرنسا في سورية ولبنان حق الرجحان بالنسبة لأية دولة أوربية أخرى . فأجاب الجنرال دوغول بنفس التاريخ أنه أخذ علماً بالتأكيدات التي قطعها له وزير الدولة مجدداً بما يتعلق بتجرد انكلترا عن كل غرض بسورية ولبنان ، واعترافها مقدماً بمكانة فرنسا الفضلى وميزاتها عندما تستقل هذه البلاد ، وفقاً للتعهد الذي قطعته لها فرنسا الحرة .

وفي التاسع من شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤١ . صرح المستر تشرشل مرة أخرى بأنه ليس للبريطانيين في سورية أي مطمع ، وأنهم على اتفاق تام مع حلفائهم وأصدقائهم الفرنسيين الأحرار بأن تمنح للسوريين الفرصة الطيبة

(١) مذكرات تشرشل باللغة الانكليزية الجزء الثالث صفحة ٢٨٧ - ٢٩٧

مذكرات الجنرال كاترو في معركة المتوسط ، الفصول ١٣ - ١٥ - ١٦ (بالغة الفرنسية)

ليتمتعوا فيها باستقلالهم وسيادتهم ، وليس من الضروري أرجاء ذلك إلى ما بعد انتهاء الحرب ، بل ينبغي أن تساهم سورية منذ الآن المساهمة العملية في السلطة التي كانت تمارسها فرنسا وحدها .

ثم ذكر اعتراف البريطانيين بما ينبغي أن يعود لفرنسا من الرجحان في سورية على سائر الشعوب الأوروبية وضرب مثلاً لهذه العلاقات الخاصة ، ما بين بريطانيا ومصر وما بينها وبين العراق ، ولكن عاد فأكد أن استقلال سورية يبقى الحجر الأساسى الأول في السياسة الانكليزية .

وبما قال تشرشل في خطبته : إنه لا بد لنا من تحقيق الضمانات والواجبات التي أخذنا على عاتقنا القيام بها نحو الشعب السوري ، وليست القضية حتى في أيام الحرب ، استبدال مصالح فرنسا بمصالح فيشى .

أشار الجنرال كاترو في مذكراته إلى هذه الفقرة وذكر كيف أنها كانت سلاحاً في يد الجنرال سبيرس يستعمله أنى أراد . وعقد فصلاً خاصاً لهذا السياسى العسكرى البريطانى ، الذى كان يمثل المستر تشرشل والذى عين في ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٢ وزيراً مفوضاً لبريطانيا .

دخل الفرنسيون الأحرار سورية ودخل معهم هذا الانكليزى الداهية ، وهو يحسن الفرنسية احساناً ليس وراءه منال ، وقد رافق تشرشل إلى فرنسا في الأيام الخطيرة التي كانت تنحدر فيها إلى التسليم والاستسلام ، فتكلم بكلام سجله له المستر تشرشل في مذكراته بإعجاب ، ثم كلفه بمهمة لدى دوغول بعد أن حمّله في طائرته إلى انكلترا . وما كاد الرجلان يشتركان في العمل حتى اصطدما واختلفا ، وتحول القائد البريطانى المعروف بميوله الفرنسية إلى مهمة جديدة في الشرق ، هذه المهمة التي كانت مظهراً من مظاهر التنافس البريطانى الانكليزى والتي استمرت إلى أواخر سنة ١٩٤٤ .

وكان الفرنسيون يشكونه إلى وزير الدولة في الشرق الأوسط وإلى القائد العام البريطانى وإلى وزارة الخارجية البريطانية نفسها . وقد ذكر الجنرال كاترو

أنه استفاد بدعائه من ضعف الفرنسيين السياسى والعسكرى والاقتصادى ، فسعى لاقصائهم عن الشرق الأوسط لتحل بلاده محلهم ، وكان على رأيه يتدخل فيما لا يعنيه ، ويعمل ما لا يطلب من ممثل دبلوماسى ، بل يتجاوز كل الصلاحيات والمميزات التى يتمتع بها نظراؤه . وانتهت الحرب الخفية التى دارت بين الفريقين باستقالة الجنرال سبيرس ، بعد أن قام بأداء مهمته ، ولا سيما فى أثناء الأزمة اللبنانية سنة ١٩٤٣^(١) .

وقد ظل الفرنسيون الأحرار يرتابون بنيات بريطانيا نحوهم ، وإذا كانوا أوثق بوزارة الخارجية فهم أقل ثقة بالعمال البريطانيين فى المشرق ، الذين ينافسونهم وينازعونهم . ويستعرضون حوادث التاريخ فيجدون فيها ما يؤيد مخاوفهم ، منذ نابليون الأول ، والمسيو تيير ، ونابليون الثالث ، إلى الحرب العالمية الأولى وإنشاء الحكومة العربية فى دمشق .

أما فى نظر البريطانيين ، فإن مصالح بلادهم فى الشرق الأوسط يمكن بيانها بسهولة ، فهى لم تتبدل إلا قليلا فى المئتي سنة الماضية ، ولا تزال اليوم كما كانت عليه أيام نابليون . إنها تعتبر الشرق الأوسط جسراً بين آسيا وإفريقية ، وطريقاً بين البحر المتوسط والمحيط الهندى . فهى تسلك فيه سياسة توافق مصالحها الامبراطورية ومراكزها الاستراتيجية ومواصلاتها مع الشرق الأقصى ، فتقاوم

(١) راجع الفصل الثالث والعشرين من مذكرات الجنرال كاترو التى أشرنا إليها .

لاحظت فى القاهرة وأنا متوجه إلى لندن ، فى أوائل سنة ١٩٤٥ ، أن الدوائر البريطانية المتصلة بوزارة الخارجية ، ليست مرتاحة إلى أساليب الجنرال سبيرس ، الذى هو شديد الوطأة على الفرنسيين بل على وزارة الخارجية نفسها . ولما وصلت إلى بريطانيا ، وجدت نفس الشعور فى دوائر الوزارة ، وجاءنى مرة رجل بريطانى يحمل إلى قطعة من رسالة بعث بها أحد السفراء إلى حكومته ، يحذرها من الجنرال سبيرس الذى يتدخل فى كل شئ ، ويريد أن يوكل إليه تدبير كل شئ .

لقد كان رأى الذى أفضيت به للناصحين والحذرين ، وهو قريب من رأى الحكومة السورية حينئذ ، أننا سنبتقى أصدقاء للجنرال ، مع التمسك بالمنهاج المستقل الذى اعتد أن فيه مصلحتنا ؛ وكنت حريصاً على الاحتفاظ بمودته ، متذكراً حسن صلاته السابقة مع رجال الحكم فى سورية ولبنان ، فأجيب طلباته وأبى رغباته ، وأستعين بأرائه أحياناً ، وأتجنبها أحياناً ، وأنقلها إلى المراجع السورية . وأولها ما تستحق فى نظرى من الاستحسان والنقد .

كل دولة معادية — بل صديقة — تريد أن يكون لها فيه رجحان عليها ، وقد كان وما زال لجغرافية الشرق الأوسط الشأن الأول ، حتى بعد اكتشاف البترول الذى زاد فى عظم خطره .

وهذه المصالح الدائمة هى التى أملت على بريطانيا فى القرن التاسع عشر خططها فى مؤازرة الحكومة التركية ، على علاقاتها وضعفها ، حذراً من أن تقوم مقامها دول أعز جانباً وأشد قوة . وفى القرن العشرين كانت أحداث جديدة تحكم على السياسة البريطانية بسلك الخطة التى تقضى بها الظروف المؤاتية أو غير المؤاتية ، وقد يكون الظن بأن بريطانيا ترسم خططها السياسية لمدة طويلة مبالغ فيه .

وأبلغ المستر تشرشل ما اتفقت عليها بريطانيا وفرنسا الحرة إلى الرئيس روزفلت ، وذكر أن الغاية منها دفع تدخل الألمان . وأبلغ الفرنسيون أيضاً الولايات المتحدة ما صنعوه فى سورية وطلبوا موافقتها عليه واقتفاء خطوات البريطانيين فيه . ولكنها تريت فى ذلك لأن لها حقوقاً منحتها إياها معاهدة سنة ١٩٢٤ ، التى عقدتها مع فرنسا فى شأن انتدابها على سورية ولبنان ، كما أن العلاقات لم تبرح قائمة بين الولايات المتحدة وحكومة فيشى ، غير أنها وجدت فى اعتراف بريطانيا بما لفرنسا من الرجحان ، وتأكيد الجنرال دوغول أن لفرنسا وضعاً مميزاً ومفضلاً فى سورية ، ما يسبب تعقيدات كثيرة وأموراً مجهولة تحب أن تستطلعها .

وكان تعبير الجنرال كاترو فى إعلان استقلال لبنان عن الوصاية الودية ، قد جعل الولايات المتحدة تمعن الفكر ، فأعلنت فى بيان رسمى فى ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤١ ، عطف الحكومة الأمريكية وشعبها على أمانى الشعبين السوري واللبناني فى التمتع بحقوق السيادة التامة . وأضافت إلى ذلك أن معاهدة سنة ١٩٢٤ منحت الأمريكين حقوقاً يجب أن تحافظ عليها حتى تعقد معاهدة جديدة . وبرغم مواصلة البريطانيين والفرنسيين السعى للحصول على اعتراف

رسمي، لم تخرج الولايات المتحدة عن خطتها، وظلت متربصة تنتظر تطورات هذا الاستقلال^(١).

(ب) خطوات متناقضة

كانت رغبة الجنرال دوغول كبيرة في إقناع الرئيس هاشم الأتاسي بالعودة إلى تسلم مقاليد الحكم، وكانت لديه أسباب كثيرة تحمله على الجنوح إلى هذه الخطة، وهي شخصية وسياسية وشرعية. فتذاكر معه في شتورة، ووكل إنجاز العمل إلى الجنرال كاترو لأنه على أهبة سفر، حتى يتفق وإياه على الشروط التي تقتضي ذلك.

ولم يكن الجنرال كاترو — كما قال في مذكراته — ينكر المزايا التي تؤهل الرئيس الأتاسي للقيام بأعباء الرئاسة، فقد خرج من الحكم ولم يزل متمتعاً بثقة أبناء البلاد واحترامهم، إلا أنه لا يشاطر الجنرال دوغول جميع آرائه في الأسباب التي تحمله على التمسك به.

وبعد المفاوضات الأولى التي جرت بين الرئيس الأتاسي وبين الجنرال دوغول والجنرال كاترو، انتدبني الرئيس لمقابلة الجنرال كاترو في بيروت، والبحث معه في بعض النواحي، فذكر لي أشخاصاً لتأليف الوزارة لم يكن من المنتظر اشتراكهم حينئذ في أوضاع الدولة الجديدة، ورأيت معلوماته لا تزال قديمة، ومعرفته بالتطورات التي حدثت ضئيلة. وشعرت بأن الفرنسيين المقيمين في سورية يبشونه آراءهم وخططهم ويشربونه إياها، فهو لا يكاد يخرج عنها. واطراؤه إياهم في مذكراته، دلني على صحة ما وقع في نفسي من تلك المحادثة، وقد ضرب موعداً لزيارة الرئيس الأتاسي في حمص والاتفاق معه.

وفي اليوم الذي قرر أن يقوم به في هذه الزيارة، عدل عن رأيه، وأرسل إلى الرئيس الأتاسي سيارته حتى يأتي إلى دمشق، وربما كان هذا العدول ناشئاً عن اعتراضات مدسوسة من بعض مستشاريه.

(١) مذكرات سكرتير الدولة كردل هل — الجزء الثاني صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

وقد ذكر الجنرال كاترو أنه عرض عليه استئناف الحكم طبقاً للأوضاع الدستورية التي كانت سنة ١٩٣٩ ، فوافقه من حيث المبدأ . وبعد عدة اجتماعات لم يمكن الوصول إلى نتيجة ، لأن الرئيس الآتسى لم يجبه على أسئلته إجابة توضح النواحي التي يريدها ، ومن ذلك تأليف الحكومة وبرامجها وموضوع المعاهدة وطريقة إبرامها ، والأساليب العملية للعلاقات بين الفريقين .

ولاحظ الجنرال أن الرئيس لا يريد أن يقضى أمراً دون الاتفاق مع أصدقائه السياسيين ، وهو ما لم يرتح له ، إذ كان يريد أن يتخذ خطوات مستقلة . كما أنه لم يجد لديه ما يريده في أمر المعاهدة ، لأن الرغبات السورية التي أعرب عنها ، ترمي إلى شيء جديد ، ينبغي أن يكون بطبيعة الأمر في مصلحة سورية ، فضلاً عن أن عقد معاهدة يستلزم تحديد الفريقين المتعاقدين . وقد كانت فرنسا الحرة في وضع دولي يبعث الشكوك في نفوس السوريين وسواهم ، من بعض الأجانِب .

لقد حضرت هذه الاجتماعات التي أشار إليها الجنرال كاترو ، وكنت أشاهد د كوله ، صديق الشيخ تاج الدين يرقب بعين حذرة وجلة ما يجري فيها . فكان يسرى عنه عندما يجد تفاوت وجهات النظر بزداد مسافة ، لأنه كان يعمل ليحكم الشيخ تاج سورية ويحكمها معه ، أو يحكمها بواسطته . وقد استوقف نظري أن الجنرال كاترو حدثت في ملاحظه حركة استنكار ، حينما بدأ الرئيس يذكر له أسماء الأشخاص الذين قد يختارهم لتأليف الوزارة . وكان الرئيس يصر على حكم ديمقراطي دستوري صحيح ، أما الجنرال فلم يكن قانعاً بذلك ، حتى أنه ضرب مثلاً بالحكم في أثناء الحرب في بريطانيا ونعتها بأمر الديمقراطية .

ووعده الجنرال كاترو الرئيس الآتسى بأن يرسل إليه محاضر الجلسات ولكنه لم يرسلها ، واتجه اتجاهها جديداً أقرب إلى ميول مستشاريه في دمشق . وتحديث إلى بعض الأشخاص السوريين ، وفي جملةهم فريق من المعروفين بسابق مما لاتهم لفرنسا . ثم تبادل بتاريخ ٢ ايلول (سبتمبر) رسالتين مع الشيخ تاج ، تسلم بموجبهما رئاسة الجمهورية من لدنه ، ولم يكن لهذا العمل وقع حسن

في سورية ولا في سائر أجزاء العالم العربي . بل ردد انتقاده فريق من زعماء السياسة في بعض الدول الحليفة ، لأن « رئيس الجمهورية » ، الذي يأتي عن هذه الطريقة ، لا ينظر إليه بأنه حائز على الأوصاف التي تؤهله ليحكم بلاده حكماً مستقلاً ، برغم ما كان يحتاج به بعض معاونيه من الحجج ويلقونه من الأسباب والمعاذير .

وقد أعلن الجنرال كاترو في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٤١ ، أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، ولا تخضع هذه الحقوق والمميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة .

ومن جهة ثانية فإن موقف سورية كخليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطباقاً تاماً على سياسة الحلفاء ، وهي بدخولها في الحياة الدولية تفتقر إليها الحقوق والواجبات المقصودة باسمها ، ويحق لها أن تعين ممثلين سياسيين لها حيث ترى أن مصالحها تقتضي بهذا التمثيل . أما في سائر البلدان الأخرى ، فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ، ومصلحتها العامة وحماية الرعايا السوريين فيها ، ويحق لها أيضاً أن تشكل قواتها العسكرية بموازرة فرنسا الحرة .

ثم ذكر أن سورية وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية ، وأن مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية ، سيعمل النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق ، بطريقة تضمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استبقاء الاستقلال الإداري والمالي الذي تتمسك به .

ثم بحث عن العلاقة بين سورية والدول الحليفة في أثناء الحرب ، وذكر أن قيادة الحلفاء تنصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصلحتها العمومية ، ولا سيما طرق المواصلات والمطارات ومنشآت الشواطئ ، بقدر ما تقتضيه

الضرورات العسكرية . وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الشؤون الاقتصادية ، وختم كلامه بالبحث عن ضرورة قيام معاهدة فرنسية سورية .

وهكذا بدأت الأوضاع الجديدة التي كان فيها بعض مظاهر الاستقلال لاحقاً ، واستمر الفرنسيون على عاداتهم في الحكم ، وإن كانت قد اعترفت باستقلال سورية دول عديدة . ولم تنقد الأمور انقياداً حسناً في الإدارة ولا في السياسة ، حتى أن الجنرال كاترو نفسه قال في مذكراته إنه لم تمض أشهر حتى وجد الشيخ تاج الدين غير متمكن من القيام بأعباء السلطة ، إذ هو يعرف دمشق أحسن معرفة ، ولكن المناطق السورية الأخرى تغيب عن عينه ، عدا أن العناصر الوطنية تتمتع بتأييد الرأي العام العربي في مصر والعراق . وذلك ما كان الشيخ تاج الدين محروماً منه ، وقد أراد أن يوطد مركزه بتأمين فوائد كثيرة للتجار عن طريق الاستيراد والتصدير بصورة لا تعد مشروعة ، وأراد استمالة الشعب بوضع سعر للدقيق يكلف خزينة الدولة نفقات كثيرة ، فأضعف بالأميرين نفوذ الحكومة ، من حيث أراد تعزيز نفوذه الشخصي .

وقد عهد الشيخ تاج الدين بتأليف وزارته الأولى إلى السيد حسن الحكيم بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ، وصدرت قبيل تأليف الوزارة مراسيم اشتراعية تحل محل النصوص الدستورية المتعلقة بكيفية نشر القوانين وإعادة النظر فيها ، وتحديد مسؤولية الوزراء وعددهم . وقد اختلف رئيس الوزراء مع رئيس الجمهورية ، بعد بضعة أشهر^(١) ، فتألفت وزارة جديدة برئاسة السيد حسني البرازي في ١٨ نيسان (ابريل) . ولم يمض إلا أجل قصير حتى وقع الخلاف

(١) عدد السيد حسن الحكيم في كتاب أرسله إلى الجنرال كاترو بمناسبة نقل منع جوازات السفر إلى السلطات السورية أهم الصلاحيات التي يتطلب حلها ، وهي : ١ - حصر حق التشريع بالحكومة السورية ؛ ٢ - تسليم الجمارك ؛ ٣ - ربط دوائر الأمن العام ؛ ٤ - إلغاء وظائف المستشارين ، وجعلهم بأقل عدد ممكن وتحديد صلاحياتهم الفنية ؛ ٥ - إلغاء وظائف ضباط الاستخبارات ؛ ٦ - ربط مصلحة العشار ؛ ٧ - مراقبة الصحف ؛ ٨ - تمثيل الحكومة السورية في قضايا الحدود ؛ ٩ - مراقبة الشركات ذوات الامتياز ؛ ١٠ - مخالفات الإعاقة ؛ ١١ - استثمار السكة الحجازية التي هي وقف إسلامي واستعادة إدارة الخط المذكور .

أيضاً بينه وبين الشيخ تاج الدين ، فتمعرض لأساليب الحكم ومناهجه في خطبة ألقاها في إحدى الحفلات العامة ، أعلن فيها وجهة نظر المعارضة . فعين خلفاً له السيد جميل الألشي في ٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٣ ، وبعد أيام قلائل لحق الشيخ تاج الدين بربه ، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً استراعياً ، تولى بحسبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة ، واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار (مارس) سنة ١٩٤٣ .

وبالرغم من أن الجنرال كاترو صرح في إعلان الاستقلال أن ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها في القواعد الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى محترمة مصونة ، فإنه لم يعرف في هذا العهد شيء من احترام هذه الضمانات ، وظلت الحريات مهددة . واستمرت «فرنسا الحرة» على نسق «حكومة فيشي» أو «حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة» ، تحكم الناس بالعنف والشدة وتأخذهم بالظنة والتهمة ، ولا تبالى ما تصنع في سبيل غاياتها وأغراضها .

(ح) الأوضاع الشرعية

في أوائل سنة ١٩٤٢ أخذ وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط ، والوزير البريطاني في سورية ولبنان ، يلحان على الجنرال كاترو المندوب العام للجنة الفرنسية ليقوم بإجراء انتخابات حرة في البلدين . وكان الرأي العام في مصر والعراق يؤيد ذلك ، فضلاً عن الرأي العام الدولي . وقد جرى حديث بين الجنرال كاترو وبين السيد مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء المصري السابق في هذا الشأن ، وعده الجنرال مؤتلفاً مع مطالب الوطنيين السوريين ، والكتلة الدستورية في لبنان .

وحاول الجنرال أن يدفع هذه المطالب بالعمل على إعادة الأوضاع التي كانت قبل الحرب في سورية ولبنان ، واقترح ذلك على اللجنة الوطنية الفرنسية فلم تتابعه في خطته ، وكانت الصعوبة خاصة في وضع لبنان . واستمرت المناقشات بين الانكليز والفرنسيين في هذا الأمر ، فكان يعمد

الفرنسيون إلى أساليب النسويف والتأجيل ، ويحتجون بضرورات الحرب ، حتى أن الجنرال دوغول خاطب مرة المستر د كيزي ، وزير الدولة بعنف قائلاً : ما شأنكم والانتخابات ؟ عليكم أن تهتموا بصد الجنرال رومل الذي أشرف على الاسكندرية ، وكان لهذه الكلمات التي نطق بها زعيم فرنسا الحرة أثر سيء في الدوائر البريطانية .

ومع ذلك فلم تجدد اللجنة الفرنسية مناصباً من الموافقة على إجراء انتخابات حرة في سورية ولبنان ، وأعلنت ذلك في قرارها المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٣ ، وعهدت إلى الجنرال كاترو بتنفيذه لدى عودته إلى الشرق . ولما عاد الجنرال كاترو بأمر القيام بمفاوضات عديدة ، أشرك فيها نائبه المسيو د هالو ، وتذاكر مع بعض زعماء الوطنيين الذين كانوا يسمعون أحياناً عبارات المجاملة ، بدون أن يطمئن كثيراً إليها ، وقد فكر أن يعيد إلى سورية مجلسها وأوضاعها كما كانت سنة ١٩٣٦ ، وقال في ذلك :

لم استطع في سورية أن اتفق مع رئيس الوطنيين هاشم الأتاسي ونجمهم الصاعد شكرى القوتلي ، على أن الرئيس الأتاسي وافق على تأليف حكومة مشتركة ، وعلى دعوة المجلس إلى اجتماع قصير ، وإجراء انتخابات بعد ذلك . وأن تكون العلائق بيننا في أثناء الحرب وفقاً لشروط معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه رفض أن يسلني كتاباً احتفظ به مكتوماً يوافق فيه على الشروط التي أعلنت بها استقلال سورية . . . ولا حاجة إلى القول أن هذه التحفظات من قبل الوطنيين يراد بها أنهم لا يودون الارتباط بشيء ، فأصبح كل اتفاق معهم لا ينطوي على غير المحذورات . وتوليت عنهم مراعاة حسن الصلات بهم ، ولعلّي قد أخطأت حينئذ في عدم مجاراتي إياهم في التحفظات التي أبدوها ، وربما كان ينبغي على أن أقبل مثلها منهم قبل ثمانية عشر شهراً . وهذه نقاط لا يمكن مناقشتها ، ومع ذلك فاني أعتقد أن الأشخاص الذين يعرفون تطرف الوطنيين الشرقيين وإصرارهم على تحقيق جميع مطالبهم ، يرون أنني حينما اتصلت بهاشم الأتاسي ورفاقه في الحزب ، الذين هم أكثر شباباً ، كان من العبث السعي لربطهم

ببلاد أصابها الوهن كبلادنا . إن تلك الوطنية لا توافق على تسوية إلا في حالة الضرورة ، وتكن في صدرها الدخائل المنطوية على الشبهات ، حتى تنهز فرص الحوادث ، وتتخلى عما وافقت عليه في ظروف غير ملائمة . وقد عرفت ذلك بريطانيا العظمى الظافرة القوية ، التي لديها وسائل إقناع وضغط إقتصادي حينما عجزت أن تحمل العراق على قبول المعاهدة الأخيرة التي عرضتها عليها ؛ كما أنها لم تستطع أفضل من ذلك في محاولة الوصول إلى تسوية مع مصر^(١).

وفي ٢٥ آذار (مارس) أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات : الأول يقضى بإعادة تطبيق الدستور السوري . والثاني ينظم السلطات . والثالث يعين السيد عطا الأيوبي رئيسا للدولة والحكومة . وأرفق هذه القرارات ببيان ذكر فيه أن بحمل الأحكام التي اتخذها ترمي إلى غاية أساسية وهي حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لا تحيز فيها ، ولأجل تحقيق ذلك فإنه ينبغي أن لا يكون للحكومة التي تشرف على الانتخابات صبغة سياسية . وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى ، منها العودة إلى الوضع الذي كان سنة ١٩٣٩ ؛ ولو أنه طبقت هذه الطريقة لكانت شرعية ، وكان بمقتضى الأوضاع الدستورية نفسها إرجاع السلطات السابقة التي كانت تتولى الحكم ؛ غير أن الرئيس الأتاسي رأى عندما استشاره في الأمر ، أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذي قد لا يعبر عن إرادة الشعب .

جرت الانتخابات في جو جديد ؛ وشعر السوريون أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التي تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده ؛ فاختاروا نوابهم ليسكونوا أمنا على القيام بمهمة عظيمة ، هي إنشاء أوضاع الدولة الجديدة الاستقلالية ، وإقامة النظم الحرة الديمقراطية وتوجيه الأمة إلى الغايات الرفيعة

(١) مذكرات كاترو ، معركة المتوسط ، الفصل الثامن والعشرون ، الفصل السابع والثلاثون

التي تقدر المصلحة العامة وتعزز شعور الدولة وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان . ولم يقع في البلاد السورية ما يصح أن يسمى بمعركة انتخابية وكان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين بصورة عامة .

وفي ١٧ آب (أغسطس) اجتمع المجلس النيابي وانتخب باجماع الآراء السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية^(١) ، كما انتخب السيد فارس الخوري رئيساً له ، وألف الوزارة الأولى السيد سعد الله الجابري ، وتعاقب على رئاستها السادة فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى آخر سنة ١٩٤٦ وهو عام الجلاء .

(١) ألقى رئيس الجمهورية على أثر انتخابه خطاباً ضمنه قواعد العهد الوطني الجديد ، وقال فيه : نحن نستقبل أموراً مختلفة متعددة ، يتوقف النجاح فيها على ثقة الشعب وتأييده واتحاد رجال البلاد وتضامهم في سبيل الغاية التي نريد لإدراكها ، والتي نجد فيها رغائبنا القومية الصحيحة كل ما يرضيها ويطمئنها ، وإنني لا أشك طرفة عين أن الشمس التي طالما ترقبتنا لإشراقها تدنو إلينا رويداً رويداً . وأن بلادنا التي لم تقصر في بذل أو جهد ، ستأخذ مكانها الذي تطمح إليه بين الشعوب . فعلينا أن نعد أنفسنا للعمل العظيم الذي سيكون شعارنا لنا في كل يوم يتجدد ، وأن نسير في طريق واضحة نيرة نقوم فيها بواجباتنا كما ندافع عن حقوقنا ، لأن الواجب هو العنصر الأول للحق ، الذي يطالب فيه كل فرد كما تطالب كل أمة . وليس في طاقة شعب صغير كان أم كبيراً ، أن يعيش في هزلة وانفصال ، بعد أن تشابكت في هذا العصر مصالح الشعوب ومنافعها ، وامتزجت غاياتها ومقاصدها .

وختم خطابه بهذه الكلمات : لقد لاحت تباشير العهد الجديد في أفق الأمل والرجاء ، فلنعمل جميعاً على خدمة هذا الوطن الذي نكرمه ونحبه ، ونحيا في ظلاله وأضيائه ، والذي هو ميراثنا المشترك ورمز اتحادنا ، وعنوان سلطانتنا ، ولنعمل جميعاً لكل فرد من أبنائه ، ولكل جزء من أجزائه حتى يصبح كالعقد النظيم في تماسكه وتناسقه ، وحتى تصبح حكومة الشعب التي نرجو تأسيسها على أفضل القواعد بحق للشعب ومن الشعب .

٢ - مراحل الاستقلال الأخيرة

(١) - سورية والجامعة العربية

كانت الجامعة العربية فكرة مبهمة قائمة على خيال سام تحدو إليه ذكرى نهضة العرب العظيمة ، التي قاموا بها قبل ثلاثة عشر قرنا ، فانتشروا في أقطار الأرض ، واتجهوا نحو الشمال والغرب والشرق ، وبرهنوا على ما يستطيعون صنعه ، وكانهم دفعوا إلى غاياتهم بعوامل خارقة .

ولما تلقى العرب المحدثون مذاهب الغرب وتتبعوا خطواته ، ثارت في نفوسهم آراء جديدة ، وكانت مبشرات النهضة عندهم كما هي عند غيرهم ، الآداب والعلوم والفنون والسياسة . فتطوروا أطواراً شتى فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، مدت ظلالها في أرجاء العالم العربي وتغلغلت في أقصى طبائعه ، وقد سبقت بلاد الشام غيرها في نشر هذه الفكرة السامية ، والسعى لتكوين وجدان قومي يعتمد على حب الوطن الذي هو حب الخير العام للشعب ، ويجدد ذكرى ماضى كبير وشعور مستقبل قريب . وظلت بعض الأقطار العربية التي ضاهت الشام في اقتفاء آثار الحضارة ، والطبع على غرار الأمم المتقدمة ، قليلة العناية بتعزيز الدعوة العربية والعمل لتأييدها . كما ظلت أقطار عربية أخرى مقيمة على تقهقرها غافلة عما يمر بها ، متمسكة بأساليبها ، لا تشتمل نفوس أبنائها إلا على عاطفة قومية غامضة . وقد سارت فكرة إحياء الدولة العربية مبدأ القوميات ، الذي انتشر أيما انتشار في القرن التاسع عشر ، وكان من المتوقع أن تعين الحرب العالمية الأولى على تحقيق جزء كبير منه ، فتتألف على الأقل الدولة العربية في آسيا . ولكن أطماع الدول المستعمرة حالت في الدرجة الأولى دون إدراك هذه الغاية ، وساعد على ذلك حرص بعض الشعوب العربية على أن تحيا حياتها الخاصة .

على أن محالفات دولية عديدة ، ومعاهدات لتوثيق الصلات المختلفة بين دول لا تمت إلى أصول واحدة ولا تنطق بلغة واحدة ، وليس بينها ما بين العرب من منافع متماثلة ، ومصالح متشابكة ، وشرائع متقاربة وحوزة مشتركة لذكريات

حافلة موروثة ؛ جعلت العرب ، ولا سيما في الشام والعراق ، يرون أن اتحاد الدول العربية ، ليس ضرباً من الأوهام وحلماً من الأحلام ، بل ينبغي أن ينظر إليه كأنه من أساليب السياسة الواقعية التي ينبغي أن تحدد لها المراحل ، وتذل العقبات وتمهد السبل (١) .

فلما جاءت الحرب العظمى الثانية ، شعر العرب مرة أخرى بأمل يشوبه يأس . ولكن تطورات الحرب ، وشمولها أقطار الأرض ، وتنافس الدول فيما بينها ، واهتمامها بالشرق الأوسط الذي هو وحدة طبيعية وتقليدية ، ومركز جغرافي عظيم يصل بين قارات عديدة ، ويسيطر على طرق ومواصلات كثيرة وفيه قواعد عسكرية وبحرية وجوية ، ومصادر ثروات ومواد أولية عظيمة ، جعلت الآمال تخطو خطوة جديدة في سبيل تحقيق الوحدة العربية .

وقد صرح المستر إيدن قبل الاحتلال الفرنسي لسورية ، بأن بلاده تنظر بعين العطف إلى ما قد تقوم به البلاد العربية من تعزيز روابطها الاقتصادية ، حتى أن الجنرال كاترو نفسه تأثر بالشعور العام ، فأشار في بيانه الأول الذي خاطب به السوريين واللبنانيين ، إلى أن لهم أن يؤلفوا دولة واحدة إذا شاءوا . ولكن لم يدع أبناء الدولتين يعملون شيئاً لتحقيق ذلك . وفرنسا في مختلف أدوارها لم يكن همها إلا الحكم الفرنسي ومصالحه ، وهي تعتقد أن سياسة التفريق والتجزئة أفضل وسيلة لتمكينه وتثبيتته .

وقد استقبل العرب في مختلف أقطارهم باغتياب كثير ، مباشرة الحكومة المصرية مشاورات الوحدة مع زعماء العرب . وما كادت سورية تنشئ أوضاعها الاستقلالية حتى دعيت لتقوم بنصيحتها في هذه المشاورات ، فتوجهت إليها بكل ما تشتمل عليه نفوس أبنائها من حماسة للفكرة العربية ، وكان معظم زعماء العهد الجديد الذين عرفوا مصر من قبل وشاهدوا هذا الاتجاه فيها أكثر الناس ابتهاجاً . وفي أثناء المباحثات التي جرت في الإسكندرية أوضح رئيس الوفد السوري السيد سعد الله الجابري فكرة السوريين ودعوتهم إلى الوحدة العربية الشاملة ، واعتقادهم بالوحدة السورية التي تؤلف بين ربوعها ، على أن تكون دمشق عاصمتها ، والجمهورية نظام الحكم فيها .

ولما آن توقيع بروتوكول الجامعة العربية في الإسكندرية ، واقترح بإطلاق اسم الجامعة على هذه الهيئة الدولية الجديدة ، بذل الوفد السوري جهد طاقته لتكوين روابط الدول العربية أشد وثوقاً وأكثر انسجاماً وأمتن عرى ، كما صنع في اثناء المشاورات الماضية فاقترح أن يكون تأسيسها على قواعد حلف اتحادى وأن تسمى بهذا الاسم ، وصرح بأن سورية لا تقصر في بذل جزء من سيادتها القومية في سبيل هذه الغاية وحدها . ولكن معظم ممثلى الدول العربية ، عارضوا بصراحة هذا الاقتراح ، ووافقوا على تسمية الجامعة وتوقيع البروتوكول في أسسه التى أعدت له^(١).

وقد تلقت المحافل السياسية بشعور متباين إنشاء جامعة الدول العربية وتوقيع ميثاقها . فأيدت بعض الدوائر ارتياحها ، مؤمنة أن تعين على انتعاش الأفطار العربية وازدهار ربوعها وتعاونها في سبيل المحافظة على استقلالها وسيادتها والسهر على مصالحها المشتركة ، وإخضاع العداوات التقليدية لمقتضيات الخير العام ، وتسوية الخلافات القائمة بين بعض البلدان تسوية تلتئم مع مصلحة البلاد العربية جميعها لا مع مصلحة بلد واحد .

(١) قدم السيد سعد الله الجابرى رئيس الوفد السوري فى اجتماع ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٣ فى أثناء مشاورات الوحدة العربية مذكرة بسط فيها وجهة النظر السورية فى شأن الوحدة السورية والوحدة العربية فقال : « كنا دائماً نطالب بأن يكون لبنان بالنسبة إلى سورية فى وضع طبيعى ، فيما أن تكون الصلات بيننا وبينه قائمة على أسس الاتحاد ، ولما أن نرد إلى سورية الأجزاء التى انتزعت منها ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل ، ولكن الآن وقد أخذ يتخلص من كل نفوذ يعترض سبيله ، وبحول دون ممارسته لخصائص الاستقلال والسيادة وصلاحياتها ، فإننا رأينا أن نهج خطة جديدة ، فنقيم الصلات بيننا وبينه على قاعدة التعاون وتثبيت الاستقلال وتسوية المشكلات التى أحدثها الماضى بالتعاون والاتفاق [وقد اتخذ قرار خاص فى شأن لبنان فى بروتوكول الاسكندرية أيدت فيه الدول العربية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بمحدوده الحاضرة بعد أن انتهج سياسة استقلالية ، وذلك فى ٧ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٤] ثم بحثت المذكورة عن الحرس على لإزالة التجزئة التى أوجدتها القوة الغالبة والمطامع الدولية والمنافسات السياسية ، حتى يتحقق الاتحاد الذى تنشده سورية ، ونطمس آثار تلك الظلامات التاريخية التى مزقتها وعاقبت سيرها ونحوها . وانتقلت المذكورة بعد ذلك إلى البحث عن الوحدة العربية ومداه وأداة تحقيقها ، فأكدت رغبة سورية فى إنشاء اتحاد عربى يشمل التعاون السياسى والتعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى . وأنها تؤثر أقوى أداة له وهى الحكومة المركزية ، أو نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف . وأن يضم الاتحاد مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية =

على أن خصوم العرب كانوا يتكهنون على فكرة الجامعة العربية ، ويعتبرون

والبن ولبنان وفلسطين وشرق الأردن . أما الأقطار العربية المحمية أو بعض الأقطار في شمال إفريقيا ، فلا شك أنه ينبغي أن تمد لها يد المعونة ، وأن تؤازر في رفع مستواها وتكوين وجدانها القومي . وجاء في المذكرة أن الحرب العظمى الماضية (سنة ١٩١٤) أطلقت البلاد العربية من عقابها ، وحقت آمالا كثيرة لأجزاء منها . وفي هذه الحرب (١٩٣٩) وضعت قضية البلاد العربية مرة ثانية موضع البحث في ظروف أكثر ملاءمة ، فوجهت إليها الأنظار وتحدث كثير من رجال السياسة عن تعاونها السياسي والاقتصادي الذي يتوقع حدوثه ويتوقف القيام به على أنها قبل كل أحد . وإذا كانت السياسة الدولية بعد تلك الحرب ، قد حالت دون تحقيق هذه الأمنية العزيزة للأقطار العربية التي انفكت عن الدولة العثمانية ، فعسى أن ينجلي السلم الذي يراد تأسيسه عن بلوغ ما تريده البلاد العربية من تعاون واتفاق وإقامة اتحاد نظامي بينها ، فهي وإن افرقت حيناً من الزمن ، فقد أحكمت علاقتها وروابطها حقائق الحياة المؤسسة على العوامل الجغرافية والتاريخية والعنصرية واللغوية .

وختمت المذكرة بإيضاحها بهذه الكلمات :

« لا يسع الذين يحملون عبء المسؤولية في ديار الشام ، إلا أن يعربوا عن شعور بلادهم وأمانها بالدعوة الصريحة إلى اتحاد البلاد العربية والقيام بكل ما يستطاع في سبيله ، ونحن لا نريد أن نقنع باليسير من مجهودنا ، ولا ن نكتفي بآمال ضعيفة متضائلة ، مقتصرة على حدودنا الصغيرة ، بل نريد أن نشاطر في إنشاء عالم كبير حافل بالآمال الجسام ، التي يحققها الاتحاد ويعززها التعاون ذلك هو العالم العربي ، الذي يسمو مرة أخرى لإعلاء شأنه ، ويتطلع إلى إدراك المنزلة العريقة التي يساعده على نبيلها تاريخه وطبيعة بلاده ، وكثرة سكانه وسعة أرضه المتصلة بعضها ببعض ، ومكانه الذي خصه الله به بين الشرق والغرب » .

وقد ألقى رئيس الوفد السوري السيد سعد الله الجابري أيضاً خطبة في الاجتماع الكبير الذي تكلم فيه رؤساء وفود الدول العربية الذين أموا الاسكندرية في سنة ١٩٤٤ فوقعوا « البروتوكول » وأعدوا العدة لل مؤتمر العربي ؛ فأيدت هذه الخطبة ما ورد في مذكرة السنة السابقة ، وأشارت إلى صلات الإخاء الدائم التي لا تنفصم عراها بين الأقطار العربية ، التي يكتفي ببعضها في توثيق الروابط بين الأمم ، فسكف بها مجتمعة متراسة .

وما ورد فيها :

« فالشام التي تحمل إلى هذا الجمع الحافل أمانها وآمالها لا تزال منذ القدم ، عاملة على خدمة القضية العربية ، قد هيأت نفسها لتقوم بما يتطلب منها المجهود الرقي بإيثار واختيار ، فتبذل كل ما تدعى إلى بذله لتحقيق الغاية العظمى التي تسعى وراءها الأقطار العربية لتؤلف وحدة قوية متماسكة في السلم والحرب ، لا يستطيع أي جزء منها أن يعيش بمعزل عن صاحبه ، وإذا كانت هذه الأمنية في مصلحة الدول العربية ، فهي من غير شك في مصلحة سائر الدول التي يهملها أن يسود السلام والأمان ، في بلاد كانت مصدر حكمة وثقافة وركنا من أركان الحضارة . هذه الأمنية التي كانت في الماضي ذات صبغة معنوية أصبحت الآن حاجة ملحة بعد أن رأينا الظروف التي تسكنف العالم ، وشهدنا حاجة الأمم إلى التعاون والنظام ، كبيرة كانت أم صغيرة ، هذه الأمنية التي تشتمل على مثلها شعوب ودول لا تمت بالروابط التي يمت بها بعضنا إلى بعض ، ولكنها تريد أن تستمد منها زيادة القوة والمنعة ، فإذا كانت لها سبيلا لبلوغ ذلك ، فهي لنا ضرورة من ضرورات الحياة وسبب من أسباب البقاء . »

تحقيقها من الأمور التي هي أقرب للخرافات منها للحقائق ، بسبب ما بين دولها من اختلاف وتناوب ، وما بين طبقاتها من تنازع وتفاوت ، ويعدون الصورة التي ترسم الدول العربية هيئة متماسكة من الأوهام الخطرة ؛ وعلى كل حال فقد كان الرأي الوسط أن الجامعة العربية تجربة ، وأنها بهذا المعنى تحمل ما في كل تجربة سياسية من أخطار ومصاعب . وكان لإنشائها مغزى كبير في الشرق الأوسط لأنها متصلة متقاربة ، تسير جنباً إلى جنب مع قواعد السلامة التي كانت تنشده الشعوب الحصول عليها بعد نهاية الحرب . وهي فوق ذلك تعتمد على عاطفة متغلغلة ، متأصلة في نفوس أبناء البلاد العربية وتخرجها من حيز الخيال إلى مجال الخطط السياسية العملية ، وإن كانت لا تزال بعيدة عما ينبغي أن تصل إليه في إدراك رغائبها القومية .

(ب) أزمة لبنان واستلام المصالح المشتركة

جرت مفاوضات بين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية حول استلام المصالح المشتركة واستثمارها ، وقدمت الحكومتان السورية واللبنانية مذكرة إلى المسيو هلولو الذي خلف الجنرال كاترو ، فاستمهلها عشرة أيام ريثما يتسنى له حمل هذه المذكرة إلى الجزائر عاصمة الدولة حينئذ ، وكان الفرنسيون لا ينقطعون عن المساومة في أمر تسليم هذه المصالح ، عسى توافق سورية ولبنان على عقد المعاهدة التي أصبحت غاية الغايات عند الفرنسيين ، ليجدوا بواسطتها وسيلة للبقاء في هذه الأقطار .

ولكن المسيو هلولو وقع في خلاف مع الحكومة اللبنانية حول تعديل الدستور اللبناني وإلغاء التحفظات الفرنسية فيه ؛ فلبجاً إلى الخطة المألوفة عند الفرنسيين إذا وقعوا في مأزق ، وهي اللجوء إلى العنف ، فاعتقل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء السيد رياض الصلح وبعض الوزراء والنواب ، وعين الأستاذ أميل اده ليقوم بأعباء الحكم . كان لهذا الحادث وقع عظيم ليس في العالم العربي وحده ، بل في الأوساط

= واستمرت الحكومات السورية المتعاقبة ووفودها على هذه الخطة والدعوة إلى تعزيز الجامعة العربية وتوثيق عراها .

الدولية ، ولا سيما الانكليزية والأميركية . فردد المستر تشرشل في مذكراته والمستر كردل هل سكرتير الدولة هذا القول : « ما لهؤلاء الفرنسيين بينما يستعبدون العدو إذا بهم يحاولون استعباد غيرهم » . وقد رأى المستر تشرشل أن يعالج الخلاف مع دوغول نفسه ، فطلب إعادة الحرية إلى الرئيس اللبناني ومؤازريه ، واستئناف أعمالهم كما كانت قبل اعتقالهم ، وكذلك إعادة المجلس كما كان في شؤونه القانونية والنظامية . وفي حالة عدم تنفيذ هذه الشروط — قال المستر تشرشل — تحتم علينا أن نلغى اعترافنا بلجنة التحرير الفرنسية ، وأن نمنع تسليح الفرنسيين في أفريقية الشمالية . وأرسل تعليمات إلى الجنرال ولسن ليأخذ أهبطه حتى يحتل لبنان ويعيد النظام على أيدي الجنود البريطانيين . وأضاف المستر تشرشل إلى ذلك أن هذه الأحداث أبطت أثراً في العلائق بيننا وبين فرنسا الحرة والجنرال دوغول ، وكانت نتيجة ما بذل في غضون سنة من جهود لتوحيد السياسة التي تتبع بروح الرفاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا الحرة باعثة لليأس والأسف^(١) .

أما موقف الولايات المتحدة فقد أشار إليه المستر كردل هل في مذكراته بقوله : إن عمل الفرنسيين في لبنان سيولد في العالم شبهات عظيمة حول تصريحات جميع الأمم المتحدة وما فيها من صدق . وأن حكومة الولايات المتحدة لتأبى أن تسمح لنفسها أن تشترك بأية حال في مثل هذه الأعمال « الارهابية » وقد أئذر الفرنسيين بأن حكومة الولايات المتحدة ستتخذ جميع التدابير التي يقتضيها الموقف إذا لم يعدلوا عن خططهم ، وهي تؤيد جميع ما تقوم به بريطانيا من مساع بل قد تتجاوزها^(٢) .

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) قدم وزير الدولة المستر كيزي مذكرة إلى الجنرال كاترو ، وكان معه الجنرال سبيرس ، تصر على تبديل المسيو « هالو » وتنفيذ المطالب التي ذكرها تشرشل ، وحددت الساعة العاشرة من يوم الاثنين

(١) مذكرات تشرشل — الجزء الرابع ، صفحة ١٦٤ — ١٦٥ ، (٢) صفحة

١٥٤٠ — ١٥٤٧

(٢) مذكرات كردل هل صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) موعداً نهائياً لإطلاق الرئيس والوزراء . وإذا لم يتم ذلك ، فسيترك اعتقالهم على أيدي الجنود البريطانيين ، وتعلن الأحكام العرفية وتسلم الأمور إلى القيادة العسكرية البريطانية . فأجابهم الجنرال كاترو أن لجنة التحرير الفرنسية قررت استدعاء المسيوهللو ، وأنكر حق البريطانيين في التدخل في الأمور الأخرى ، ومع ذلك فقد أبلغ « حكومة الجزائر ، ما جرى ، وتبادلا البرقيات حتى استقر في آخرها الرأي على سائر المطالب . وكانت اللجنة الفرنسية تميل إلى التشدد ، ويدفعها إلى ذلك فريق من اللبنانيين ، بخلاف الجنرال كاترو ، الذي لم يكن يشاركهم في آرائهم .

وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) زار وزير الخارجية السورية الجنرال كاترو ، وأبلغه تضامن سورية مع لبنان ، وطلب أن تعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحوادث ، حتى تهدأ النفوس التي استولى عليها من القلق ما قد يؤدي إلى نتائج خطيرة ، وقد ذكر الجنرال أنه لم يكن يجهل ما يعنيه هذا التبليغ ، إذ خرجت الحكومة السورية عن تحفظها بعد أن عرفت نبأ الإنذار البريطاني .

وفي الواقع أن الحكومة السورية فوجئت بأحداث لبنان ، فاستمرت على مراقبة الموقف من جميع نواحيه ، ولم ينقطع اتصالها بالبريطانيين . وقبل حلول موعد الإنذار نحى هللو ، وخلفه شاتنيون ، الذي كان يقوم بوظيفة سكرتير عام ، وأطلق سراح الرؤساء والوزراء والنواب ، وعادت الأوضاع إلى ما كانت قبل الحوادث ، ونال لبنان ما أراد من تعديل دستوره ورفع رأيه الجديدة .

جرت بعد ذلك مفاوضات في دمشق حول استلام الحكومتين السورية واللبنانية المصالح المشتركة، التي كانت تمارسها فرنسا باسم الدولتين. وعقد اجتماع في قصر الرئاسة كان فيه إلى جانب رئيس الجمهورية رئيسا الوزارتين السورية واللبنانية ووزيرا خارجيتهما وماليتهما والجنرال كاترو ومعاونوه . ووقع

المجتمعون ، بعد مذاكرة طويلة ، على البلاغ الآتي بتاريخ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٢ :

تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بالمهمة وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمهما . وتلتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة منذ أول كانون الثاني (يناير) القادم ، وستكون الأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات موضع اتفاقات خاصة^(١) .

(١) جرت قبل هذا الاجتماع العام محادثات بين الفرنسيين والسوريين كل على حدة ، وهذه خلاصة ما دار في الاجتماع الذي عقد في رئاسة الجمهورية وحضره الجنرال كاترو ومعاونوه ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية السوريون .

ذكر الجنرال كاترو في مستهل حديثه أن اللجنة الفرنسية كانت ترغب الوصول في الشؤون السورية إلى حل نهائي عن طريق المعاهدة . ولكن الرئيس أشار في حديث سابق معه إلى المصاعب التي تعترض الآن عقد معاهدة ، ولذلك فإن اللجنة مع أسفها لعدم التمكن من تحقيق هذه الغاية لا تقبض برأيها وهي منقادة إلى شعورها العملي ترضى بعقد اتفاقات لتأمين تسيير الأمور . ثم أخرج قائمة تتعلق بالمصالح المشتركة والصلاحيات التي تمارسها السلطات الفرنسية والقضايا التي تنشأ عن حالة الحرب ، مثل حراسة الأموال الأجنبية والتعقيم والدفاع السلي الذي تقوم به الإدارات المدنية والمصالح المشتركة التي هي على نوعين منها ما يرجع بعد اتفاق التقسيم لسلطة دولة على حدة ، ومنها ما يبقى لإدارة المصالح المشتركة .

(أ) ما يتعلق بالدولتين :

١ — مراقبة الشركات ذوات الامتياز ، مياه بيروت ، الكهرباء والترامواي في بيروت ، المياه والكهرباء والترامواي (حلب) ، الكهرباء والترامواي (دمشق) ، الكهرباء (حمص ، حماة) القنارات .

٢ — مصلحة البارود والفرقعات وفي جملتها رخص الصيد ورخص حمل السلاح .

٣ — الدفاع السلي .

٤ — مراقبة السيارات والكاوشوك .

٥ — مراقبة المعادن .

(ب) ما يتعلق بإدارة المصالح المشتركة :

١ — المصالح المالية ، وكالة الخزينة ، مصلحة التبغ

٢ — الجمارك .

٣ — المصالح الاقتصادية وتتصل بها شؤون الإعاشة .

٤ — الأشغال العامة .

وقال الجنرال كاترو في مذكراته بعد أن بحث هذا الاتفاق : لقد أصبحت
الآزمة منتهية ، ولكن نهايتها كانت أن تخلينا عن كل ما بقي لنا من سلطات
انتدائية ، بل إننا اعترفنا ضمناً باستقلال سورية ولبنان .

وقد اتفق السوريون واللبنانيون على تأليف مجلس أعلى للمصالح المشتركة

٥ — البرق والبريد — وفيه جزء سوري وجزء لبناني .

٦ — الآثار وفيها الأذن والرخص بالتجريح والبيع ، والأفضل أن تبقى مشتركة .

٧ — الموظفون .

٨ — المصالح التشريعية والإدارة الدولية لحماية الملكية الأدبية والمالية .

٩ — المحجر الصحي .

١٠ — سكك الحديد وهي ذات علاقة بالشؤون المالية والمراقبة العسكرية .

١١ — مرفأ بيروت الذي هو كالسكك الحديدية .

١٢ — محكمة الخلافات التي تتألف من فرنسيين وسوريين ولبنانيين .

١٣ — الوقف .

١٤ — المحجر الصحي ، وقضيته دولية تشمل الحدود القائمة من رومانية إلى الحجاز وحماية
هذه البلاد من الأوبئة والطواعين . وهو يتعلق بالجيش والحجاج ، وترتب عليه مسؤولية
عظيمة وبحسن بقاؤها مشتركة .

١٥ — الإدارة والتشريع .

أشار الجنرال كاترو إلى الاتفاق السوري اللبناني ، وما أعطى فيه المجلس الأعلى من صلاحيات
تبلغ حد الإفراط ، ولا بد لتحديد ذلك من قوانين تصدر عن المجلس التشريعي ، وعلى كل حال ففي
استقلال التشريع عن الإدارة مصلحة وضمان .

ثم ذكر الجنرال مصالح غير التي استعرضنا ذكرها ، منها ما يتعلق في معرفة الأحوال الجوية
(رصد كسارا) والشؤون الاجتماعية والاستطلاعات وإدارة الاقتصاد الحرقي ومراقبة القطع ،
ومصفاة البترول في طرابلس (التي كانت قد اشترت من أموال المصالح المشتركة وسدد الفرنسيون
قيمتها منهم) ، وحراسة أموال الأعداء ومراقبة المواد المشتملة ، والمحاكم المختلطة . وتكلم بعد
ذلك عن مراقبة الأمن والبدو والحدود والأجانب . وأراد الجنرال أن يقسم مخافر الحدود السورية
إلى قسمين : القسم المتعلق بحدود العراق وشرقي الأردن ، والقسم المتعلق بالحدود الشمالية . إذ أن
هناك اتفاقاً بين تركيا وفرنسا ، وتركيا لم تعترف حتى الآن باستقلال سورية ولبنان . ولذلك فإنه
ينبغي أن تكون مخافر الحدود الشمالية بيد الفرنسيين وبشترك فيها مندوبون سوريون يعكس
سائر المخافر . ثم بحث عن مراقبة الأجانب ولا سيما الذين تقع عليهم شبهات الجاسوسية ممن
يرتادون البلاد ، قال الجنرال : يمكن استلام هذه المصالح حالا ولكن لا بد من الوقت اللازم
لتأمين الانتقال ، ويمكن أن يتم في بدء السنة . وقد اعترض الرئيس والوزراء السوريون على
بعض الآراء التي أبداهها الجنرال كاترو في أمر الجيش والحرس السيار والحدود التركية ، ومراقبة
البدو والميرة والأمن العام ، والبنك السوري ، وحقوق سوريا وصلاحياتها في كل ذلك .

وكان موضوع الموظفين يتردد كثيراً على لسان الجنرال كاترو ، وقد شكر الرئيس موافقته على
استبقائهم إلى نهاية الحرب حتى يتيسر نقلهم إلى بلادهم .

يجتمع ستة أشهر في دمشق وستة أشهر في بيروت . وانتقلت إليهم تلك الصلاحيات فأصدروا بياناً مشتركاً مع الفرنسيين في ٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٤ جاء فيه :

عملاً بالاتفاق المعقود في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٣ مع الجنرال كاترو، مفوض الدولة المكلف بمهمة، جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة، فتم الاتفاق على وضع إدارة كافة هذه الدوائر، التي انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية، تحت سلطتهما وحدهما . وبعثت وزارة الخارجية السورية بتاريخ اليوم نفسه مذكرة إلى ممثلي الدول العربية والأجنبية وأرفقتها قائمة تتضمن الاتفاقات التي عقدت بين الجانبين السوري والفرنسي، والتي بموجبها استلمت حكومة سورية عملياً وبصورة نهائية جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها باسمها السلطات الفرنسية وقالت : تنتهي بهذا الاستلام العملي مرحلة المفاوضات التي بدأت بتوقيع اتفاق ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٤٣ بين الجانب السوري واللبناني من ناحية والفرنسي ممثلاً بشخص الجنرال كاترو من ناحية ثانية، فاستكملت بذلك سورية أسباب استقلالها وأصبحت سيادتها على أراضيها أمراً حقيقياً .

وبعد حوادث العدوان رفضت الحكومة السورية كل اتصال بالفرنسيين ، وجاء الكونت استروروغ يحمل مقترحات جديدة تتعلق بتسليم القطع الخاصة وانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية معاً ، فلم يستطع مفاوضة دمشق وإنما استطاع أن يبحث مع اللبنانيين .

وكان الفرنسيون يحتفظون بالقطع الخاصة لغايتين : الأولى أن تكون القوة باقية في يدهم ، والثانية أن يتخذوها سلاح مساومة للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية ، فلما تنازلوا عنها ، جاء هذا التنازل بعد فوات الزمن . على أنهم لو قاموا بهذا العمل من قبل لما كان من المنتظر أن يؤثر تأثيراً أساسياً في خطة الحكومة السورية ، التي كانت مصممة على أن لا تعقد معاهدة

مع الفرنسيين ، أو تعترف لهم بأى وضع ممتاز ، وهو ما كانوا يسعون لتحقيقه (١) .

بقيت ناحية خطيرة وهى تتعلق بالنقد الذى كان يصدره البنك السورى وما يتصل بذلك عن شؤون مالية بين فرنسا وسورية ، وقد جرت فى شأنها مفاوضات فى باريس سنة ١٩٤٧ ، اتخذت سورية فيها خطوة أقرب إلى استقلال

(١) تذاكرات الحكومة السورية مع الجنرال بينه المندوب الفرنسى العام الجديد من ناحية ومع الجنرال هولز والجنرال سبيرس ومستشاره السياسى المستر لاساس فى موضوع الجيش السورى ، وقد اقترح البريطانيون صيغة جاء فيها بأن الحكومة السورية راغبة فى أن تشاطر بالجهود الحربى الى جانب الأمم الحليفة وهى تضع جيشها تحت تصرف هذه الأمم إلى أن تنتهى الحرب ، وذلك بعد استشارة القائد الأعلى فى الشرق الأوسط بصفة كونه قائدا عاما لقوى الأمم المتحدة ، وكذلك فهم توافق على وضع جيشها تحت القيادة المحلية فى الشرق مدة الحرب (المنوطة بالفرنسيين) . وكان هناك محذوران . المحذور الأول فى موقف الجنود السورية إذا انتهت المعارك فى الغرب ، وظلت فى الشرق الأوسط . والمحذور الثانى إذا أصر السوريون على أن يرجع لهم تنظيم جيشهم ولإنشاء قيادة سورية ، لا ترتبط بالقيادة الفرنسية . وهذه المحطة ربما كانت تؤدى إلى الاصطدام مع القيادة العليا البريطانية ، التى كانت ترفض كل تغيير فى القيادة ، وتؤيد فى هذا الشأن رأى الجنرال (بينه) . وذكر الجنرال سبيرس أنه لابد من الزمن لتكوين أركان الحرب ولإعداد المصالح العسكرية الكثيرة ، ولم يكن الجيش التاسع البريطانى يوافق على أن يكون إلى جانب أركان الحرب الفرنسى أركان حرب سورى ، فى تلك الظروف العسكرية ، وأصر الجنرال سبيرس على لزوم تجنب البحث فى إلغاء القيادة المحلية الفرنسية قائلا بأن جوهر الأمر أن يكون لسورية جيش عند انتهاء الحرب .

وكان هنالك مشروع مقدم من الفرنسيين ، ومشروع آخر من الحكومة السورية يرمى إلى التخلص من القيادة الفرنسية .

وقد بحث الجنرال هولز عن المشروع الفرنسى الذى يذكر بأن الفرنسيين يؤازرون سورية فى تأليف جيشها وتأمين المصالح اللازمة له وتأليف قوة مغبدة ، وأوضح وجهة النظر الانكليزية التى توافق على تحويل الصلاحيات العسكرية إلى السوريين عندما تكون مصادر قوائم كافية ، وتكون الوسائل السورية واللبنانية لتعزيز الجيش وتجهيزه وتعليمه وبقائه متوفرة ، وهذا يتوقف على التطور التدريجى فى مدة أشهر ، وعلى ما يستطيع السوريون تقديمه من البراهين على قدرتهم وطاقاتهم . ولذلك فإنه يقتضى الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية ، إذ ليس لدى السوريين فتيون وأصحاب اختصاص ، وهم بحاجة إلى هؤلاء أكثر من حاجتهم إلى المؤن والذخائر والآلات الميكانيكية ومختلف المواد . وأكّد البريطانيون فى الختام أن موقفهم يكون موقف الرضى عن كل اتفاق يتم بين السوريين والفرنسيين ، ولكن على أن لا يصيب القوى والمعدات أى خلل .

وقد ورد فى المشروع الفرنسى ذكر لجنة فرنسية ، فرأى الجنرال سبيرس فى ذلك ما يؤدى إلى وجود قيادتين ، كما أن اللجنة ستقلب إلى بعثة ، وقد غلا حينئذ الجيش بالقادحين من إفريقيا الشمالية .

نقدها وتصفية علاقاتها المالية مع فرنسا ، وسلكت الحكومة اللبنانية خطة اتفاق أخرى مع الفرنسيين .

وكانت سورية قد وعدت في تصريح بريطانيا وفرنسا الحرة أن تدخل في نظام الاسترليني سنة ١٩٤١ ، ومع ذلك فقد عقد اتفاق بين الإنكليز والفرنسيين سنة ١٩٤٤ أصبحت فيه سورية تابعة لما يسمى منطقة الفرنك ، وأصبحت الليرة السورية تعادل ٢٢ و ٦٥ فرنكا . والليرة الإنكليزية ٧٨٣ قرشاً سورياً ، مع ضمانه كل تعديل يطرأ في المستقبل على سعر الفرنك .

(ح) مساع سياسية

كانت حكومة فرنسا الحرة تطلب من الدول أن تعترف باستقلال سورية كما ذكرنا ، ولكنها تشترط أن يكون هذا الاعتراف مقيداً بالتحفظات التي أبداهما الجنرال كاترو عندما أعلن استقلال سوريا ولبنان في شهرى ايلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ ، وتلخص هذه التحفظات بما يلي :

١ - المحافظة على التعهدات الدولية التي أبرمتها فرنسا باسم سورية والتي تحمل محلها في المستقبل معاهدة تعقد بينها وبين فرنسا .

٢ - السلطات الخاصة التي تتمتع بها الجهات الفرنسية في الشرق بسبب الحرب .

وهكذا كان طلب الحكومة الفرنسية من الولايات المتحدة لكي تعترف باستقلال سورية ولبنان ضمن هذه الشروط .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية في ١٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٢ مذكرة إلى الولايات المتحدة طالبة فيها أن يعترف بالوضع الراجح لفرنسا في دولتي الشرق ، ومبينة أنها لا تعارض في عقد معاهدة إذا كانت ترمي إلى تحديد علائق الفريقين ، وتحقيق رغائب الأهليين فيها . فأجابتها الولايات المتحدة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) أنها لم تكن من الفرقاء الموقعين ، وهي على غير استعداد بأن تعترف لفرنسا بوضع راجح ومميز في سورية

ولبنان ، وأضاف الأميركيون إلى ذلك أنهم على اتفاق مع البريطانيين فيما إذا قرر الفرنسيون من ناحية والسوريون واللبنانيون من ناحية ثانية أن يدخلوا بمفاوضات حرة مرغوبة تكون فيها مصالح الأهلين مصونة ومصالح الولايات المتحدة أيضاً .

وكان في بيروت ممثلون أميركيون يتمتعون بصفات دبلوماسية مختلفة ، يستمعون إلى شكاوى البريطانيين من الفرنسيين والفرنسيين من البريطانيين . وقد أبلغ مرة الجنرال دوغول القنصل العام الأميركي بصراحة أنه لا يتأخر عن مناقشة البريطانيين إذا ظلت تصرفات الجنرال سبيرس وتدخلاته على ما هي عليه . كما أنه عند ما قدم الزعيم الجمهوري الأميركي (ويندل ويلكي) تحدث إليه شاكياً من أعمال الحكومة البريطانية ونقضها للاتفاق الذي عقده مع (ليتلتون) . وذكر المستر (كوردل هل) سكرتير الدولة أنه أبلغ سفير الولايات المتحدة في لندن (واينت) ليدرس الأمر مع (ايدن) ، إذ أن حكومته لا تستطيع أن تؤيد تأييداً مطلقاً خطة بريطانيا ولا خطة فرنسا ، كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير مكترثة لنزاع يكون من شأنه تأثير على المجهود الحربي ، وعلى كل حال ففي رأى الولايات المتحدة أن إدعاء دوغول أن دول المشرق قد لا تكون مستعدة للاستقلال قبل مرور سنين ، لم يكن متفقاً مع التصريحات الفرنسية — البريطانية التي أعلنها الفريقان قبيل احتلال سورية لغايات بث الدعوة بين العرب ، وذكر فيها أن الحلفاء يحملون الاستقلال إلى تلك الربوع ، أو مع ما أعلنه الجنرال كاترو فيما بعد من أن استقلال الدولتين بدأ في نموه . على أن سكرتير الدولة الأميركية يرى أن الجنرال سبيرس على ما يظهر قد تجاوز الصلاحيات التي يتمتع بها ممثل أجنبي .

وفي آب (أغسطس) سنة ١٩٤٤ قررت الولايات المتحدة الاعتراف باستقلال سورية ولبنان ، وأبلغت الدولتين ذلك في ٧ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٤ ، اعترافاً غير مشروط ولا مقيد مع تبادل التمثيل السياسي .

وقد أرسل سكرتير الدولة في ١٩ من الشهر نفسه إلى الوزير (جورج واذاوورث) قائلاً : أنه واثق بأن الشعبين السوري واللبناني سينالان حظاً وافراً من التعاون في السلام الدولي والتقدم الذي أطل على العالم ؛ وأشار إلى أن فرنسا استمرت تطالب بالوضع الخاص فأجابتها الولايات المتحدة في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) بأن الحكومة الأميركية لا تستطيع أن توافق على أن يكون لفرنسا أو للمواطنين الفرنسيين حقوق وامتيازات مفضلة في سورية ولبنان المستقلتين ، وأبلغت وزيرها في هاتين الدولتين ذلك ، وأضافت إليه أنه ينبغي أن يؤخذ من فرنسا تعهد واضح صريح باحترام استقلال سورية ولبنان قبل انسحاب الجيوش البريطانية .

ثم أشار وزير الدولة إلى المراحل الطويلة والمضطربة التي طوتها سوريا في سبيل الاستقلال ، وبحث في مذكراته عن جامعة الدول العربية ، وحاجة هذه الدول إلى أن تتقوى وتتعزز من الوجوه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، حتى تتمتع هذه الناحية التاريخية من العالم بالاستقرار والاتحاد والنمو ^(١) .

(١) مذكرات كردل هل صفحة ١٥٤٠ — ١٥٤٧

ومن المفيد أن ننقل المذكرة التي أشار إليها سكرتير الولايات المتحدة وبعثت بها حكومته جواباً إلى فرنسا وقد جاء فيها : « هناك عاملان أساسيان أثرا في مواقف الولايات المتحدة من سورية ولبنان منذ حوادث عام ١٩٤١ »

١ — العطف الذي أعربت عنه أميركا مراراً على أمانى السوريين واللبنانيين في التمتع بالاستقلال التام والسيادة الذين كانا منتظرين منذ أوجدت الانتدابات من نوع (آ) .

٢ — سياسة الحكومة الأميركية المستقرة التي تقضي بأن لا تعترف باستقلال دولة ما ، ما لم تكن حكومة تلك الدولة مسيطرة على الجهاز الحكومي في بلادها ، وحائزة على رضا الشعب ، دون أن توجد معارضة ذات بال لسلطتها ، وقادرة على القيام بالتعهدات والتبعات الملقاة على عاتقها كدولة ذات سيادة . لهذه الأسباب لم تحب حكومة الولايات المتحدة الطاب الذي تقدمت به السلطات الفرنسية على أثر إعلان الاستقلال من قبل الجنرال كاترو سنة ١٩٤١ والقاضي بأن تعترف الحكومة الأميركية بسورية ولبنان اعترافاً تاماً . وإن كانت أعربت عن سرورها واعترافها بتلك الخطوة نحو الاستقلال حيث أسست مفوضيتين لها في بيروت ودمشق ، واعتمدت لدى الحكومتين ممثلاً برتبة معتمد سياسي وهي رتبة تستعمل عادة في الدول ذات الاستقلال الناقص . وقد تابعت الحكومة الأميركية بعد ذلك تطورات الحالة في دول الشرق بدقة واهتمام ورجحت بالاتفاق الذي عقده الجنرال كاترو مع الحكومتين المحليتين في (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٤٣ ، كما =

وفضلا عن موقف الاميركيين المتحفظ في أمر الاتفاق بين فرنسا

== راقبت برضاء تام انتقال الصلاحيات الحكومية الهامة التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية إلى الحكومتين المحليتين . وكما بلغ المندوب الفرنسي في واشنطن مؤخرا ، فإن الحكومة الأميركية قد فقت بأن الحكومتين السورية واللبنانية يمكن اعتبارهما الآن مستقلتين بالفعل ، ولهذا فهي عازمة على الاعتراف بهما اعترافا تاما باعتماد مندوب فوق العادة ووزير مفوض في بيروت ودمشق . فيتضح مما تقدم أن علائق الحكومة الأميركية بسورية ولبنان كانت تسير واقع الحال . وفي رأيها أن الصلاحيات العسكرية التي تمارسها السلطات الفرنسية والبريطانية بسبب الحرب في سورية ولبنان لا يمكن أن تعتبر متناقضة مع استقلال البلدين أو منقصة لهذا الاستقلال ، لأن الحكومتين المحليتين قد وافقتا على هذه الصلاحيات بعمل إرادتهما ورغبتهما وأكدتا ذلك باستمرار . وأما الوضع الحفوق للمركب ، الذي هو ناشئ عن مراكز عصبة الأمم ومراكز فرنسا المستند إليها والقيمة الحفوقية لإعلان الاستقلال نفسه ، كل ذلك فهو في رأي الحكومة الأميركية كما سبق وأوضحته اللجنة التحرير الوطنية في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ ، لا يؤدي إلى نتائج عملية لأنه من قبل الجدل العلمي النظري في أمور فنية حفوقية . أما الاتفاقات التي ستعقد بين فرنسا والحكومتين المحليتين فإن أمرها عائد إلى فرنسا والجمهوريتين ، ولا يمكن أن يؤثر في علائق هاتين الجمهوريتين مع الدول الأخرى ذات السيادة . والولايات المتحدة بالطبع لا تستطيع أن تعارض في عقد اتفاقات تحدد العلائق بين فرنسا وسورية ولبنان ، إذا عت بإرادة الطرفين النامة والمستقلة ، شريطة ألا تنتج تلك الاتفاقات أي تعد على حقوق الآخرين ومصالحهم . ولا بد من التذكير هنا بأن فرنسا قبلت من زمن بعيد المبدأ العام الذي يقضى بأن تتمتع جميع الأمم بعاملة مماثلة حقوقيا وواقميا . وقد قبلت فرنسا هذا المبدأ حتى في البلاد المنتدب عليها وضمت مصالح الولايات المتحدة ورعاياها في سورية ولبنان بمعاهدة ١٩٢٤ والاتفاقات المتصلة بها . ولهذا فلا تستطيع الولايات المتحدة أن توافق بأن تكون لفرنسا وللفرنسيين حقوق مميزة أو امتيازات خاصة في دولتي سورية ولبنان المستقلتين .

ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة تعترف بكل سرور بصلات الصداقة السائدة منذ القديم بين فرنسا ودول الشرق ولا سيما لبنان . ولقد تأملت الحكومة الأميركية كثيراً حين رأت الخطر يحدق بهذه الصلات بسبب أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ في لبنان ، وهي تأمل بإخلاص أن تستمر الصداقة الوثيقة وحسن النية المتبادلة اللذين سادا حتى الآن بين الشعب الفرنسي والشعب السوري واللبناني ، فيكون لها الفضل الأول في تسيير علائق الطرفين المستقلة .

وقد أرسل وزير الولايات المتحدة المفوض (جورج واذاورث) في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٤ كتابا إلى وزير الخارجية السورية ، أشار فيه إلى المذكرة التي وجهها بتاريخ ٢٢ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٤ إلى المستر (كوردل هل) وزير الدولة الأميركية ، وأبلغته بناء على تعليمات حكومته أنها تنظر مسألة احتمال إجراء المفاوضة لعقد معاهدة بين سورية والدول الأخرى ، كأمر خاص بسورية ويعود تقديره إلى الحكومة السورية نفسها ضمن حدود تعهداتها الدولية والتبعات الملقاة على عاتقها .

ثم قال : « ليس في نية الولايات المتحدة أن تؤثر فيما ترى الحكومة السورية اتخاذه من المقررات في هذا الخصوص ، وإن كانت بالطبع لا تعارض في عقد أي اتفاق بين سورية وفرنسا لتحديد العلائق بينهما ، إذا تم بإرادة الطرفين المطلقة والمستقلة ، وإذا حوى ضمانات كافية لحفظ مصالح الرعايا الأميركيين .

وسورية ، فإن موتف بريطانيا الذي كان يعلن مظاهرتة لهذا الاتفاق لم يكن فيه مرضاة للفرنسيين . ولم يستطع البريطانيون أن يبددوا الأوهام التي يشعر بها هؤلاء ، ولا الاعتقاد بأن هنالك مؤامرات للنيل منهم ، حتى أنه قال لي مرة أحد كبار موظفي وزارة الخارجية في أثناء الأزمة في سورية ، وكنا نتذكر في أمور الخلاف بين فرنسا وانكلترا على الخطة التي يجب اتباعها : نحن على اتفاق تام مع فرنسا في السياسة الغربية ، ولكن متى انتقلنا إلى شؤون المشرق ذر قرن الخلاف ورفعت الشكوك والأوهام رأسها ، وهو ما لا نستطيع التغلب عليه ، وإن كنا نبذل جهدنا في سبيله .

وكتبت جريدة الأوبزرفر في ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٥ قائلة : —
يخشى بعض السياسيين الذين زاروا فرنسا في الفترة الأخيرة ، أن لا تكون الأزمة القائمة أزمة بين حكومتين ، إذ هي متجهة لتصبح أزمة بين أمتين ، ويفقد الشعب البريطاني تدريجياً في فرنسا ما كان يتمتع به من الإعجاب والثقة والعطف . ومع أن الأسباب لفقدان الثقة كثيرة ، فالسبب الأول هو اعتقاد الفرنسيين ، حكومة وشعباً ، أن الأناية البريطانية ترغب في أن تزيل كل أثر لفرنسا في المشرق وأن تحل محلها ، وليس هنالك فرنسي واحد يعتقد أن سورية ولبنان سيتمتعان باستقلال تام ناجز ، بعد الأزمة الأخيرة . وأنهما سيسيطران على أنابيب البترول والمطارات والمزاكز الاستراتيجية بدون أن تكون لهما علاقة بدولة أجنبية ، ولكن عوضاً عن أن تكون فرنسا فإنها تصبح بريطانيا .

وقد اجتمعت في لندن بالمسيو شوفيل السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية ، فذكر لي شيئاً من هذا القبيل وقال إن فرنسا مستعدة للجلاء عن سورية ، ولكنها لا ترضى أبداً أن تحل محلها دولة أخرى ؛ ولم يسم هذه الدولة ولكنه كان يقصد بريطانيا ، فأجبتة قائلاً : بأننا لانرمي إلى التخلص من سلطان ، حتى ندخل في ظل سلطان آخر .

= ويسرني أن أؤكد لكم أن حكومتني تقدر شعور الود والثقة الذي حاكم على مراسلتها في هذا الموضوع كما تقدر ماتفصلتم من تأكيده في برقيتكم ، عن عزم الحكومة السورية على القيام بمجهوداتها الداخلية والدولية على أكل وجهه .

على أنه جرت مفاوضات كثيرة وتبدلت مذكرات عديدة بين الحكومة السورية والحكومة البريطانية حول الاتفاق الذي عقده هذه الدولة مع فرنسا الحرة، وكانت الحكومة السورية تصر بأنها لا تريد أن تعترف لفرنسا بأى مركز استثنائى ولا أن تعقد معها أى عهد. وأبلغ رئيس الجمهورية ذلك بصراحة إلى الوزير البريطانى حينما حمل إليه وإلى الحكومة السورية تبليغاً شفويًا يتعلق بفتح باب المفاوضات. وكان مندوب فرنسا العام قد حمل إلى الحكومة السورية نبأ اجتماع عقده أخيراً المستر إيدن والمسيو مسيغلى ومذكراتهما فى هذا الموضوع. فكتب رئيس الجمهورية كتاباً إلى المستر تشرشل، وصف فيه وضع سورية وتمتعها بالاستقلال الكامل، القائم على حكم دستورى ديموقراطى، اعترفت به الولايات المتحدة وروسيا والدول العربية كما اعترفت به بريطانيا من قبل، واستلمت من فرنسا المصالح المشتركة، وبادها كثير من الدول التمثيل السياسى، لحقوق سورية إذن تناقض المساعى التى ترمى إلى عقد معاهدة مع فرنسا، وهى فى الوقت نفسه لا تحقق أغراض السلم فى الشرق الأوسط. وأرسل وزير الخارجية السورية أيضاً رسالة بهذا المعنى إلى المستر إيدن.

وبعثت بعد ذلك وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض فى سورية الجنرال سيبرس ببرقية، أرسلتها أيضاً إلى كثير من مندوبيها فى الأقطار، التى لها علاقة فى الأمر من عربية وأجنبية؛ وقد جاء فيها أنه من الأمور الضرورية التى لا مفر منها أن تعقد معاهدة بين الدولة المنتدبة والبلاد التى كانت تحت الانتداب، لتوضيح العلائق المستقبلية بين الفريقين، وذلك عندما ينتهى الانتداب وتنال البلاد المنتدبة عليها استقلالها التام من جميع الوجوه، ولهذا فإن إنهاء الانتداب بمعاهدة كان من الأمور التى أعدت لها العدة عندما وعدت سورية باستقلالها سنة ١٩٤١، وإذا كان عقد معاهدة فى ذلك الحين لا يتجاوز حيز النظريات، لأنه لم يكن فى فرنسا حكومة تستطيع عقد معاهدة، فأما الآن وقد حررت فرنسا فإن الوضع سيتغير عما قريب، ويسر الحكومة البريطانية أن ترى بلاد الشرق تحقق استقلالها النهائى بصورة رسمية، لا سيما لأن هذه الحكومة تعطف دائماً على ذلك الاستقلال وتؤيده.

ولست القضية قضية شكلية بل إن السلطات الفرنسية في المشرق مازالت بفضل الانتداب حائزة على أسباب حقوقية تجعلها تمارس صلاحيات متنوعة ، تعاونها في كثير منها ، أو تشترك فيها ، السلطات البريطانية لأسباب حربية . ثم أشارت البرقية المرسلة إلى الصلاحيات التي سلمتها فرنسا إلى سورية ، وذكرت أن بريطانيا كانت أول دولة كبرى أجنبية تعترف بسورية مع لجنة التحرير الفرنسية ، وتعتمد لديها ممثلاً سياسياً . إلا أن هنالك أموراً مختلفة مازالت تستلزم التسوية ، ولا يمكن أن يبت بها إلا بمعاهدة ، أو اتفاق رسمي آخر مع فرنسا ، وليس من مصلحة سورية الحقيقية أن تترك هذه القضايا معلقة . وقد شعرت الحكومة البريطانية بأن واجبها كصديقة ، أن تعرب للحكومة السورية عن رأيها هذا ، وهي ترى أن تطلبوا من وزير الخارجية ورئيس الجمهورية بأن يفكروا في هذا الموضوع تفكيراً مستقلاً مستمداً من مصلحة بلادهما الحقيقية .

وجاء في البرقية بعد ذلك ، أن الحكومة البريطانية لا ترغب أن تفرض سلفاً ما يجب أن تتضمنه المعاهدة والاتفاقات أو ما لا تتضمنه ، لأن هذا الأمر يجب أن يبت فيه المتفاوضون السوريون والفرنسيون .

وأشارت أخيراً إلى موقف بريطانيا من المصالح الفرنسية ، وأنه يظل طبقاً لما تعهدت فيه في اتفاق ليمتلون - دوغول سنة ١٩٤١ . وقد طلب وزير الخارجية إلى الممثل البريطاني أن يوضح للحكومة السورية أنه ليس هنالك أي اتفاق سرى تشمل أحكامه دول المشرق ، كما أشار رئيس الجمهورية في الكتاب الموجه للمستتر تشرشل ، لأن سياسة الحكومة البريطانية قد أعلنت بصراحة في مناسبات عديدة .

وفي ذيل لهذه البرقية طلب وزير الخارجية البريطانية من الوزير المفوض أن يؤكد شفويّاً النقطتين التاليتين عند تسليم جوابه لوزير الخارجية السورية :
١ - لا تحاول حكومة صاحب الجلالة أن تفرض على الحكومة السورية شكلاً معيناً للعمل أو شروطاً خاصة ، ولا ندري لماذا توصلت إلى هذا الاستنتاج من مراجعتكم التي قتم بها بطلب منا .

٢ - ومع ذلك فقد يكون من المؤسف أن لا تستفيد الحكومة السورية من هذه الفرصة الملائمة ، لكي تقيم علاقتها على أساس ثابت ونهائي . فإن الوقت الحاضر يساعد بريطانيا كل المساعدة لتبذل نفوذها لمعونة سورية ، ولا ينتظر أن تستمر الظروف الحاضرة إلى ما لا نهاية له ، وإن كنا بالطبع لا نفكر أبداً ولا بحال من الأحوال في الرجوع عن تأييدنا لاستقلال سورية ، ونود أن تنتظر الحكومة السورية بدقة إلى هذه الناحية من الموضوع لصيانة مصالحها .

هذه الفقرات الطوال التي نقلناها من الرسالة البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية توضح نواحي كثيرة من الأساليب التي كانت تتبعها بريطانيا في محاولاتها للتوفيق بين السوريين والفرنسيين .

أما الوزير المفوض البريطاني الجنرال سيرس فقد كان بحث مع رئيس الجمهورية السورية وأعضاء الوزارة السورية هذه الأمور قبل تبادل البرقيات والرسائل وأعرب عن حرص حكومته على دوام علاقاتها الحسنة مع فرنسا ، تلك العلاقات التي تقضى بها ضرورات الحرب المشتركة وتستلزم بأن يتم التفاهم بين فرنسا وسورية بما فيه فائدة مشتركة للجميع .



وكان رئيس الجمهورية لا يبرح هو وحكومته يبذلان المساعي الدبلوماسية لإيضاح وجهة نظر سورية التي تمسكت بها في عدم الاعتراف لفرنسا برجحان سياسي واقتصادي أو ثقافي أو عقد معاهدة معها . وبعث الرئيس برسائل عديدة إلى الرئيس روزفلت وإلى المارشال ستالين فضلا عن المستر تشرشل لتأييد ذلك .

ونذكر في ختام هذا البحث أن اعتراف روسيا باستقلال سورية سبق الولايات المتحدة ، وقد تبادل وزير خارجية سورية ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي برقيات الاعتراف التي تنص على تبادل التمثيل السياسي . على أنه استوقف نظري ما اطلعت عليه في مذكرات المستر تشرشل أن ستالين ذكر في حديث له مع إيدن في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٢ ، رأيه في احتمال منح تركيا بعض الأجزاء في سورية

الشمالية^(١). ولا أدري ما هي دواعي هذه الفكرة عند سياسة الروس؟ وما هي غايتهم من توسيع حدود تركيا؟ وهل كان ذلك بغية استمالتهم ليقاتلوا في صفوف الحلفاء، أو يتجنبوا الوقوف في صف دول المحور؟ لقد أشار في حديثه معي إلى ذلك أحد رؤساء الدبلوماسية التركية وكان سفيراً في موسكو، فقال لي: إنه أبلغ سياسة الروس أن تركيا لا ترغب مطلقاً ذلك، وهي قانعة بالأراضي التي استقر عليه حكمها.

(٥) — المعركة النهائية:

أشرف النضال الذي استمر زهاء خمسة وعشرين عاماً على نهايته، أو على بلوغ ذروته، في الأشهر الأولى لسنة ١٩٤٥. أما سورية فقد تعزز جانبها بالاعترافات المتوالية باستقلالها، وبممارستها فعلاً جميع الصلاحيات التي تتعلق بسيادتها الداخلية والخارجية. وبقي عليها أن تصبح عضواً في أسرة الأمم، فقد عقد مؤتمر دمبرتن أوكس، بين ٢٠ آب (أغسطس) و ٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٤، وحضره مندوبون عن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والصين، واتخذوا قراراً بإنشاء هيئة عالمية تعمل على توثيق عرى التعاون بين الدول المحبة للسلام وإدارة شؤون العالم بعد الحرب.

وفي مؤتمر يالطة الذي اجتمع فيه الرؤساء الثلاثة: روزفلت، تشرشل، ستالين، مدة ثلاثة أيام، وانتهى في ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٥ لتسوية الأمور الأخيرة المتعلقة بالحرب في أوروبا وآسيا، وإعداد ميثاق الأمم المتحدة، تقرر دعوة الحكومات التي حاربت دول المحور إلى مؤتمر يعقد في «سان فرانسيسكو» في ٢٥ نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٥، لوضع الأسس اللازمة للميثاق وتقرير قواعده.

وقد اشترط على الدول التي تريد أن تنتمي إلى الأمم المتحدة أن لا تتأخر في إعلان الحرب على دول المحور عن أول آذار (مارس) سنة ١٩٤٥،

فأسرعت الدول التي لم تشترك بعد في الحرب إلى إعلانه . وكذلك صنعت سورية في يوم ٢٦ شباط (فبراير) من السنة المذكورة .

إن الحرب كانت على وشك الانقضاء في الغرب ولم يكن هذا الإعلان إلا شكلياً . غير أن اليابان كان من المنتظر أن تقاوم طويلاً ، ولا بد حينئذ من استمرار المجهود الحربي للدول المتحالفة ، ولكنها بعد أن سلمت ألمانيا وأصبحت وحدها في معترك القتال واشتدت عليها وطأة الحرب ، وأوقعت فيها الرعب والزعر القنبليتان الذريتان اللتان فتكتا فيها فتكاً ذريعاً ، لم تجد مناصاً من التسليم بدون قيد أو شرط بعد أن حاولت التخلص من ذلك ، وقد نالت روسيا بهذا التسليم مغنم كثيرة بعد أن اشتركت في محاربة اليابان اشتراكاً اسمياً في أيام قلائل . وأعرب ستالين عن شعور بلاده بلمهجة جديرة بالوطنيين المتطرفين لا الشيوعيين الدوليين بأن الجيل الذي نشأ فيه كان ينتظر هذه الساعة — ساعة الانتقام من اليابان — عاماً .

وفي ٢٥ آذار (مارس) وجهت الولايات المتحدة أصالة عن نفسها ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين دعوة إلى الدول المحاربة في صف الحلفاء لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو ، ولم تدع سورية ولبنان إليه فقامت الحكومتان بالمساعي الدبلوماسية التي يقتضيها الموقف وأرسلتا المذكرات السياسية التي تصف ما قدمناه من جهود ، وما قامت به بلادهما في نصرة الحلفاء وما يتصل بذلك من الأسباب التي تجعلهما جامعتين لشروط الاشتراك في ذلك المؤتمر .

وكان استثناء سورية ولبنان موضع استنكار واستغراب . وقد لقيت المساعي التي بذلتها الدولتان في العواصم الكبرى تأييداً سياسياً من طبقات مختلفة ، فضلاً عن مؤازرة الدول العربية نفسها التي اشتركت في الحرب في ساعة متأخرة ودعيت إلى المؤتمر . وقد استرعى نظري أن السر الكسندر كادوغان وكيل وزير الخارجية البريطانية الدائم قال لي وللاستاذ كميل شمعون الذي كان حينئذ وزيراً مفوضاً لبلاده في لندن وكنا نبحث معه هذا الموضوع ، ونشير إلى ما بين بريطانيا وبين هذين البلدين من روابط ، أن البرتغال التي بينها وبين انكلترا

تحالف يعود إلى مئات السنين لم تدع كذلك ، ولكن أسباب عدم دعوة البرتغال التي ذكرها السياسي البريطاني ، ليست بالأسباب التي يراد اتخاذها حجة لمنع سورية ولبنان من الاشتراك في المؤتمر ، وكان قد سبق للحكومة البريطانية أنها لم توافق في سنة ١٩٤٣ على إعلان سورية الحرب بعد أن أبدت رغبتها على أثر دخول العراق ، محتجة ببعض الأسباب التي لها علاقة بفرنسا . ولما أعلنت سورية الحرب لتشارك في الأمم المتحدة ، لم يجد الوزير المفوض البريطاني ذلك مسوغا ، لأن مؤتمر يالطة قد عين الدول التي ستشارك في أعمال الأمم المتحدة ولم تكن سورية في عدادها .

لقد ظفرت المساعي التي بذلت في سبيل دعوة سورية ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ، حتى أن فرنسا نفسها رددت القول بأنها طلبت إشراك سوريا ولبنان في المؤتمر . فوجهت الدعوة إلى سورية ولبنان لحضوره ، وتألف الوفد السوري برئاسة الأستاذ فارس الخوري الذي كان حينئذ رئيسا لمجلس الوزراء ، فسافر على الأثر واشترك في أعمال المؤتمر حتى في حفلة افتتاحه ، وكان هذا الاشتراك في المؤتمر وإرسال البعثات السياسية السورية إلى العواصم الكبرى عظيم الفائدة بالنسبة لسورية ، وظفرها في معركة الاستقلال النهائية التي أصبحت قاب قوسين .



وفي أوائل شباط (فبراير) سافر رئيس الجمهورية السورية إلى القاهرة ، واجتمع بالمستر تشرشل والمستر إيدن ، وفصل لها وجهة النظر السورية . وكانت فرنسا تريد أن تتقدم بمقترحات ، كما أن سورية تستعد لترى في هذه المقترحات ما يمكن قبوله وما لا يمكن ، فتلقي الرئيس التأكيد من رجال الحكومة البريطانية ، أنه لن يكون هنالك إكراه ، وأن للسوريين ملء الحرية في محادثاتهم ومذاكراتهم . وقد اعتر جانبهم بما نالوه من اعتراف الدول باستقلالهم ، وأصبح في أيديهم الكثير من الوثائق التي نشأت عن ذلك . على أن المستر تشرشل والمستر إيدن علقا أهمية كبرى على المقترحات الفرنسية والمقترحات المقابلة ، إذ أنها تؤدي إلى الحصول

على وثيقة قد يكون فيها دفاع عن وجهة النظر السورية . وقد بحثت في هذا الاجتماع جميع المسائل التي تهم البلاد السورية بطريقة وافية ، وأشار الرئيس إلى أن المقترحات الفرنسية قد تأتى متأخرة ، وأن الفرنسيين في خلال ذلك ربما يتخذون بعض الخطوات التي تستفز النفوس وتثير القلاقل ، فوعد السياسيان البريطانيان بالإبراق إلى باريس للإسراع بإرسال المقترحات المذكورة . هذه هي الخلاصة التي بلغتنا إياها الرئاسة عن المحادثات التي دارت في مصر . وقد ألقى المستر تشرشل بياناً في مجلس العموم في ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٥ ذكر فيه اجتماعه بزعماء العرب فقال :

وختاماً لقد كنا د هو والمستر إيدن ، مغتبطين بالمناقشة المستفيضة التي دارت بيننا وبين رئيس سورية شكرى القوتلى ، إذ بذلنا غاية الجهد لتأمين اتجاه ودى نحو فرنسا وتشجيع المفاوضات معها للوصول إلى تسوية مرغوبة ، ليس في سورية وحدها بل في لبنان أيضاً . وإنه ليرتب على أن أوضح موقف حكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق بسورية ولبنان ، بالنظر إلى علاقتنا مع حلفائنا الفرنسيين . إن وضعنا قائم على أساس البيانات التي أذيعت سنة ١٩٤١ وأعلن حينئذ بحسبها استقلال دولتي المشرق هاتين . ولم تنفك الحكومة البريطانية بعد ذلك عن التصريح بأنها لا تعمل أبداً على أن يحل نفوذ بريطانيا محل نفوذ فرنسا هنالك ، ونحن مصممون على أن نبذل أفضل جهودنا للحفاظ على وضع فرنسة الخاص ، بسبب ما أسسته في سورية ، مدة عهد طويل ، من صلات ثقافية وتاريخية ، ونؤمل أن تستطيع فرنسا المحافظة على هذا الوضع الخاص ، وأن تشيد كذلك سورية ولبنان سلطانهما على قرار مكين ، بمعونة المنظمة العالمية ، مع الاعتراف بما لفرنسا فيهما من مكانة ممتازة . ومع ذلك فعلى أن أعلن بوضوح أنه لا يلزمنا وحدنا أن ندافع بالقوة عن استقلال سورية ولبنان ، ولا عن مركز فرنسا الممتاز ، فنحن نسعى للأمرين كليهما ولا نعتقد أنهما متناقضان ، ولا يسوغ أن يوضع على كاهل بريطانيا وحدها ما تنوء به من الأعباء ، وعلينا أن تأخذ بنظر الاعتبار أن روسيا والولايات المتحدة تعترفان باستقلال سوريا ولبنان وتحبذانه ، ولكنهما تريان أن لا يكون فيهما

رجحان أو مركز خاص لدولة أجنبية . فكل هذه الأمور وما سواها مما له علاقة بالشرق الأوسط هي من المواضيع التي سيبحثها مؤتمر الصلح ، حيث ينبغي علينا أن نعمل جاهدين لإقامة سلم دائم بين جميع الدول والشعوب ، في الشرق الأوسط وفي شرقي البحر الأبيض المتوسط .

وقد روى لي أحد أصدقاء المستر تشرشل من النواب الذين قاموا بعمل مذكور في المشرق ، أن المستر تشرشل أبدى شعوره في حديث خاص قائلاً : إن المحادثات التي قام بها والاستعداد الذي وجده بنتيجتها ، جعلته يعتقد أن لا بقاء لفرنسا في سورية بعد الآن .

إن فرنسا التي قضت معظم سني الحرب وهي تعاني شدة الاحتلال الأجنبي ، أصبحت منذ أواخر سنة ١٩٤٤ محررة تتمتع باستقلالها وسيادتها . ولم تعد على ما يظهر تخشى أخطار مغامرة جديدة كمغامرتها في لبنان سنة ١٩٤٣ . ولم يعد تأثير البريطانيين ولا تأثير الأمريكيين على الفرنسيين كما كانا من قبل ، فقد أصبحت فرنسا مستقلة بأسطولها ، مستقلة بجيشها ، تتصرف فيهما كما تريد . وكل ما تستطيع أن تفعله وزارة الخارجية البريطانية ، هو السعي لتقريب وجهات النظر بين سورية وفرنسا ، حتى أنها أصبحت خلافاً للماضي تتجنب توجيه سؤال للحكومة الفرنسية ، كي لا تشير شكوكها التي لا تكاد تنقطع عن مطامع بريطانيا في الشرق .

وكان الجنرال بينه قد سافر إلى فرنسا لبعض المفاوضات ، فغاب أكثر من شهرين ، ولم يعد إلا بعد أن اتفق مع حكومته على الخطة التي ينبغي اتباعها . وكان الفرنسيون قد أنزلوا في ٧ أيار (مايو) جنوداً سنغاليين في بيروت وجددوا ذلك في السابع عشر ، مما احتجت عليه الحكومة السورية وعدته مناقضاً لسيادتها واستقلالها ووسيلة من الوسائل التي تدل على أن فرنسا تنوى أن تلجأ إلى القسر والإكراه .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فعند وصول الجنرال بينه إلى الشام ، زار في ١٧ أيار (مايو) رئيس الجمهورية وكان حاضراً الزيارة وكيل رئيس مجلس الوزراء . وقدّم في اليوم التالي مذكرة خطية إلى وزارة الخارجية السورية حيث استقبله

الوزير بحضور السيد هنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية ، وقد دون في هذه المذكرة ما أشار إليه في حديثه في اليوم السابق وهو أن فرنسا مستعدة لتسليم الكتاب الخاصة لسورية ولبنان ، مع بقائها تحت القيادة العليا الفرنسية مادامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة ، على شرط أن تؤمن صيانة مصالح فرنسا الجهورية التي تحتفظ بها في سورية ولبنان . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها فرنسا مثل هذه الطلبات للحكومة السورية . أما هذه المصالح فهي على ثلاثة أنواع : ثقافية ، واقتصادية ، واستراتيجية . فالأمور الثقافية التي تهتم سورية وفرنسا يمكن تحديدها وضمها باتفاق جامعي . ويمكن تحديد الأوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمها باتفاقات مختلفة ينص عليها في موضوع كهذا بالأصول الدولية المعتادة ، كالاتفاق المتعلق بوضع الرعايا الأجانب والاتفاق القنصلي والاتفاق التجاري الخ ... وأما الأوضاع الاستراتيجية فتتضمن قواعد تمكن من ضمان طرق مواصلات فرنسا وتملكاتها فيما وراء البحار .

وعلى الأثر اتصل رئيس الجمهورية السورية برئيس الجمهورية اللبنانية واتفقا على عقد اجتماع في لبنان يحضره الرئيسان ورجال حكومتهما وقد صدر بعد الاجتماع ودراسة الموقف البيان الآتي :

« اجتمع في شتورا رئيس الوزارة السورية بالوكالة ووزير خارجيتها ورئيس الوزارة اللبنانية ووزير خارجيتها في ١٩ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ للتداول في الموقف السياسي الناشئ عن إرسال فرنسا جنوداً إلى لبنان وسورية دون الحصول على موافقة الدولتين ، على الرغم من إبلاغ حكومتهما ممثل فرنسا من قبل وجوب الحصول على موافقتهما قبل استقدام الجنود وكذلك عن تقديم ممثل فرنسا مذكرة بمقترحات لتسكون أساساً للمفاوضة بين الجانب الفرنسي والجانبين السوري واللبناني .

وقد رأى ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية أن في إنزال الجنود على الشكل الذي تم انتقاصاً لسيادة البلدين ، وأن المذكرة تتضمن مقترحات تم

عن روح لا تتفق واستقلال سورية ولبنان . لذلك اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي، وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية، كإقرارا توحيد الجهود والمساعدة للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما .

وبدأت بعد ذلك الصفحات الدامية التي ظن الفرنسيون أنها تكون ختام المقاومة السورية . فكانت بضد ذلك ختام الاحتلال الفرنسي ، الذي بدأ في ٢٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ . وهكذا شهد الجيل الذي عرف مرارة تلك الأيام ابتداء الفصل الأخير لجلاء الفرنسيين عن سورية . وقد ألف أبناء هذه البلاد أن يسموا بالعدوان هذه الأحداث التي سفكت فيها الدماء واحتكم إلى الحديد والنار لتثبيت السيطرة الفرنسية في الوقت الذي أغمد السيف في أوروبا . وحجة الفرنسيين في ذلك أنهم يريدون أن يؤمنوا مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية لإمبراطوريتهم ، على أن سورية لم تكن بهذا الوضع الضروري لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الهند الصينية ، ولكنها زيادة لمواطن استعمارها على شواطئ البحر وتوسيع حكمها للبلاد العربية الممتدة فيه . أما المراكز والقواعد البحرية والجوية التي تطالب فرنسا الاحتفاظ بها فهي التي وضعت في ساعة خطيرة من ساعات الحرب سنة ١٩٤١ ، تحت تصرف الألمان ، وإن فريقاً من الفرنسيين الذين كانوا حينئذ يؤلفون أجزاء من سلطات فيشي ، أصبحوا يحملون السلاح لمقاومة مطالب السوريين واللبنانيين الشرعية .

وما كادت تنتشر في أقطار العالم وسائل العنف التي لجأ إليها الفرنسيون لنيل امتيازات من السوريين ، حتى عم الاستنكار لها . وقد أذاعت الحكومة البريطانية في مذكرة بتاريخ ٢٧ أيار (مايو) أنها تنظر باهتمام إلى حالة القلق التي تنتشر في هذه الأيام الأخيرة في سورية ولبنان ولا سيما في سورية ، وتأسف لأن الجو الذي كان قد تحسن عاد إلى الاضطراب بإرسال نجدات فرنسية . . فالحكومة البريطانية ، بالتشاور مع الولايات المتحدة والاتصال المباشر مع الفرقاء المعنيين ، تأمل مخلصاً أن يجتنب كل عمل يضر بتسوية ودية .

وقدمت الحكومة الأمريكية إلى الحكومة الفرنسية مذكرة بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) أكدت فيها أن الناس في الولايات المتحدة وغيرها يشعرون بأن فرنسا تستعين بالقوة لتعال من سورية ولبنان امتيازات سياسية وثقافية . وختمتها بالإلحاح عليها في الطلب ، وبروح من الود الخالص ، أن تعيد النظر في سياستها في سورية ولبنان ، حتى تعلم هاتان الدولتان ويعلم العالم بأسره ، أنه في النية أن تعامل دول المشرق في علاقاتها المقبلة ، كأعضاء مستقلين تمام الاستقلال في أسرة الشعوب .

ونشرت الحكومة السوفيتية من ناحيتها أيضاً بياناً قالت فيه : إن الخلاف الذي حدث بين فرنسا من ناحية وسورية ولبنان من ناحية ثانية ، حمل الحكومة السوفيتية أن تبعث بمناشدة خاصة إلى الحكومة الفرنسية وإلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والصين ، مبينة أن التقارير التي وصلت إليها تدل على أنه قد وقعت في سورية ولبنان خصومات مسلحة ، وأن جيوش الفرنسيين قاتلت السوريين واللبنانيين ، وسلطت القنابل على العاصمة السورية من المدافع والطائرات ، وحدثت اشتباكات عسكرية في مدن أخرى في سورية ولبنان ، وعدد القتلى والجرحى يزداد في كل يوم ، فالوقوف يزداد خطورة باعتبار أن الدول الثلاث المذكورة ، هي أعضاء في الأمم المتحدة تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو . وبينت الحكومة السوفيتية أن هذه الأعمال لا تلتم مع القرارات التي اتخذت في دمبرتن أوكس ، ولا مع غايات مؤتمر الأمم المتحدة الذي ينظر في تكوين منظمة تضمن السلام والأمان لجميع الشعوب . فالحكومة السوفيتية ترى لهذه الاعتبارات أن أعمالاً مستعجلة يجب اتخاذها لوقف الخصومات في سورية ولبنان وتنظيم الاتفاق بطريقة سلمية . واقترحت عقد مؤتمر تشترك فيه بريطانيا والولايات المتحدة والصين التي هي مرجع الاقتراح في تنظيم السلم والأمان الدولي .

وقد أذاعت جامعة الدول العربية بلاغاً سفهت فيه العدوان الفرنسي ، كما أن وزير الدولة في الشرق الأوسط السر د ادوارد كريغ د (اللورد الترنشام) رد على مدعيات الفرنسيين فيما يتعلق بالتشبيه بين علاقات بريطانيا ومصر

والعراق قائلاً : إن الحكومة البريطانية لم تجعل مقدمة عقد المعاهدة مع الدولتين إطلاقاً القنابل على القاهرة وبغداد .

وكتبت جريدة التيمس في أثناء الحوادث أن الوضع في سورية هو غير الوضع في العراق ، لأن المعاهدة مع بريطانيا هي التي أقرت استقلال العراق ، أما سورية فقد اعترفت الدول باستقلالها ، وهذا فرق واضح .

أما الحكومة الفرنسية فقد نشرت في ٢٨ أيار (مايو) مذكرة قالت فيها : إنها تتابع باهتمام شديد الأحداث التي وقعت في سورية ولبنان منذ بضعة أسابيع ، والتي اتخذ مسيبيوها حجة حركات الجنود الفرنسية بعد أن أصبح عددها ضئيلاً جداً ؛ على أنه لم تكن الغاية من هذه الحركات إلا التبديل والثبيت وليس لدينا استعدادات أكثر من قبل في هذه الأرجاء . . والحكومة الفرنسية تأسف أن الحكومة السورية والحكومة اللبنانية اغتصمتا هذه الفرصة لرفض المفاوضات ، التي كان الجنرال بينه قد عهد إليه بها للوصول إلى اتفاق عام . وجاء في هذه المذكرة أنه كان يمكن أن تحاذر سورية ولبنان نيات فرنسا لولا أنها هي التي أعلنت استقلالها وهي التي تقترح أن تنظم الشروط التي تضمن ذلك نهائياً بالنسبة لهما ، وأخيراً هي التي أقامت البرهان على إخلاصها بحمل الأمم المتحدة على دعوة سورية ولبنان للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو^(١).

(١) لم أطلع تماماً على العمل الذي قامت به فرنسا في أمر هذه الدعوة ، وكنت حينئذ في لندن وقد أذاع فريق من الشخصيات البريطانية البارزة كتباً في الصحف الإنكليزية يؤيدون فيها دعوة سورية ولبنان إلى المؤتمر . وقد انتقد الجنرال سبيرس في مجلس العموم عدم دعوة سورية ولبنان على حين أن دولا صغيرة لاعلاقة بالحرب ، مثل هايتي وليبيريا وكوستاريكا ، وجهت إليها الدعوة ، وأشار إلى ما بذله السوريون واللبنانيون في مؤازرة الحلفاء وأضاف إلى ذلك أن سفير بريطانيا في القاهرة كان قد صرح باسم حكومته بأن الحكومة البريطانية تمنحها جميع الامتيازات التي تتمتع بها الأمم الحرة التي تقاتل في صفوف الحلفاء ، ثم وصف اهتمام مصر ودول الجامعة العربية بوجوب دعوة الدولتين ، وعد من الظلم أن لا تدعيا لإرضاء لإحدى الدول .

ونشرت جريدة المانشستر غارديان في ٧ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ كلمة بعنوان « شكوك الدول الصغيرة » قالت فيها : لقد أعلنت الدوائر السورية واللبنانية خيبتها لعدم دعوة الجمهوريتين إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وكاتتا قد أملتا أن مشاركتهما في الحرب وما قامت به في أثناءها ، =

وعلى أثر برقية تلقيتها من الحكومة السورية في ٢٩ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ أرسلت مذكرة إلى وزارة الخارجية . قلت فيها مستنداً إلى نص البرقية : بناء على التعليمات الواردة إلى من الحكومة السورية أتشرف بأن أوجه أنظاركم إلى حقيقة الواقع في تلك البلاد ، فقد أصبحت الحالة فيها على غاية الخطر ، ولا مناص من تدخل الحكومة البريطانية لحل الفرنسيين على الانسحاب حالا من المدن وتسليم الكتائب الخاصة للحكومة السورية ، وليس ذلك حرمة للبهادى الإنسانية فحسب ، بل صيانة لمصلحة السلام في الشرق الأوسط . فأبلغتني وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ أيار (مايو) أن المستر إيدن نفسه سيجيبني بأقرب وقت ممكن .

وكانت الأنباء ترد على وزارة الخارجية البريطانية من الشام بأن الحالة تزداد فيها حرجاً وشدة ، والبرقيات التي ترسل من دمشق أو بيروت تصل متأخرة ، ومنها برقية أرسلتها الحكومة السورية إلى بعثاتها في لندن وباريس وواشنطن

== تخولانها حق الاشتراك في المؤتمر ولا سيما أنهما تلقتا عام ١٩٤١ تأكيداً بمنحهما جميع الامتيازات التي تتمتع بها الأمم المتحدة لقاء ذلك ، وأن عدم دعوتيهما ليعتبر بمثابة ضربة للوحدة العربية التي أخذت تجري لغايتها في مؤتمر القاهرة المعتود الآن .

ونشرت الدليل لتلغراف في ١٠ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ بعنوان : سورية ولبنان يريدان صوتاً « ما يلي :

« قامت الحكومتان السورية واللبنانية بمسعى موحد ، يطلبان فيه تمثيلهما في سان فرانسيسكو بوصفهما عضوين في الأمم المتحدة . وقد علمنا أن وزيرى سورية ولبنان المفوضين في لندن الدكتور نجيب الأرمنازي والسيد كميل شمعون ذهبا معا إلى وزارة الخارجية البريطانية وقدما مذكرة إلى السر الكسندر كادوغان سكرتير وزارة الخارجية الدائم يطلبان فيه ذلك . وقد أوضحنا أن سوريا ولبنان أعلنتا الحرب على ألمانيا قبل أول آذار من هذه السنة ، وأنهما وافقتا على تصريحات الأمم المتحدة وقد قبلت الحكومة البريطانية أن تتفاوض الولايات المتحدة بالأمر » .

فيلوح لي مما تقدم أن تأييد فرنسا لأنما كان من قبيل الموافقة بعد أن أصبحت دعوة سورية ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو لا مناس منها .

وأحب أن أذكر في صدد مؤتمر سان فرانسيسكو والفوائد التي نجمت من اشتراك سورية ولبنان فيه ، أن المستر « ستاسن » ممثل الولايات المتحدة صرح في اجتماع الدول الخمس العظمى في سان فرانسيسكو أن الدول الممثلة في المؤتمر يجب ألا تدخل في نظام الوصاية أو ما يشابهه ، واتخذ اللورد كرامبون (اللورد سلسبرى الآن) موقفاً مماثلاً في تصريح له ، ولما قوبل بيان « المستر ستاسن » بصمت في اجتماع الدول الخمس العظمى ، أعلن أنه كان يقصد بما أدلى به إيضاح وجهة نظر أميركة في شأن سورية ولبنان .

وإلى وفدها في سان فرانسيسكو ، وقد جاء فيها أن دمشق وحمص وحماه وحلب ظلت تسفها الطائرات والمدافع والدبابات ، فعظم الدمار وذهب مئات الضحايا ، وأطلقت القنابل على البرلمان ، والنيران تشتعل في كل مكان فاحتجوا بشدة . وكان مصدر البرقية بيروت .

ولما تفاقم الأمر في ٢٩ و ٣٠ أيار (مايو) صرح المستر إيدن أن الموقف خطير في سورية ، وأنه لا يريد أن يتكلم كثيراً ، لأن الظروف الحاضرة تقضي على جميع ذوى العلاقة أن يقيموا البرهان على التروى والحذر ، وليس من عذر يجعل الحوادث تتطور في سورية ولبنان حتى تعرقل سير الحرب في الشرق الأقصى . وقد أردنا أن نظهر لحلفائنا الفرنسيين أننا كنا مستعدين لسحب جنودنا متى تم بينهم وبين سوريا ولبنان اتفاق ، ونحن نصرح بأننا لا نريد أن نحل محل فرنسا في المشرق . وأعلن وزير الخارجية البريطانية في ٣١ أيار (مايو) رسالة المستر تشرشل إلى الجنرال دوغول التي قال فيها : « إننا بسبب الموقف الخطير الذي حدث في سورية بين جنودكم ودول المشرق ، والمعارك العنيفة التي جرى اشتباكها ، أعطينا الأوامر إلى القائد العام في الشرق الأوسط ، مع بالغ الأسف ، أن يتدخل حتى يحول دون استمرار سفك الدماء ، حرصاً على صيانة الأمن في الشرق الأوسط الذي هو منطقة المواصلات لحرب اليابان . وحرصاً على تجنب الاشتباك بين القوى البريطانية والقوى الفرنسية ، ندعوكم حالا لتأمروا الجنود الفرنسية ، بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتها ، ومتى أوقف إطلاق النار وأعيد النظام فنحن مستعدون لمناقشة ثلاثية في لندن . وأضاف إلى ذلك المستر إيدن أن الرئيس والحكومة السورية بعثا إلى الحكومة البريطانية بدعوة يذكرانها بأنها كانت قد ضمنّت استقلال سورية ولبنان ، طالبين إليها أن تتدخل حتى تجرى المفاوضات بين فرنسا وبين سورية ولبنان في جو حر لا إكراه فيه ولا ضغط . وقد عم الشرق الأوسط قلق عميق بسبب هذه الحوادث ، ويخشى أن تضطرب الأمور في هذه المنطقة ، بعد أن ذهبت ضياعاً جميع الجهود التي بذلت لإعادة

الطمأنينة ، ولذلك وصلت الحكومة البريطانية إلى الاستنتاج بأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة بدون تدخل ، فأرسل رئيس الوزارة رسالته إلى الجنرال دوغول ، وأشار إلى الرغبة في الوصول إلى تسوية سلمية تشترك الحكومتان السورية واللبنانية في مذكراتها .

وفي أول حزيران (يونيو) أعلن المستر إيدن أن القائد الفرنسي أبلغ القائد البريطاني أنه تلقى الأوامر من باريس أن لا يعارض قيادة الشرق الأوسط . واندفع الفرنسيون بعد ذلك ينتقدون البريطانيين أشد انتقاد ، ويقولون أنهم أرسلوا الأوامر لوقف الخصومات قبل وصول رسالة تشرشل . وألقى الجنرال دوغول في ٢ (يونيو) حزيران خطبة في المجلس النيابي استعرض فيها حقوق فرنسا وخططها ، ودافع عن أساليبها ومناهجها . وأعلن المسيو بول بونكور رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة ، بأن فرنسا باقية الآن مسؤولة عن النظام والقانون في الأراضي السورية واللبنانية ، تبعاً للتعهدات الدولية التي لا تنقض من جانب واحد ، وأمل الوصول إلى تسوية مرضية . وأنكر الوفد السوري مدعيات الفرنسيين في سان فرانسيسكو وقام ببث الدعوة لقضية البلاد السورية في الصحف وأندية المؤتمرات .

وفي ٢٤ حزيران (يونيو) قدم المسيو بول بونكور إلى رئيس المؤتمر مذكرة قال فيها : إن فرنسا واثقة بميثاق الأمم المتحدة ، وطلب تأليف لجنة من الدول التي لم يكن لها علاقة بحوادث الشرق ، ولامصلحة مباشرة ، أو غير مباشرة لتقوم بتحقيق في مصدر الأحداث التي جرت في سورية ولبنان ، أو المساعدة على الوصول إلى تسوية ودية للخلاف . وأعاد طلبه مرة ثانية للقيام بتحقيق عادل .

وفي ٨ تموز (يوليو) جرت مفاوضات في لبنان حول الوحدات العسكرية المحلية وأجيببت الدولتان السورية واللبنانية إلى ما أوردته من إنشاء جيش وطني ، وأعلنت الحكومة الفرنسية المؤقتة أنها سعيدة بأن ترى سورية ولبنان متمتعين بجميع خصائص السيادة ، لتقوموا بالدور الذي يعود إليهما في مجموعة

الأمم المتحدة ، ولذلك حولت إليهما هذه الوحدات حتى يتم نقلهما في مدة لا تتجاوز ٤٥ يوماً^(١).

لقد أوجزنا فيما تقدم وصف الحوادث التي وقعت في سورية خلال الأيام الأخيرة من شهر مايو (ايار) وأوائل يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٥ ، وهي جديرة بتفصيل أكثر حتى تتبين الظروف التي جعلت الأوضاع الدولية تعين الشعب السوري على بلوغ مقاصده ، بعد أن بذل ما بذله في نضال عنيف .

وقد حاول الفرنسيون أن يصفوا تلك الأحداث يغير وصفها الحقيقي ، فيتهموا اليدا الأجنبية المحرصة بأنها كانت سبباً لها ، ويدعوا بأن التدخل البريطاني وحده هو الذي أدى إلى إخراجهم من سورية ، وأنقذ السوريين من موقف حرج : إما التسليم وإما الدمار . ولكنهم في هذه الادعاءات التي اشترك فيها قادتهم وساستهم ، نسوا أو تجاهلوا أن سورية ظلت مدة ربع قرن تقاومهم بالثورات المتوالية ، التي كانت كالحلقات المرتبطة بعضها ببعض على حين أن فرنسا كانت في عنفوان قوتها وذروة مجدها ، وما صنعه السوريون حينئذ لم يكونوا مستعدين ليبدلوا خططهم فيه بعد أن تضائل شأن فرنسا بالنسبة لتلك الأيام .

أما السياسة الدولية التي آذرت الشعب السوري فما كانت لمتحقق لو لم يثبت هذا الشعب وقادته وزعمائهم في وجه الطغيان ، أو أنهم استسلموا للقوة التي هددتهم بجميع وسائلها ، أو أصغوا للنصائح البريطانية نفسها ، التي لم تنقطع في دعوتهم إلى الاتفاق مع فرنسا والاعتراف لها بما تطلبه من رجحان ونفوذ ، وافقت عليه بريطانيا في وثائق رسمية .

على أنه ليس بضائر دولة كبيرة كانت أم صغيرة ، أو منتقص من قدر

(١) نشر القاموس الدبلوماسي الذي يصدر باللغة الفرنسية كثيراً من الوثائق في مجلده الرابع في كلمة سورية فيحسن مراجعتها ، وكذلك مراجعة جزئه الثاني والثالث أيضاً في كلمة سورية . وفي أجزائه الثلاثة يشير إلى مراجع مؤلفات كثيرة في اللغات الأجنبية عن سورية ولبنان .

جهادها ونضالها ، في سبيل الدفاع عن ربوعها ، أو العمل على إدراك مطالبها القومية ، إذا أزرتها السياسة الدولية على تحقيق ذلك ؛ بل أنه يكون من العجز السياسى أو من سوء الطالع أن لا تضمن هذه المؤازرة . فكثيراً ما يكتسب النجاح لجهاد أمة ضياعاً ، لأنها لم ترزق معونة خارجية ، وكثيراً ما يكتسب النجاح لجهاد أقل وعناء أيسر ، إذا اقترن بهذه المعونة . وما أكثر شواهد التاريخ على ذلك ، ولسنا بحاجة أن نذهب بعيداً ففرنسا نفسها إنما حررت في الحرب الأخيرة من حكم أجنبي غالب ، بواسطة القوى العظيمة الحليفة التي واصلت القتال بعد أن سلمت هي لعدوها .

ولنعد الآن إلى سرد بعض الوقائع :

عند ما رجع الجنرال بينيه من فرنسا مزوداً بتعليمات حكومته ، أثار ، بالمطالب التي قدمها إلى رئيس الجمهورية والحكومة السورية ، الشعب السورى في جميع أنحاء البلاد . وكان مجيء الجنود الفرنسية بحجة الاستبدال قد بعث فيها القلق من قبل ، فبدأت الاضطرابات التي كانت في بادئ الأمر تأخذ أطواراً فردية أو اشتباكات محلية إلى أن عمت المحافظات السورية كلها ، وأخذت ترد التقارير المتوالية للحكومة من جميع الأنحاء ، عن استعدادات الفرنسيين واشتباكاتهم مع الأهليين ، التي انقلبت إلى معركة قتال بين الجيش الفرنسى والشعب والسورى ، وخاصة في دمشق وحماة . واختل الأمن في جميع الأنحاء ، حتى طلب البريطانيون أنفسهم في آخر الأمر من رئيس الوزارة السورية توجيه نداء إلى الشعب ليخلد إلى السكينة ، ووزعوه بوسائلهم ، لأن المواصلات كانت مقطوعة .

وقد نشرت الحكومة السورية وثيقة بعنوان بلاغ هام صادر من دائرة الأركان الحربية الفرنسية (رقم - ب - تاريخ ٢٢ - ج - ١٩٤٥) ، تكشف القناع عن مدى العمل الذي عقدت فرنسا النية على القيام به ، ومن المستحيل أن يكون الجنرال أوليفارو وجه (وكان ضابط استخبارات في دمشق باسم الكابتن أوليف) يقوم بهذا العمل الخطير بدون موافقة رؤسائه ، فقد

اشتد ساعد فرنسا بعد أن أصبحت تسيطر على بلادها وعلى قواها العسكرية والبرية ، والبحرية ، ولم تعد في الحال الذي كانت عليه عند ما حدثت الأزمة اللبنانية .

لقد أصدر الجنرال أوليفارو وجه هذا البلاغ ، وحذر من أقل مخالفة في التنفيذ لما فيه من الأوامر ، مبيناً أنها تستوجب الإحالة على المحكمة العسكرية ، وذكر فيها أن واجب فرنسا العسكرية يقضى بإبادة جميع عناصر الشغب التي تريد إخراج فرنسا ، فيجب احتلال جميع دوائر الحكومة السورية ومؤسساتها الثقافية ، ومنع الاتصال مع جميع الدول العربية المجاورة ، وتجريد جميع أفراد الشعب من الأسلحة والآلات الجارحة ، وأن تدار البلاد من قبل حاكم عسكري تساعده في العمل الحاكم العسكري .

ودعا جميع قواه إلى أن تقف على استعداد ليلا ونهارا ، وأن تصل إلى غاياتها المحددة مهما كلفها الأمر من ضحايا وعتاد ، وكانت هذه الغايات قصر الرئاسة ودور الوزراء ودوائر الحكومة والشرطة والبلدية .

وأمر بتفتيش جميع السيارات قبل دخولها المدينة لإيقاف تسرب الأسلحة الذي ازداد في المدة الأخيرة من شرق الأردن والعراق ، وحماية الجسور حتى لا ينسفها الأهليون لعرقلة وصول الامدادات العسكرية ، وإبادة النجديات التي قد تأتي من جبل الدروز وجبال العلويين بدون سابق انذار .

ومع أنه توقع أن المقاومة لا تدوم سوى وقت قصير ، فقد نبه إلى وجوب الأخذ بنظر الاعتبار يقظة الشعب وتدريبه الحديث . وأمر الجنود بأن يتلفوا ما لديهم من أسلحة إذا لم يتمكنوا من استعمالها إذا تغلبت عليهم القوى الوطنية في بعض المراكز .

وأبدى عدم اطمئنانه إلى متطوعة العرب في جيش الشرق ، (على حين أنه ادعى بعد عودته إلى فرنسا في مؤتمر صحفي أن الكتائب الخاصة ظلت كلها على ولائها ، ولم يتخل أحد من ضباطها عن مركزه ، واستشهد على ذلك بكتاب ضابط اسمه محمد عامر ، جاء فيه أنه لا يريد أن يخدم إلا تحت اللواء الفرنسي ، ولكنه لم يستشهد بسواه) .

إن بلاغ الجنرال أوليفار روجه يصور حالة حرب بين الجيش الفرنسي والشعب السوري ، ويشير إلى وسائل المقاومة التي كان يعتمد عليها هذا الشعب ، وقد ناضل جهد طاقته برغم قلة هذه الوسائل ، حتى تدخل الجيش البريطاني الذي كان مرابطاً في سورية ، بعد أن بلغ السيل الزبي ، وأصبحت البلاد كلها في حالة هياج شامل .

وقد اطلعت الحكومة السورية ممثلي الدول الأجنبية على وثيقة الجنرال أوليفار روجه ، التي قال بعض الفرنسيين أنها وضعت ولم توزع ، ومهما كان من أمرها ، فإن الذي حدث وسجل كان شاهداً أبلغ ، فكثير القتل والجرحى ، وذبحت مئات الضحايا البريئة ، في القلعة والبرلمان وسواهما من الأماكن في دمشق وغيرها ، ولعل ما عومل به حراس البرلمان السوري ، بعد محاولة تدميره كان من أشد الحوادث إيلافاً ، على ما جاء في التقرير الذي وضعه أحد الأحياء منهم ، في ٢٤ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٥ .

هـ - الاتفاق الانكليزي البريطاني

لم تياس الحكومة الفرنسية من الاحتفاظ ببعض مصالحها في المشرق أو بإيجاد منافذ لسياستها ، برغم ما لقيته على أثر حوادث ايار (مايو) سنة ١٩٤٥ . فسنتحت الفرصة للمسيو بيدو وزير خارجية الحكومة الفرنسية المؤقتة أن يتحدث مع المستر بيغن في أثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس في لندن ، في شهر أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٤٥ ، ثم استمرت المذكرات بالطرق الدبلوماسية حتى اتفق الفريقان في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) من السنة المذكورة ، اتفاقاً مستلهماً - كما ذكر في البلاغ - من الرغبة في إزالة كل خلاف بين الدولتين إزالة مطلقة ، وتجنب كل ما يسيء إلى علاقتهما التي تريد الدولتان أن تكون أكثر وثوقاً ، في حدود التعاون الدولي ، والرخاء الاقتصادي والسلامة لشعوب الشرق الأوسط .

وقد رأت الدولتان حباً بضممان ممارسة لبنان وسورية الاستقلال الذي أعلنته فرنسا سنة ١٩٤١ ، وثبت باشتراك الدولتين في الأمم المتحدة ، وتبعاً

للتناجح الطبيعية لنهاية الحرب وعلاقة ذلك بأوضاع الحلفاء العسكرية في المشرق أن تدرساً شروط تنظيم قواهما العسكرية وانسحابها في هذه المنطقة .

وتحقيقاً لهذه الغاية فسيجتمع في بيروت الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٥ ، وسيكون في مقدمة المهمات تحديد وقت قريب جداً لاتخاذ تدابير الجلاء الأولى .

وعلى هذا فقد عقد اتفاق بين الدولتين أحدهما عسكري ، والثاني سياسى . فمن الناحية العسكرية أقر الفريقان خطة الجلاء التدريجي المتبادل للجند البريطانيين والفرنسيين عن سورية ، ولكن على شرط الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان السلامة التامة . أما لبنان فقد نصت الفقرة الخامسة من هذا الاتفاق على أن الحكومة الفرنسية تحتفظ فيه بقوى يعاد حشدتها وتجميعها إلى أن تحقق تلك التدابير .

وقد جاء في الفقرة السادسة المتعلقة بتنظيم الجلاء أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ستبلغان سورية ولبنان تفاصيل ذلك ، وتدعوانهما لإرسال ممثليهما ليشتراكا بالاتفاق المزمع إجراؤه ، وذكرت الفقرة الأخيرة أن المناقشة تشمل التدابير التي ستتخذ لتقوم الحكومتان اللبنانية والسورية بأعباء المحافظة على النظام .

أما الناحية السياسية فقد بحثت عن ضمان الاستقلال الذي وعدت به هذه البلاد واحترامه ، وتشجيع الرخاء الاقتصادى في هذه المناطق ، بالتعاون مع الدول الأخرى ، ضمن شروط الأمن والسلام ، وهما تتبادلان المعلومات اللازمة التي يراد بها إدراك هذه الغاية ، أو يراد بها اجتناب التباين في سياستهما الذي يؤدي إلى الإضرار بمصالحهما المشتركة ، كما أنهما أكدا عزمهما على أن لا تحل الواحدة محل الأخرى في مصالحها أو مسئوليتها في الشرق الأوسط ، مع مراعاة التامة للأوضاع السياسية القائمة في هذه الأرجاء .

وجاء في الختام أن الحكومتين ستدرسان كل اقتراح يقدم للأمم المتحدة في أمر السلامة العامة .

هذه معظم فقرات الاتفاق السياسي والعسكري . وقد أبلغته وزارة الخارجية البريطانية إلى الحكومتين السورية واللبنانية ، كما أنها استدعت الوزير اللبناني الأستاذ كميل شمعون واستدعتني لإبلاغنا إياه ، فكان جوابنا على الأثر جواب استنكار ، وعددناه شبيهاً بالاتفاقات السابقة التي عقدتها فرنسا وبريطانيا ، كاتفاق سنة ١٩٠٤ أو اتفاق سنة ١٩١٩ اللذين لم يكونا في مصلحة البلاد الشرقية .

وقد تحدث معنا عرضاً فيما بعد مساعد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في شؤون الشرق الأوسط ، وقال لنا إن شعورنا نحو هذا الاتفاق لا يطابق شعور البلاد نفسها ، وفي الواقع أنه حدث شيء من سبق الوهم ولكنه ما لبث أن تبدد . وقال لي مرة ثانية : لقد هيأنا بهذا الاتفاق أداة للعمل ستؤدي إلى نتيجة موافقة لكم ، ولما جاءت النتيجة بعد تحقق الجلاء ، وجد مناسبة لتذكيري فيما قاله لي من قبل .



لقد طوى أمر هذا الاتفاق ولم يعيش إلا أسابيع ، وعجز الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون أن يتفقوا في شأنه ، بعد أن اجتمعوا في بيروت لتنفيذ شروطه ، بسبب تباين وجوه الرأي فيه عند الفريقين ، وكان من موجبات الشكوى إلى مجلس الأمن . وجدير بالذكر أنه وقع في ١٣ (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٤٥ ، وأن الحكومة البريطانية أجابت الحكومتين السورية واللبنانية إلى طلبهما في بقاء الجنود البريطانية ما بقيت الجنود الفرنسية ، وفي ١٥ (ديسمبر) كانون الأول أيضاً .

ومهما يكن من أمر فإن الاتفاق في حد ذاته موضع انتقاد ، وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية باسم الحكومة السورية معارضتها له ، فقد اتفقت الدولتان على أمور تتعلق بسورية ولبنان قبل استطلاع رأي حكومتهما ، وقررتا الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان الأمان العام ، على حين أن سورية ولبنان كدولتين مستقلتين من أعضاء الأمم المتحدة يترتب عليهما

مسؤولية المحافظة على السلامة العامة في بلادهما ، كما تترتب مسؤولية النظام ، وهما مستعدتان أن تقوموا بنصيبهما طبقاً لقرارات الأمم المتحدة التي يشتركان في وضعها .

وسواء كان الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان السلامة العامة ، أو تعبئة قوى عسكرية في لبنان — ولسورية ولبنان قضية مشتركة في الجلاء — فإن ذلك يرمى إلى جعل بعض المشرق ، من مناطق السلامة العامة مقدما ، وهو افتئات على حقوق الدول المستقلة ذات السيادة .

أما بحث الاتفاق السياسي عن الاستقلال الموعود به سنة ١٩٤١ ، فالحكومة السورية لا تسلم أبداً بأن ذلك الوعد هو أساس استقلالها ، الذي أصبح من الحقائق السياسية الواقعة باعتراف الدول جميعها ، وانتهاء بلادها إلى هيئة الأمم المتحدة ، وقيامها بمسؤوليات الحكم وواجباته في أمورها الداخلية والخارجية في نطاق الحق العام وقواعد الشرع الدولي .

وأما تشجيع الرخاء الاقتصادي ، واتفاق الدولتين على تأمين شروطه ، فهو يؤدي إلى معنى من السيطرة الاقتصادية ، وإيجاد مناطق نفوذ طالما جرت إلى الخلافات والحروب ، وهي تناقض المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، الذي لا يجوز التدخل في شؤون دولة ما إذا كانت هذه الشؤون من مستلزمات السيادة الوطنية ، وهل يشك بأن إيجاد الاستقرار والأمن والرخاء في مقدمة ذلك ؟ .

وعندما أبلغ الأميركيون صيغة الاتفاق اعترضوا على ما ورد فيه ، وعدوه رجوعاً إلى سياسة مناطق النفوذ التي ينبغي للدول العظمى أن تتخلى عنها ، وذكروا في ملاحظاتهم الشفوية أنهم لا يتوقعون قبول سورية ولبنان ما تم عليه الاتفاق ، وأبلغوا بريطانيا خلاصة مكتوبة عن هذه الملاحظات ، ولكن موقفهم في الموضوع لم يتجاوز هذا الحد .

ولما كان هذا الاتفاق قد أثار الحذر والخوف في سورية ولبنان ، وكان أمر الجلاء الذى ينبغى تقريره سريعاً أصبح معلقاً فى بعض نواحيه بحسب هذا الاتفاق على ما تقرر هيئة امام المتحدة ومجلس الأمن ، فلا مناص للدولتين من الرجوع إليهما بحسب المادة ٣٥ وغيرها حتى يبت فى هذا الموضوع بصورة تنطبق على الحق والعدل ، وتثبت احترام المبادئ التى سجلها الميثاق .

(و) سورية فى مجلس الأمن

فى أثناء انعقاد الاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة جرت مفاوضات واتصالات بين اللبنانيين والفرنسيين وبين الفرنسيين والبريطانيين ، فتقرر أن يعقد اجتماع فى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٣ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ حضره المستر بيغن والسير الكسندر كادوغان ومدير قسم الشرق الأوسط ورئيس الوفد السورى لدى الأمم المتحدة فارس الخورى والسيد كميل شمعون وزير لبنان المفوض حينئذ فى لندن كما حضرته بمثل هذه الصفة عن سورية ، وكان ينتظر حضور السيد حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية ، ورئيس الوفد اللبنانى . وقد بحث فى هذا الاجتماع إذا كان من الممكن الاتفاق بين السوريين واللبنانيين من ناحية ، والفرنسيين من ناحية أخرى ، على موضوع الجلاء وتحديد الزمن اللازم له . وانفض هذا الاجتماع الأول على أن تبلغ البريطانيين رأينا النهائى ليحمله إلى الفرنسيين .

وقد أبلغنا فعلاً بعد ظهر اليوم نفسه المبادئ الأساسية التى نوافق عليها ، وهى التقرير النهائى للجلاء التام عن سورية ولبنان ، على أن لا يكون هذا الجلاء معلقاً على اتخاذ أى قرار من الأمم المتحدة أو من مجلس الأمن ولا على أى شرط كان ، وتحديد وسائل الجلاء من الناحية الفنية ، وتعيين الوقت اللازم له . وقد أبلغ البريطانيون السفير الفرنسى ذلك وكان أميل إلى التردد والتشاؤم . وفى الساعة التاسعة والنصف من يوم ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦

عقدنا اجتماعاً آخر وقد حضره السيد حميد فرنجية ووزير الخارجية الفرنسية المسيو بيدو والسفير مسيغيلي والكونت « استروروغ » .

وقد بدأ الاجتماع بجو غير ملائم بخلاف الاجتماع السابق الذي لم يكن فيه الفرنسيون ، فقال المسيو بيدو أنه لا يمكن هنا البت في الموضوع ، وهو إنما يقبل المباحثة في شأن اتفاق ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، وإذا لم يتفق عليه أو على تعديله ، فإنه يرجع إلى نصه ويتمسك به ، وكان يرفع صوته ويقول كيف يمكن أن تبقى فرنسا متهمة وحدها أمام مجلس الأمن على حين أنه انتهى الاتهام في حق الآخرين ، وأشار إلى البريطانيين . وبعد أن تقدم المستر بيغن باقتراح ذكر فيه أنه يطلب من ممثلي الأمم المتحدة أن يأخذوا بعين الاعتبار الجهود التي بذلتها حكومة بريطانيا وفرنسا لتحقيق استقلال سورية ولبنان ، وأن يعهدوا إلى الحكومتين لينظما الجلاء في مدة معقولة بالاتفاق مع الحكومتين السورية واللبنانية ، تناول الفرنسيون المشروع وراحوا يتذاكرون على حدة ، وفي أثناء غيابهم تبين من أحاديثنا مع المستر بيغن أنه لا مجال للاتفاق ، فأبلغ الفرنسيين ذلك عند عودتهم ، واعتبرت المذاكرات منتهية ، وكان مجلس الأمن قد أوشك أن يجتمع .

ثم ناقش مجلس الأمن دعوى سورية ولبنان . ودارت معظم الأبحاث في أمور جدلية فيما إذا كانت الدعوى تعتبر نزاعاً أو حالة ، لأن القرار الذي يتخذ في هذا الشأن يكون ذا تأثير كبير في نتيجة المناقشات ، فاعتبار الدعوى نزاعاً يعني أن هناك دعوى تقيمها دولة مباشرة على دولة أخرى ، وأما اعتبارها حالة ، فهو أن توجه دولة ما من الأمم المتحدة أنظار مجلس الأمن لما تقوم به دولة ثانية في بلاد دولة ثالثة . ومثل الأول شكوى إيران على روسيا ومثل الثانية شكوى روسيا من وجود جيوش بريطانيا في اليونان . وإذا كان الخلاف نزاعاً فإن الدول ذات العلاقة المباشرة في المشكلة القائمة لا يحق لها أن تشارك في التصويت . وفي اجتماعات يوم الرابع عشر والخامس عشر قدمت اقتراحات كثيرة لم تزل الأصوات الكافية ، وجرى المذاكرة في بعض الأحيان

حول تغيير كلمة واستبدال أخرى بها ، وتناقش المسيو فيشنسكى رئيس الوفد الروسى مع المستر بيفن والمسيو بيدو فيما إذا كانت الدعوى نزاعاً أو حالة ، فأعلن المستر بيفن أنه يكره الجدل فى الأصول ، ورضى أن يمتنع عن التصويت وكذلك فعل المسيو بيدو ، وناقش فيشنسكى الموضوع مناقشة دقيقة عميقة ، تدل على براعة المدعى العام السابق ، وتتبعه للموضوع ، والتماسه لمختلف وجوه القضية وألوانها الكثيرة ومداخلها ومخارجها . ولم يتضح الأمر فى أثناء المفاوضات بل ظل يكتنفه الغموض ، كما أن الجهود التى بذلت للوصول إلى اقتراح ينال إجماع أصوات مجلس الأمن لم تسفر عن نجاح . وإن كان الاقتراح الأميركى قد أوشك أن ينال ذلك ، وهو يأخذ بنظر الاعتبار مختلف التصريحات التى قدمت للمجلس فى هذا الموضوع ، ويعبر عن ثقته بانسحاب الجيوش الأجنبية من سورية ولبنان ، حالما يصبح انسحابها ممكناً من الناحية العملية ، وأن مفاوضات من أجل هذه الغاية سيشرع بها دون تأخير ، ويتطلب من الدول ذات العلاقة أن تتأخر على إبلاغ المجلس تطورات هذه المفاوضات . فقدم فيشنسكى بضعة تعديلات على الاقتراح الأميركى طالباً أن يكون الانسحاب حالاً ، بدلاً من القول عندما يصبح ممكناً من الوجهة العملية ، واقترح إضافة كلمة فنية إلى مفاوضات ، واستبدال كلمة توصية أو تسجيل بالإعراب عن الثقة ، فرفضت هذه الاقتراحات وقبلت بعض التعديلات التى قدمها المستر ولونغتون كو ، ممثل الصين . ولما عرض الاقتراح على مجلس الأمن بالصيغة التى ذكرت وافقت عليه سبع دول وامتنعت فرنسا وبريطانيا وبولونيا عن التصويت ، واستعمل فيشنسكى حق الرفض ، وأعلن رئيس المجلس نجاح الاقتراح الأميركى ، ولكن هذا النجاح لم يشترك به جميع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، إذ هو لم يبلغ النصاب القانونى وإن حاز الأكثرية ، فاعترض فيشنسكى ، ووافق على اعتراضه المستر بيفن والمسيو بيدو ، وكان ذلك مطابقاً للفقرة ٣ من المادة ٧ من الميثاق ، فأعلن رئيس المجلس نقض رأيه السابق ، ولكن مندوبى فرنسا وبريطانيا أخذوا على عاتقهما تنفيذ قرار مجلس الأمن الذى وافقت عليه الأكثرية ، وتحقيق رغبة سورية ولبنان بالجلاء بعد المفاوضات

في شأنه ، برغم حق الرفض الذي استعمله رئيس الوفد الروسي وعطل به قرار مجلس الأمن .

وإني لأذكر هنا ما قالته جريدة المشستر غارديان بعنوان مجلس الأمن في مرحلته الأخيرة :

« انتهت دورة مجلس الأمن الدولي في ساعة متأخرة من ليلة السبت الواقع في ١٦ شباط فبراير سنة ١٩٤٦ ، بعد أيام ثلاثة اشتد فيها الجدل ، واحتدم النقاش ، فتنفس الصعداء أعضاء المجلس ، ولم يخفوا ارتياحهم لإنهاء تلك الجلسات التي كانت شاقه بالنسبة لهم جميعاً ، فكانوا في شعورهم كمن ألقى عن عاتقه عبئاً ثقيلاً واستبشر بالخلاص من عنائه .

« على أن النتيجة التي توصل إليها المجلس بعد تلك الأبحاث الطويلة لم تخل من غرابة ، إذ لا يمكن اعتبارها من الناحية الشكلية قد بلغت النهاية بعد أن استعمل المنيو فشنسكي حق الرفض فأبطل بذلك مفعول القرار الذي اتخذ بأغلبية الأصوات ، وأصبح جديراً بالتساؤل إذا كان يعود مندوبو سورية ولبنان إلى بلادهم وأيديهم صفر بعد ذلك الجهد الذي بذلوه .

« ولقد تصافح القوم مودعين ، وهم مغتبطون باسمون بعد أن ختم مجلس الأمن جلساته ، ولكن كان هنالك فريقان لم يشتركا بمظاهر الابتهاج والاعتباط بل علت ملاحظتهم جميعاً أمارات كل شيء ودلائله إلا أمارات الفرح ودلائله ، هذان الفريقان هما مندوبو سورية ولبنان الذين كان مجلس الأمن ينظر في شكواهم منذ نهار الخميس في ١٤ شباط (فبراير) ، فحاضوا معركة ظافرة خلال ثلاثة أيام وعلى وجوههم علائم الرزاة والوقار ، التي قلما تظهر في ساعات النصر وإن كانت تظهر كثيراً في ساعات الهزيمة . وقد شهد لهم بذلك أغلب أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا في جانبهم أثناء المعركة ، وأشد هم حماسه المنيو فشنسكي الذي قال عنه المنيو يبدو إنه ملكي أكثر من الملك . على أنه

لم يستطع أن يخاصمهم أحد في دعواهم الحق حتى ولا المسيو يبدو نفسه . وقالت أيضاً : كان هنالك ريب كثير فيما إذا كانت دولتا المشرق ترغبان الدخول في المفاوضات على وجه الإطلاق ، أو فيما إذا كانتا ترفضان المفاوضات على أى شيء آخر قبل أن يتم الجلاء ، أو فيما إذا كانتا تريدان أن تقتصر المفاوضات على الجلاء وتجعلها فنية فحسب . وقد وجد بعض المشرعين ورجال القانون من أعضاء المجلس مجالا فسيحاً لأن يطلقوا العنان للذتهم في البحث ، كما أن الرئيس كان يدع الأمور تفلت أحياناً من يديه . ففي نقطة واحدة مثلاً قبل أربعة اقتراحات تختلف فيما بينها باللفظ دون أن يثنى أحد على أى منها ، ودون أن يستطيع حصر المناقشات فيها . وزاد في الغموض رفض المسيو يبدو على الموافقة على الجلاء بدون قيد أو شرط ، واستشهاده بانتداب فرنسة ومصالحها وعدم تحديد ما يقصد بالمصالح الفرنسية وما هو مضمونها .

ولقد كان السوريون واللبنانيون يتخوفون أن يشترط في جلاء الجيوش على المفاوضات في أمور أخرى ، لأن وجود الجيوش الفرنسية أثناء هذه المفاوضات يمنح فرنسة رجحاناً غير عادل . ولم يشأ أن يتنازل المسيو يبدو عن دفاعه عن المصالح الفرنسية في المشرق ، هذه المصالح التي تعتبر أمراً أكثر أهمية من وجود الجيوش .

وكان المستر بيغن يرمى في أثناء مناقشة مجلس الأمن إلى ثلاثة أمور : الأول التوصل إلى حل يرضى به الجميع ، وهو ما لم يستطع الوصول إليه ؛ والثاني اجتلاب الفرنسيين وتحسين العلاقات بينهم وبين البريطانيين ، فقال في مجلس الأمن : « إن الشعب الفرنسي يخرج من كفاح هائل اكتسحت فيه بلاده فلا تستطيع بريطانيا أن تنسى أبداً ما بذلته فرنسة من ثمن غال أثناء هذه الحرب بل ما بذلته خلال الحرب العالمية الأولى من أجل السلام العام ، وإذا لم تستطع فرنسا أن تقاوم العدو المكتسح في هذه الحرب ، ولم تؤت القوة الكافية لذلك ، فهذا راجع إلى ما قاته في مناسبات غير هذه وأعيده الآن — إلى الدمار الهائل الذي أصابها في الحرب الماضية .

« ولقد كانت الفترة بين الحربين قليلة جداً فلم يستطع الشعب الفرنسي

أن يعرض عما فقد ، فعلى بريطانيا أن تعطف على وجهة النظر الفرنسية في هذه المشكلة التي تهمها ، ونحن بحاجة قصوى إلى الثقة والطمأنينة لأنهما يساعدان الحكومة البريطانية على رعاية مشكلة الشرق وغيرها من الأمور التي خلفتها الحرب وراءها ، ولا يمكن للتعاون الدولي أن ينمو ويستمر إلا في جو مفعم بالصدقة والثقة المتبادلتين .

وقد جرى حديث بعد ذلك مع المستر بيغن حول هذه الخطبة المملوءة لفرنسا فقال : إنها أعانت على الوصول إلى تسوية . وقيل لى في الخارجية : إن البيان الذي همى له كان حيادياً ، ولكن لوزير الخارجية آراؤه الخاصة التي يضيفها متى شاء .

أما الغاية الثالثة للمستر بيغن فهي إنه كان يتأذى من وجود بريطانيا مرة أخرى أمام مجلس الأمن في موقف المشتكى عليه ، بسبب وجود الجيوش البريطانية في سورية ولبنان ، ولا سيما أن وجودهما كان نزولاً عند رغبة السوريين واللبنانيين . وقد ألقى هذا السؤال على رئيس الوفد السوري فقال : إنه لا يرى أن يجيب عليه ، وإن المستر بيغن يستطيع أن يجد الجواب بنفسه ، ولما أصر على سؤاله أجاب الرئيس الخورى بكلمات أقرب إلى الاقتضاب ، وإن كانت في مؤداها تؤيد ما ذهب إليه المستر بيغن ، لأن رئيس الوفد السوري ذكر أنه أجاب على ذلك في جلسة ماضية ، وأشار إلى ما قاله في إحدى خطبه من أسباب وجود الجنود البريطانيين في سورية ولبنان .

لقد رأت الحكومة البريطانية بعد ذلك أن تبلغ السوريين واللبنانيين كما ذكرنا أنها لن تمقيد بوعداتها في إبقاء جنودها حتى يخرج الجنود الفرنسيون ، لأنها لا ترغب أن تعود مرة ثانية إلى مجلس الأمن . وقد تلقينا برقية من الحكومة السورية في صدد هذا الموضوع ، تشير فيه إلى أن الحكومتين السورية واللبنانية هما اللتان طلبتا بقاء الجنود البريطانيين طالما بقى الجنود الفرنسيون .

ولا شك أن رجال الحكومتين لم يبرح خاطرهم ما حدث سنة ١٩٤٣ في

لبنان وما حدث في سورية سنة ١٩٤٥ ، بل لا يزال فيهم من يذكر سنة ١٩١٩ حينما انسحبت الجنود البريطانية ، وحل محلها الفرنسيون ، وما أدى إليه ذلك العمل .

وبعد انتهاء مجلس الأمن من رؤية الدعوى ، عقد اجتماع في وزارة الخارجية البريطانية حضره وزير الخارجية ووكيل الوزارة الدائم الجديد هوم سرجنت ، وبعض مساعديه ، ورئيسا الوفدين السوري واللبناني ووزيرا لبنان وسورية . وكان مبدأ الحديث عما تم في مجلس الأمن وعما يجب أن يصنع الآن ، فذكر بيفن بصراحة أن حكومته أقرت الخطة التي اتخذها في تنفيذ قرار اكثرية مجلس الأمن ، وهي عازمة على أن لا تذهب إليه ثانية ولا بد لها من سحب جنودها ، وقال ان قضية الجلاء عن سورية أمر مفروغ منه ، وأخذ يبحث في شؤون لبنان وظروفه المختلفة ، وذكر شيئاً عن اتجاهات الفرنسيين وحرصهم على أن تجري المفاوضات في باريس . ولما قيل له أن السوريين واللبنانيين يفضلون المفاوضات في لندن أو في بيروت ، أجاب أنه لا يخوض معركة لتقرير عاصمة أو أخرى ، وكان اعتراضه على بيروت صريحاً وقال : ان المفاوضات فيها لا تؤدي إلى نتيجة ، وأردف ذلك بقوله : انه ليست هناك مفاوضات بمعنى هذه الكلمة ، ولكن مباحثات تجري بين الخبراء العسكريين لتقرير الوسائل الفنية للجلاء وتحديد مراحلها ، وأكد أن الأبحاث ستقتصر على الجلاء ولا تتجاوز به إلى سواه .

وقد تعرض المستر بيفن إلى موضوع نصارى لبنان وما يدعيه الفرنسيون في ذلك ، فكان جواب رئيسا الوفدين السوري واللبناني قاطعاً فذكر الأول أن دعوى حماية النصارى مضرّة بالنصاري أنفسهم ، لأنها تجعل الاكثرية الإسلامية تنظر إليهم نظر عدا ، باعتبارهم سبباً لتدخل الأجانب في ديارهم ، عدا أن هذه الحجة إنما هي لتبرير بسط الحكم والسيطرة ، إذ لا يوجد في كثير من البلاد التي احتلها الفرنسيون في آسيا وافريقية نصارى لحمايتهم ، ولكن

الاستعمار هو الغاية الحقيقية . وقال رئيس الوفد اللبناني مؤكداً أن محاولة إثارة الخلاف بين المسلمين والنصارى إنما هو ناشئ عن رغبة التفريق بين الطائفتين لمقاومة الفكرة الوطنية . وكان رأى بيفن أنه يجب أن لا تدخل المعتقدات في الأغراض السياسية .

ثم عقد اجتماعان في ٢٦ و ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ في المفوضية السورية حضرهما المستر هاو والمستر هندرسن ، والأول مساعد وكيل الوزارة الدائم في شؤون الشرق الأوسط وهو الآن حاكم السودان ، والثاني رئيس هذه الدائرة ، وكنت مع الرئيس الخورى ، وقد أطلعنا في أثناء ذلك على أن المستر بيفن أبلغ الفرنسيين أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مرتبطة بقرار مجلس الأمن ، ولم يعد مفعول لآى تعهد غيره ، وأنها ستسعى وتؤمل أن تسيّر فرنسا على خطتها في الجلاء ، ولا سيما عندما ترى الجنود البريطانية التي تفوق جنودها عدداً وعدة ، قد استطاعت الانسحاب في وقت قصير ، فلا تبقى لها حجة في الإبطاء ، ولا سيما أنه من الممكن توفير وسائل النقل البرى والبحرى للفرنسيين ، وفي حالة عدم سلوك الفرنسيين هذه الخطة فسيبقون وحدهم أمام مجلس الأمن ويكون موقف بريطانيا بالنسبة لهم متناسباً مع القرار الذى اتخذته المجلس .

وقدم رئيسا الوفدين السورى واللبناني على أثر ذلك كتاباً للأمم المتحدة وصفا فيه ما جرى في مجلس الأمن ، وتمسك الوفدين السورى واللبناني بالقرار الذى اتخذ ، وأبديا استعدادهما للدخول في مفاوضات مع الدولتين البريطانية والفرنسية على أساس ما قرر في شأن الجلاء ، مؤملين أن المفاوضات المقبلة سوف تؤدى إلى التوصل للحل السلمى المنشود ، فلا تبقى حاجة لحل القضية مرة ثانية إلى مجلس الأمن .

(ز) الجلاء

خرج السوريون واللبنانيون ومعهم بعض الأصدقاء البريطانيين من قاعة مجلس الأمن كما ذكرت ، وعلى وجوههم مخايل الكآبة ، وفي نفوسهم خشية

الإخفاق ، بعد تلك النتيجة الغريبة التي وصل إليها الاجتماع ، غير إنني برغم شعور الانقباض الذي استولى على بادي الأمر ، أخذت أنأمل ما جرى وأفكر فيه ، فوصلت إلى نتيجة أبعدت عني شبح التشاؤم ، وذهبت إلى الرئيس فارس الخوري الذي كان قد ترك الاجتماع قبل انتهائه ، ووكّل إلى الجلوس مكانه ، فقلت له ما اعتقد فوافقني عليه ، وأرسلت برقية إلى الحكومة السورية أنبئها بخلاصة ما حدث ، وفيما أدركناه من نصر أدبي عظيم لابد أن يؤتي ثمراته ، وهكذا كان .

أما من الناحية الشرعية فقد تذاكرنا مع أحد المتشرعين الأجانب في الأمر فكان رأيه أن الدعوى لا تعتبر أنها لا تزال مطروحة أمام مجلس الأمن ، ما دامت المفاوضات مستمرة ، ولكن إذا فشلت المفاوضات ، فإنه يمكن عرض المشكلة من جديد على المجلس ، إذا رغب بذلك أى فريق من أولى العلاقة وإذا رغب المجلس نفسه ، وطلب أن يطلع على نتائج المفاوضات .

وبعد أن سارت الأمور سيراً وتبدأ جرت مفاوضات العسكريين في باريس بين الثاني والسادس من آذار (مارس) سنة ١٩٤٦ ، فحدد ميعاد الجلاء بالنسبة لسورية في أواخر نيسان (أبريل) وعندما عرف ذلك تلقينا من الحكومة السورية برقية تذكر فيها أن الرأي العام لا يرضى بهذا التسوية . وأنها تفضل حمل القضية مرة ثانية إلى مجلس الأمن . وكلف الرئيس الخوري بالسفر إلى أميركا . لأن مجلس الأمن سيجتمع هناك ، فأبلغته البرقية وكان لا يزال في لندن فتساءلنا كيف تبعث القضية مرة ثانية ؟ وما هو الوقت الذي تحتاج إليه ؟ وكيف يكون جلاء جيش في حالة طبيعية في مدة أقصر من هذه المدة المحددة ؟ وأنه ينبغي إيضاح هذا الأمر للرأي العام وتوجيهه توجيهاً حسناً . فأرسلنا برقية في هذا المعنى ، فورد علينا الجواب في اليوم الثاني وفيه تأكيد لما ارتأيناه .

وأقرت سورية يوم السابع عشر من نيسان (أبريل) عيداً قومياً ، يحق لكل سوري أن يكون نخوراً بالعمل الذي خلده ، فهو في وسط الحوادث

الخطيرة التي شهدتها سورية خلال خمسة وعشرين عاما ، يظل أبقي ما يكون ذكرى نضال عنيف ، كان هو ختامه بل عنوانه ، وما من خطر يتجاوز في مداه معنى ذلك النضال الذي خاض غماره شعب صغير أعزل ليتحرر من ربقة الأسر ، وينشئ الدولة العربية الجديدة في الموطن الذي خرجت منه فكرتها الخالدة^(١).

(١) تلقينا رسائل ودية كثيرة في لندن بمناسبة يوم ١٧ نيسان (ابريل) وجلاء الجنود الأجنبية ، بعد أن أذعنا ما قررته الحكومة من اتخاذ عيداً وطنياً واعتزمتنا الاحتفال به ، وقد تلقينا من المستر اتلي والمستر بفن والمستر ليدن كلمات رقيقة ، ولكن المستر تشرشل الذي أرسلنا له كتاباً كزعيم للمعارضة ودعوانه لحضور لاحتفال بعث إلينا بجواب مؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٤٦ يقول فيه : « شكراً لرسالتكم المؤرخة في ١١ نيسان ، ويلوح لي أنه غير جدير أن يكون » انسحاب الجنود الأجنبية « من سورية عيداً وطنياً لاذ هو بعيد أن يوفي حق الجنود البريطانية التي كان وجودها في سورية ضامناً لاستقلالكم ، بل مؤدياً إلى إنجاز هذا الاستقلال ، ولعل أفضل تاريخ للاحتفال بعيد وطني لسورية ، هو ذلك اليوم الذي وقعت فيه السلطات البريطانية والفرنسية والسورية اتفاق استقلال سورية قبل احتلالها في صيف سنة ١٩٤١ ، ولاشك أنني في هذه الحالة لأرى مشاركة في احتفال كالذي تترأونه لاذ يخيل لي أنه يبني على أساس هو أقرب إلى الإساءة منه إلى الإحسان ، الذي يفغى أن يرافق تشييد الاستقلال السوري على قرار مكين » .

تساءلت عن البواعث التي حملت المستر تشرشل على إرسال رسالة بهذه الصيغة ، ورأيت لزوماً لجابته ولإيضاح بعض الأمور له ولا سيما بالنسبة إلى الموقف الذي وقفه قبل أقل من سنة . على أنني بطبيعة الأمر لم أكن أشاركة رأيه فيما ذكره عن قرار السلطات البريطانية والفرنسية سنة ١٩٤١ ولا أعرف ما هي السلطة السورية التي شاركت البريطانيين والفرنسيين بالتوقيع قبل احتلال البلاد . وقد أشرت في جواب أرسلته إليه في ٢٥ نيسان سنة ١٩٤٦ إلى تصريحه سنة ١٩٤١ من أن سورية يجب أن ترد إلى أهلها ، وإلى تدخل الجيش البريطاني في حوادث سنة ١٩٤٥ ، وقلت أن الشعب السوري ينظر إلى انسحاب الجنود البريطانيين كأنه تأكيد واضح لانتهاء المهمة التي حددت لها ، وسبذكر جميع الذين حضروا الاحتفالات التي جرت أخيراً في دمشق وحلب لتكريم الجيوش البريطانية عند انسحابها ، إن الشعب السوري والحكومة السورية لم يضيعا فرصة لإظهار ما كان يخامرهما من شعور .

ثم ذكرت بعض العبارات التي وردت في الرسالتين اللتين تبادلتها مع المستر بيفن ، وأصفت إلى ذلك أن يوم ١٧ نيسان (ابريل) الذي أقرته الحكومة السورية عيداً وطنياً لما تني به جلاء الجنود الفرنسية الذي يبلغ فيه الاستقلال غايته ومداه ، بعد أن احتلت البلاد زهاء خمسة وعشرين عاما ، وقد اجتنبنا التمييز بين الجنود الفرنسية والبريطانية حتى لا يكون هنالك عذور وإن كان كان القصد واضحاً ، وقد اشتراك سفير فرنسا نفسه في الاحتفال الذي أقيمه .

فبعث إلى رسالة في ٢ ايار (مايو) سنة ١٩٤٦ قال فيها « إن رسالي إليه كانت مرضية كل الرضى ، ومع ذلك فإن صيغة « جلاء الجنود الأجنبية » ليس فيها وجه للاعتراف بنصيب بريطانيا =

== العظمى في تأسيس استقلال سورية ، ولا أزال أشعر بأن المناسبة لم تسكن حسنة الاختيار —
أو لم تبين بإيضاح .

ولا جدال في أن المستر تشرشل وغيره من البريطانيين يرون أن بلادهم قامت في أثناء الحرب العالمية الثانية بعمل كبير في تأييد استقلال سورية ، عرض صلاتهم بحليفاتهم فرنسا إلى الخطر ، ولكن هذا التأييد الذي شاركت فيه الولايات المتحدة مشاركة قلت أو كثرت ، لا يقاس بما صنعتة الدولتان وحملتا مسؤوليته ، إذ منذ وعد بلفور إلى إنشاء إسرائيل ، التي لولاها ما كانت تقوم لها قائمة في المشرق .

وحدير بنا أن نذكر في الختام تسجيلاً لوقائع التاريخ إن جلاء الجنود الأجنبية عن سورية ولبنان كان عظيم الأثر في العالم العربي كله ، ليس في مشاركة هذين القطرين بتقدير ما أحرزاه من حرية كاملة فحسب ، بل عدا ذلك لما بعثه في بعض الأقطار العربية التي تشكو من انتقاص في سلطاتها أو احتلال ، قل أو أكثر ، لبعض أجزائها ، من وجوب احتذاء ذلك المثال والسعي لإدراك ما أدركته سورية ولبنان ، فلم يرتطوا بمعاهدة ، ولم تبق فيهما جنود أجنبية ، ولم تمنح لدولة قواعد عسكرية أو بحرية أو جوية .

ومهما كان في شواغل اليوم أو الغد ما يقتضى معالجته من المهمات السياسية ، فالوقائع السالفة والحوادث الماضية ينبغي أن لا ترح قبد الخاطر ، لأن الميراث المشترك لكل أمة يربط بين مختلف أجيالها ، والذين شهدوا أيام الحكم الأجنبي ، وعرفوا عظم ما يطلبه من خيال وشجاعة وتضحية يدركون أن الاستقلال التام هو ثمرة الجهود المتبادية التي أدت إلى انتصار المبادئ الوطنية الرفيعة والقيم الإنسانية السامية .

ملاحق

(١)

صك الانتداب على سورية ولبنان

« إن مجلس جمعية الأمم ،

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضى سورية ولبنان ،
التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية ، يعهد بها ضمن حدود تعيينها الدول
المشار إليها ، إلى دولة منتدبة موكل إليها نصح الأهالي ومعاونتهم وإرشادهم
في إدارتهم ، وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد
عصبة الأمم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد الآتية
الذكر ، يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد ، قد وافقت
عليه حكومة الجمهورية الفرنسية ، وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم
عصبة الأمم طبقاً للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآتية الذكر (الفقرة الثانية) ،
تقضى بأنه إذا كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدول المنتدبة ،
لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم ، فالمجلس هو الذي ينظم ذلك .

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليه :

المادة الأولى : على الدولة المنتدبة أن تضع في خلال ثلاث سنوات من
تاريخ تنفيذ الانتداب ، نظاماً أساسياً لسورية ولبنان .

ويجب أن يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية ، وأن تؤخذ
في وضعه بعين الاعتبار ، حقوق ومصالح وأمانى كل الشعوب النازلة في البلاد

المذكورة ، وأن ينص فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل إرتقاء سورية ولبنان ، إرتقاء مطرداً بصفتها دولتين مستقلتين . وإلى أن يوضع هذا النظام الأساسي موضع التطبيق ، يجب أن يسار في إدارة سورية ولبنان ، على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالي .

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الإدارية المحلية ، بقدر ما تسنح الظروف بذلك .

المادة الثانية : للدولة المنتدبة أن تحتفظ بجيوشها في البلاد الواقعة تحت الانتداب ، بقصد الدفاع عن هذه البلاد . ولها أن تنظم الجندرمة المحلية اللازمة عن الدفاع عن البلاد ، وأن تستعملها لهذا الغرض والمحافظة على الأمن ، وذلك إلى أن يوضع النظام الأساسي موضع التنفيذ ، ويعود الأمن العام إلى نصابه . ويشترط في ذلك أن لا تؤلف هذه القوى المحلية ، إلا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندرمة فيما بعد ، تابعة للحكومات المحلية ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التي يجب أن تحتفظ بهما عليها الدولة المنتدبة ، وليس ثمة ما يمنع سورية ولبنان ، من الاشتراك في نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط في البلاد .

وللدولة المنتدبة في كل آن ، أن تستعمل الموانئ وسكك الحديد ، وكل طرق المواصلات في سورية ولبنان ، لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة : أن إدارة علاقات سورية ولبنان الخارجية ، وقبول واعتماد قناصل الدول الأجنبية فيهما ، من حقوق الدولة المنتدبة وحدها ، كما أن السوريين واللبنانيين المقيمين في خارج حدود سورية ولبنان ، يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية .

المادة الرابعة : أن الدولة المنتدبة تضمن أراضي سورية ولبنان من كل فقدان أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها ، ومن وضع أية مراقبة أجنبية كانت عليها .

المادة الخامسة : أن الامتيازات والحقوق التي كان الأجانب يتمتعون بها في عهد الدولة العثمانية ، وفقاً للتقاليد والامتيازات الأجنبية المعلومة ، ومنها حق القضاء القنصلي والحماية ، تعتبر غير نافذة وغير معمول بها . غير أن المحاكم القنصلية الأجنبية تظل نافذة الأحكام كما في الماضي ، إلى أن يوضع النظام القضائي المنصوص عنه في المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ .

إذا كانت الدول التي كان رعاياها يتمتعون في ١ آب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة ، لم تعدل عن إعادة تلك الامتيازات والحقوق ، أو عن تطبيقها مدة معينة ، فالامتيازات والحقوق الآتية الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب ، إما بتمامها أو بالتعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن .

المادة السادسة : تضع الدولة المنتدبة في سورية ولبنان ، نظاماً قضائياً يضمن للوطنيين والأجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة في سورية ولبنان ، نظام الأحوال الشخصية والمصالح ذات الصفة الدينية ، وتقوم الدولة المنتدبة على الأخص ، بمراقبة إدارة الأوقاف طبقاً للشرائع الدينية وإرادة الواقفين .

المادة السابعة : تكون المعاهدات الخاطئة بتسليم المجرمين المعمول بها الآن بين الدولة المنتدبة والدول الأجنبية ، نافذة في سورية ولبنان إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة : تضمن الدولة المنتدبة لكل إنسان حرية العقيدة بأوسع معانيها ، كما تضمن أيضاً حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف أنواعها ، فيما لا يخالف شروط الآداب والأمن العام . ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة ، سبباً في عدم المساواة في معاملة أهالي سورية ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها ، لتهديب وتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، على شرط أن تتقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة ، التي تضعها الإدارة للتعليم العام .

المادة التاسعة : تتمتع الدولة المنتدبة عن التدخل في إدارة مجالس المعابد ، أو في إدارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة ، التي تظل حرمتها مضمونة ضماناً مطلقاً .

المادة العاشرة : إن المراقبة التي تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية في سورية ولبنان ، تكون مقصورة على المحافظة على الأمن العام وحسن الإدارة ، ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حراً . ولا تكون جنسية أعضاء هذه البعثات سبباً في تقييدهم بشروط خاصة ، على شرط أن لا تخرج أعمالهم عن دائرة الدين .

وفي استطاعة هذه البعثات الدينية أن تشغل بأعمال التعليم والإسعاف العام على شرط أن تكون خاضعة في ذلك لأحكام النظام والمراقبة التي تضعها الدولة المنتدبة أو الدول المشمولة بانتدابها بالتعليم والتربية والإسعاف .

المادة الحادية عشرة : من خصائص الدولة المنتدبة أن تمتنع في سورية ولبنان كل ما من شأنه أن يجعل رعايا إحدى الدول الداخلة في جمعية الأمم أو الجمعيات والشركات التابعة لها في موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة .

وللشركات والجمعيات التابعة لها أو لأي دولة أخرى غيرها سواء كان ذلك في أمور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الأخرى أو الملاحاة والمعاملة المقررة للسفن والطيارات .

وكذلك تكون المساواة في سورية ولبنان تامة فيما يتعلق بالبضائع الواردة من بلاد إحدى تلك الدول أو الصادرة إليها . ويكون مرور البضائع وانتقالها حراً في البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة .

وللدولة المنتدبة أن تفرض أو أن تحمل الحكومات المحلية على فرض كل ما تراه ضرورياً من الرسوم والعوائد الجمركية على شرط أن لا يكون ذلك مخالفاً للأحكام الآتية الذكر . وللدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية العاملة بشورتها أن تعقد اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة لها لأسباب الجوار .

وللدولة المنتدبة أن تقوم أو أن تحمل على القيام بما تراه واجباً لإنماء الموارد الطبيعية في الأراضى المذكورة وأن تصون مصالح الشعوب الوطنية على أن لا يكون في عملها هذا ما يناقض الفقرة الأولى من هذه المادة .

والامتيازات الخاصة بإنماء هذه الموارد الطبيعية تعطى بدون تمييز بسبب الجنسية بين رعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم بشروط لا تمس بقاء سلطة الحكومة المحلية تامة . ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام . وهذه الفقرة لا تعارض حق الدولة المنتدبة في إيجاد احتكارات ذات صفة مالية بمحتة لمصلحة أراضى سورية ولبنان ولإيجاد الموارد المالية الأكثر انطباقاً على الحاجات المحلية لهذه الأراضى أو في بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية سواء بواسطة الحكومة رأساً أو بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها على شرط أن لا ينجم عن ذلك بالذات أو بالتبع ، أى احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة ، أو لرعاياها أو أية ميزة تفضيلية لا تنطبق على المساواة الاقتصادية ، أو التجارية ، أو الصناعية المضمونة فيما سبق ذكره .

المادة الثانية عشرة : يجب على الدولة المنتدبة أن توافق لحساب سورية ولبنان على الاتفاقات الدولية العامة المعقودة ، أو التى ستعقد بمصادقة جمعية الأمم بشأن المسائل الآتية : الرقيق وتجارة المخدرات والأسلحة والذخائر والمساواة التجارية وحرية مرور البضائع وحرية الملاحة البحرية والجوية والمواصلات البريدية والبرقية السلكية واللاسلكية وحماية الحقوق الفنية والأدبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة : تضمن الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح بذلك الظروف الاجتماعية والدينية وسواها انضمام سورية ولبنان إلى الأنظمة ذات الفائدة العامة التى ستضعها جمعية الأمم للوقاية من الأمراض أو لمحاربتها ويشمل ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشرة : تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الاتفاق قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام

الآتية ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

١ - يجب أن يفهم من لفظة « العاديات » ، كل ما نتج عن عمل البشر ، أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ .

٢ - إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد ، ويجب على كل شخص يكشف أثراً بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة ، أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه ، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

٣ - لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات ، إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن ، ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه . ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا بإذن تلك السلطة .

٤ - كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمداً أو إهمالاً ، يجب أن يجازى جزاء معيناً .

٥ - ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات ، إلا بإذن من السلطة ذات الشأن ، وإلا غرم المخالف غرامة مالية .

٦ - توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتاً ، أو دائماً في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية .

٧ - لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الأثرى ، وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص ، أن لا تستثنى علماء أمة ما .

٨ - يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه ، والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي ، فإذا تعذر الاقتسام لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل

المادة الخامسة عشرة : متى وضع النظام الأساسي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا الصك موضع التنفيذ ، تنفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية ، على طريق تسديد هذه الحكومات لكل النفقات التي أنفقتها الدولة

المنتدبة ، على تنظيم الإدارة وإنماء الموارد الطبيعية ، وعلى إنشاء الأعمال النافعة ذات الصلة الدائمة ، التي تبقى فائدتها للبلاد ، ويبلغ هذا الاتفاق لمجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة : تكون اللغة العربية والفرنسية اللغتين الرسميتين في سورية ولبنان .

المادة السابعة عشرة : تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم ، تقريراً سنوياً في الشكل الذي يطلبه ، عن الإجراءات التي اتخذتها في خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب ، ويضاف إلى هذا التقرير كل الأنظمة والقوانين التي تكون قد سنت في ذلك العام .

المادة الثامنة عشرة : إن موافقة مجلس جمعية الأمم ضرورية لإحداث أي تغيير في نصوص صك الانتداب الحالي .

المادة التاسعة عشرة : من خصائص مجلس جمعية الأمم عند إنهائه الانتداب أن يبذل كل نفوذ لضمان قيام حكومة سورية بالواجبات المالية ، ومنها المخصصات أو رواتب التقاعد التي تكون الإدارة السورية قد تعهدت بها في مدة الانتداب .

المادة العشرون : تقبل الدولة المنتدبة أن كل خلاف يقع بينها وبين أحد أعضاء جمعية الأمم على تفسير أو تطبيق أحكام الانتداب ولا يمكن حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشر من عهد جمعية الأمم .

يودع أصل هذه الوثيقة في أوراق جمعية الأمم ويقدم السكرتير العام لجميع أعضاء جمعية الأمم نسخاً منها بعد تصديق مطابقتها على الأصل .

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ .

الاتفاق المعقود بين فرنسا والولايات المتحدة في باريس في شأن سورية ولبنان

بتاريخ ٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٤

والذي جرى تبادل وثائق إبرامه في باريس في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٢٤
بين رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية
لما كانت تركيا قد تنازلت في معاهدة السلم التي عقدتها مع الدول المتحالفة
عن جميع حقوقها ومطالبها في سورية ولبنان .

ولما كانت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي أدخلت في معاهدة فرساي
أقرت نظام الانتداب في بعض الأقطار ، كنتيجة للحرب الأخيرة ، فانهت
فيها سيادة الدولة التي كانت تحكمها ، وكانت صكوك الانتداب تحدد في كل حالة
بمجلس عصبة الأمم .

ولما كانت الدول الكبرى المتحالفة اتفقت على أن تسكل إلى فرنسا
الانتداب على سورية ولبنان .

ولما كانت صكوك الانتداب قد حددت بمجلس عصبة الأمم .

(تلا ذلك العشرون مادة الأولى والمادة الأخيرة) .

ولما كان الانتداب الذي ذكرت نصوصه فيما تقدم قد أصبح نافذاً منذ ٢٩
أيلول سنة ١٩٢٣ .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، قد ساعدت بمحاربتها ألمانية
على هزيمة هذه الدولة وحليفاتها ، وعلى تنازل هذه الحليفات عن حقوقها
ومطالبها في الأقطار التي انتقلت منها . إلا أنها — الولايات المتحدة — لم تبرم
ميثاق عصبة الأمم الذي أدمج في معاهدة فرساي .

ولما كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية ترغبان في الوصول إلى اتفاق نهائي حول حقوق هذه الحكومات وحقوق رعاياها في سورية ولبنان .

فقد قرر رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية عقد اتفاق لهذه الغاية وعينا مفوضيهما :

عن رئيس الجمهورية الفرنسية ، المسيوريمون بوانسكاره ، عضو مجلس الشيوخ رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية .

وعن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية سعادة الميسو ميرون . ت : هريك ، سفير الولايات المتحدة فوق العادة المفوض في فرنسا ، اللذين تبادلوا أوراق اعتمادهما ووجداها موافقة للأصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى : أن حكومة الولايات المتحدة تقبل أن تدير فرنسا سورية بحسب الانتداب السابق الذكر ، على أن تراعى النصوص الواردة في هذا الاتفاق .
المادة الثانية : أن الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التي ضمنها نصوص الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها ، وإن لم تكن الولايات المتحدة من أعضاء عصبة الأمم .

المادة الثالثة : نحترم الحقوق الملكية التي هي للأميركيين في الأراضي المشمولة بالانتداب ولا تمس بحال من الأحوال .

المادة الرابعة : تبعث الدولة المنتدبة إلى حكومة الولايات المتحدة بنسخة من التقرير السنوي الذي ينبغي عليها وضعه ، طبقاً للمادة ١٧ من الانتداب .

المادة الخامسة : أن لرعايا الولايات المتحدة الحرية بإنشاء وتعهّد مؤسسات علمية وإنسانية ودينية في الأراضي الخاضعة للانتداب ، وقبول الأشخاص الذين يرغبون التعلم باللغة الإنكليزية ، على أن تراعى القوانين المحلية المتعلقة بالنظام العام وحسن الأخلاق .

المادة السادسة : كل تعديل يطرأ على نصوص الانتداب لا يكون له أي تأثير على هذا الاتفاق ، مالم توافق عليه الولايات المتحدة .

المادة السابعة : يبرم هذا لاتفاق بحسب الأوضاع الدستورية المتبعة عند الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجرى تبادل وثائق الإبرام في باريس بأقرب وقت ممكن . ويصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ هذا التبادل .
وبناء على ذلك فإن مفوضى الدولتين الحائزين على الصلاحيات اللازمة لهذه الغاية وقعوا هذا الاتفاق ووضعوا عليه أختامهم .
صنع منه نسختان في باريس . في ٤ نسان (إبريل) سنة ٩٢٤
وقد وقع النص الانكليزي في نفس التاريخ .
وجرى تبادل دقائق الإبرام في ١٣ تموز سنة ١٩٢٤ .

(٣)

المعاهدة السورية الفرنسية

التي تم توقيعها في قصر وزارة الخارجية بباريس

في ١٩ أيلول عام ١٩٣٦

(إن البرلمان الفرنسي رفض إبرام هذه المعاهدة)

المحضر الذي تم توقيعها في ٩ أيلول

إن الوفد الفرنسي والوفد السوري بعد أن درسا معاً طبقاً للاتفاق الذي عقد في أول أذار ١٩٣٦ مختلف المسائل المتعلقة بوضع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ، قد قررا بعد مفاوضات جرت في باريس صيغ الوثائق المربوطة التي تؤلف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها وهي :

اتفاق عسكري

خمسة بروتوكولات

إحدى عشرة مراسلة

تعرض حكومة الجمهورية السورية البرلمانية حال تشكيلها في سوريا هذا النص على البرلمان السوري لأجل إبرامه .

كتب في باريس على نسختين في ٩ أيلول ١٩٣٦

التواقيع - ب . فيينو

له . دمارتل

خاتم الوفد السوري ١٩٣٦ الرئيس ه . ا .

هاشم الأتاسي

ب . ف .

فارس الخوري

دمارتل

جميل مردم بك

سعد الله الجابري

مصطفى الشهابي

ادمون حمصي

نص مشروع المعاهدة السورية الفرنسية

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية .
بناء على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة
مع الحكومة السورية ، معتبرة ما تم من التطور في سوريا ، ونظراً للتقدم الذي
تحقق في سبيل تثبيت سورية أمة مستقلة ، وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة
جميع الشروط لقبول سورية في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من
مراسم إبرام المعاهدة ، متبعتين في ذلك مهاجراً تام الصراحة ، قد اتفقتا لهذه الغاية
على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد على أسس الحرية التامة والسيادة
والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب وعلى
تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأسايبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات
الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها . ولهذا الغرض قد انتدب كل
من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية
السورية مفوضين عنهما .

وهم بعد أن تداولوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على ما يلي :

المادة الأولى - يسود بين فرنسا وسوريا سلم وصداقة دائمان .

ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات
التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية - اتفقت الحكومتان على أن تتشاورا بصورة تامة وبدون
تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة .
وقد تعهدتا بأن تقفا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنباً

كل عمل من شأنه أن يسيء إلى علاقتهما مع الدول الأخرى .

وتقيم كل منهما لدى الأخرى ممثلاً سياسياً .

المادة الثالثة : يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سوريا أو باسمها .

المادة الرابعة : إذا أدى خلاف بين سوريا ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم أو لأي اتفاق دولي آخر يتطبق على مثل تلك الحال .

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى نجدة بصفته حليفاً ، وفي حال خطر حرب محقق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لإتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة السورية تنحصر في أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية في الأراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجارى المياه والموانئ والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة : إن مسؤولية حفظ النظام في سوريا ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية . والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية إلى سوريا مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق . وتسهيل لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتب عليها عملاً بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استقرار بقاء مسالك العبور (الترانسيت) الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الأراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف .

المادة السادسة : عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .
المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاق والعقود التطبيقية ما لم ينص

في متنها على مدة أقصر ، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها . مجارة لأوضاع جديدة . وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها ، إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين ، اعتباراً من السنة العشرين ، بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الإبرام بأسرع ما يمكن ، وتبلغ إلى عصبة الأمم .

توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، مع الاتفاقات والعقود الملحقه بها ، يوم قبول سوريا في عصبة الأمم .

المادة الثامنة : حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسوريا ، سواء من جراء مقررات دولية ، أو من أعمال عصبة الأمم . وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ، ينتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية .

المادة التاسعة : كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي .

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ، ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة ، فالطرفان الساميان المتعاقدان ، متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم ، المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم . والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقى لمدة خمس سنوات ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، جنوداً في جبل الدروز والعلويين ، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تدع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين ، فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها ، والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضى من الأشخاص المحليين ، لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات .

ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط ، لا يفيد احتلالاً ولا يمس بحقوق السيادة السورية .

المادة ٦ - تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ، ولتعليمها ولتنقلاتها ولنقلياتها ومواصلاتها ، سواء كان ذلك حول النقاط المقيمة فيها ، أو في المرور من إحدى تلك النقاط إلى غيرها ، وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج إليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق ، والسكك الحديدية ، وطرق الملاحة ، والمرافئ والأرصفة والمطارات ، وسطوح المياه ، وحق الطيران فوق الأراضي ، واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي ، ولا يجوز في حال من الأحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية .

وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافئ السورية ، على أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تتلقى بلاغا مقدما عن زيارة المرافئ السورية ، والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص ، وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالملكات العسكرية الفرنسية أو بالملكات التي لها عليها حق انتفاع . لا يجوز أن يمتنع تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في أعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً .

المادة ٧ - تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين ، وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الأراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمنافع التي كان يتمتع بها في سوريا هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

المادة ٨ - تتعهد الحكومة السورية بأن تتسلم أراضي الطيران المحدثة من جانب السلطة الفرنسية في سوريا في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ

أو الأراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان أن إحداثها ضروري للدفاع الجوي (وهي غير المؤسسات والأراضي المذكورة في المادة ٥) ، وتأخذ على عاتقها تعهد تلك الأراضي جميعاً والمحافظة عليها ، وتعين شروط أخذ تلك الأراضي باتفاقات خاصة .

ولطائرات القوى الفرنسية بصورة عامة ، حق الطيران فوق الأراضي السورية ، تحت قيد مراعاة السير ذاتها المرعية في فرنسا ، وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن وأماكن الاجتماع المرتادة . ولهذه الطائرات الانتفاع من أراضي الطيران وسطوح المياه في الأراضي السورية ، ويحق للحكومة الفرنسية أن تستبقى في هذه الأراضي ، أو أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة إنشائها وتعهداتها .

ويجوز للحكومة الفرنسية أن تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها ، أو تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية .

والحكومة السورية تضع جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها .

اتفاق عسكري

المادة ١ - أن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها .

المادة ٢ - الحد الأدنى الذي يجب أن تحويه القوى العسكرية السورية ، هو فرقة مشاة ولواء خيالة ، والمصالح التابعة لها .

المادة ٣ - تعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية السورية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على أن تعود نفقاتها على الحكومة السورية :
(أ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري . تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل ، ولما كان من المرغوب

فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيش الطرفين الساميين المتعاقدين ، فإن الحكومة السورية تتعهد بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ، القيام بقيادة فعلية موقفة في القوى العسكرية السورية ، بناء على طلب يوجه إلى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه ، وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم .

(ب) إرسال كل من ترى الحكومة السورية ضرورة لإرساله للتعليم خارج سوريا من رجال القوى المسلحة السورية ، إلى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية ، إلا أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها ، بأن ترسل إلى أى بلد آخر من لا يكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من الأشخاص .

المادة ٤ - تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية . والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية ، لتمكينها من أن تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة السورية ، من أسلحة وعتاد وسفن وطائرات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز .

المادة ٥ - عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية هذه المواقع ، في نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الأربع عن أربعين كم على وجه التقريب .

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية ، باستعمال مطاري الدير والمزة كقاعدتين ، ويتم النقل إلى الموقعين الجديدين ، حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدين ، بنفس شروط الإنشاء والتجهيز الكائنة في القاعدتين القديمتين ، اللتين تصبحان ملكاً للحكومة السورية ، على أن تتحمل نفقات هذه العملية .

وفي ما عدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون أراضي النزول المجهزة حالياً ، تقبل الحكومة الفرنسية بأن تقدم مساعدتها لتعهد هذه الأراضي . ومن المفهوم أن هذه المساعدة لا تخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الأراضي .

والحكومة السورية تتعهد بأن تقدم بناء على طلب الحكومة الفرنسية ، وعلى نفقة هذه الحكومة ، وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان ، حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكل إليها تأمين القاعدتين الجوييتين ، وتعهدهما مع الاختصاصين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز أراضي النزول والاعتناء بها .

بروتوكول رقم ١

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أن يحددوا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناعات المذكورة في تلك المادة ، وفقاً للأساليب المتبعة في الحالات المشابهة .

بروتوكول رقم ٢

إن الطرفين الساميين المتعاقدين يشبتان اتفاقهما على النقاط التالية :
 بغية تهئية نقل سلطات التشريع والإدارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا ، في الشؤون الاقتصادية والمالية إلى الحكومة السورية ، تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات ، فور إتمام المعاهدة الفرنسية السورية ، لتسوية المسائل المعلقة بين سوريا ولبنان .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور ، وفقاً لأية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات ، وفي حال عدم إفضاء التسوية إلى وجود هيئة مشتركة بين سوريا ولبنان ، ولا إلى أساليب للتعاون بين الإدارات السورية واللبنانية ، فالحكومة السورية بشرط المقابلة لن تقرر ضد لبنان نظاماً متفاوتاً بالنسبة إلى سائر الدول المنسلخة عن السلطنة العثمانية القديمة .

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة ، تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة إلى الحكومة السورية سلطات التشريع والإدارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا في الشؤون الاقتصادية والمالية .

برتوكول رقم ٣

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

برتوكول رقم ٤

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بعد إبرام المعاهدة ليحددوا ضمن المهلة المعينة لقبول سوريا في عصبة الأمم نظاماً قضائياً مستوحى من اتفاق أول آذار ١٩٣٦ ، من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الأجنبية والتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية في تنظيم القضاء . والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييد تاماً ، ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها .

وإلى أن تنتهي تلك المفاوضات يوضع فور إبرام المعاهدة منهاج إصلاحات تشمل :

(١) تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجمع المحاكم .

(٢) تقليل عدد القضاة الفرنسيين .

(٣) تحديد المصلحة الأجنبية بصورة تعالج بها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعي إلى محكمة أخرى بإيجاد مصلحة أجنبية احتيالا على القانون .

(٤) إلغاء اشتراط نقل الصلاحية بين التبعة السوريين .

بروتوكول رقم ٥

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة ، يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان ، أنهما ينويان تخصيص السنتين الأوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور ، لإقامة جميع المؤسسات السورية المعدة لتأمين تسلم الحكومة السورية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا ، على أن تخصص السنة الثالثة من المهلة الآتفة الذكر ، لتسليف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات .

ومن جهة أخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٢ ، يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان . أن المفاوضات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية منه ، يجب أن تقتصر بنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات .

والطرفان الساميان المتعاقدان يبدلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن من أول كانون الثاني ١٩٣٧ .

وفي حال عدم إفضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات إلى وجود هيئة مشتركة . فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان أن تحدد بستة شهور المهلة الإضافية المخصصة لتنظيم الإدارات السورية ، التي ستنتقل إليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية ، التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية .

مراسلة رقم ١

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية ، إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكري أتشرف بإحاطة نخامتكم علماً بأن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط ، وصغار الضباط ، والعسكريين السوريين في الجيش الخاص ، من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية :

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتوني عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكري
المكتوب بتاريخ اليوم ، أن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة
للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص ، من جملة
التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها . فأتشرف بأخذ العلم
بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٢

عطفاً على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة غفامتكم علماً بأن
الحكومة السورية نظراً للصدافة والتحالف الوثيق بين البلدين ، ستأق من فرنسا
بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الأجانب ، الذين ترى لزوماً لوجودهم
في سورية .

مراسلة رقم ٣

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي
للجمهورية الفرنسية :

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة
غفامتكم علماً بأن الحكومة السورية تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن تتكرم
فتؤمن وفاقاً للتعامل الدولي المتبع في هذه الأمور حماية التبعة والمصالح السورية
في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في
الجمهورية السورية .

جواباً على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلامكم أن الحكومة
الفرنسية نزولاً عند الرغبة التي أبدتها الحكومة السورية ووفقاً للتعامل الدولي
المتبع في هذه الأمور ستقبل بارتياح أن تؤمن حماية التبعة والمصالح السورية
في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

مراسلة رقم ٤

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية :

عظفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة
دولتكم علماً بأن الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في سوريا ستكون
له صفة سفير .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي
للجمهورية الفرنسية .

جواباً على كتابكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلام نخامتكم أن الحكومة
السورية رغبة منها في إعلان ارتياحها على أثر تعيين ممثل للجمهورية الفرنسية
بصفة أول سفير في سوريا ، قررت أن يظل تقدمه بالنسبة لمثل سائر الدول
شاملاً للذين يخلفونه .

والحكومة السورية تود بهذه المناسبة إحاطة نخامتكم علماً بأن ممثل سوريا
السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض .

مراسلة رقم ٥

لى الشرف بأن أثبت لفخامتكم أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات
الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد والجماعات ، وتعطى
هذه الضمانات كامل مفعولها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية .

لقد تكرمتم بكتاب بتاريخ اليوم فأثبتتم لى أن الحكومة السورية تؤمن
ببقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد
والجماعات وتعطى هذه الضمانات كامل حقوقها . فلى الشرف بإعلام نخامتكم
باستلامى هذا البلاغ الكريم وتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التي يحويها .

مراسلة رقم ٦

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية :

لى الشرف بأن أقدم لدولتكم طياً نص القرارين رقم ... و ... بتاريخ ...
المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على أراضى اللاذقية وجبل الدروز إلى
الحكومة السورية ، وتعيين النظام الخاص الإدارى والمالى الذى استنسب
الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفقاً للبادئ التى حددتها عصبة الأمم .

صيغة القرار المتعلق بضم اللاذقية

إن المفوض السامى للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ فى ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

ولما كان قد حصل اتفاق فى باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذى
كان عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التى كان حق
مارستها محفوفاً للمفوض السامى بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ آيار
١٩٣٠ إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص
فى الإدارة والمالية الذى تنوى الحكومة السورية تأمينه لمنطقة اللاذقية وفقاً
للبادئ التى حددتها عصبة الأمم قرر :

مادة أولى — إن أراضى اللاذقية هى جزء من الدولة السورية .

مادة ثانية — تستفيد هذه الأراضى ضمن دولة سورية من نظام خاص
إدارى ومالى حددت أساليبه فى النظام الملحق .

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسرى على أراضى
اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة .

مادة رابعة — فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام
الملحق به فى دور التنفيذ بدلاً من النصوص التى كانت تسرى على هذه الأمور .

صيغة القرار المتعلق بضم جبل الدروز

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .
بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢ .
ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي
كان عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا .
ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق
ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ آيار ١٩٣٠
إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص في الإدارة
والمالية الذي تنوى الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفقاً
للمبادئ التي حددتها عصبة الأمم .

مادة أولى — إن أراضي جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية .
مادة ثانية — تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سوريا من نظام خاص
إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق .
مادة ثالثة — مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسرى على أراضي
جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وأنظمتها العامة .
مادة رابعة — فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار
والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسرى على
هذه الأمور .

من المفهوم أن النظام الخاص الإداري والمالي المشار إليه في المادة الثانية
من المشروعين أعلاه سيكون النظام الذي يستفيد منه حالياً لواء الاسكندرون .
إلا أنه وجد أن نص المادة الثامنة من النظام الأساسي للواء الاسكندرون
قد وضع على أساس أسلوب إدارة سيجرى تعديله وأن المادة المذكورة يجب
توقيفها مع المقتضيات لإظهار اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق
بالواردات والنفقات التي تشير إليها هذه المادة .
ورغم كون النظام الذي تستفيد منه حالياً حكومتنا اللادقية وجبل الدروز

مماثلاً لما حددته المادة الثامنة أعلاه ، إلا أنه وجد أن النظام الأساسي لكل من هاتين الحكومتين لا يحوى أحكاماً مقابلة للمادة المذكورة ، ولذلك فإنه من المفهوم حفظاً للمستقبل أن النظام الذى سيأحق بالقرار أعلاه لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء ومن جهة أخرى يستوحى فى وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الاسكندرون من النص الآتى :

٢ - المبالغ المخصصة بصفة توزيع فيض الواردات المدونة حالياً فى حساب الإدارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية .

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

لقد تكرمتم بخاتمتكم بكتاب بتاريخ اليوم فبعثتم إلى بنص القرارين رقم ... و ... الصادرين بتاريخ ... المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص والإدارى والمالى لهاتين المنطقتين .

فى الشرف بإعلام بخاتمتكم أن الحكومة السورية بعد إطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقيين على الاتفاق الذى تم فى باريس بشأن هذه الأمور .

مراسلة رقم ٧

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية :

أنشرف بإحاطة بخاتمتكم علماً بأن الحكومة السورية مستعدة لأن تبقي لمؤسسات التعليم والإسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالى للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

لقد تكرمتم دولتكم فأطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات والعاديات في سوريا . فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٨

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف بإحاطة نخامتكم علماً بأنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة بمجارة الأحوال الاقتصادية والمالية في سوريا تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سوريا وحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكمية الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية :

لقط تكرمتم دولتكم فأعلمتوني بكتاب بتاريخ اليوم أنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة بمجارة الأحوال الاقتصادية والمالية في سوريا تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سوريا وحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكمية الفرنسية . فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٩

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين فرنسا وسوريا بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف أنؤكد لفخامتكم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملية الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

لقد تسكرتم دولتكم فأكدتم لي بكتاب بتاريخ اليوم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملية الفرنسية في الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ١٠

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية :

بغية تحديد وضع التبعية الفرنسيين في سوريا وبالمقابلة وضع التبعية السوريين في فرنسا اتشرف باحاطة دولتكم علماً بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة وسيضمن هذا الوضع الوقى المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٦ ويزاد توضيحاً على ذلك :

١ — إن تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الآخر سواء البطالبة بحقوقهم أو للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً .

٢ — أنه فيما يتعلق بالدخول والإقامة يستفيد التبعية السوريون في المستعمرات الفرنسية من المعاملة الممنوحة لتبعية الدولة الأكثر رعاية .

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعية السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات ممن هم مقبولون للإقامة في المستعمرات الفرنسية أو الذين

يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام أو بالأمن وبالتشريع المحلي .

والحكومة الفرنسية توصى الحكومة التونسية بأن لا توجد بحق التبعة السوريين تفاوتا فيما يتعلق بالدخول والإقامة في تونس وبأن تمنح أيضاً التبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات مقيمة في الأراضى التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالأمن وبالتشريع المحلي . وكذلك يستفيد في سوريا تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الأكثر رعاية .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

لقد تكرمتم نخامتكم فأطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التى أظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على أساسها مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة .

فى الشرف بإعلام نخامتكم أن الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ السكريم .

مراسلة رقم ١١

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بمقررات عصبة الأمم أن تطلب من الحكومة السورية المساهمة بنفقات تعهد قواها العسكرية وكان من حقها أيضاً انتفاع معها لأجل تسديد جميع النفقات التى تكبدتها لتنظيم الإدارة وتنمية الموارد المحلية وإجراء الأشغال العامة فى سوريا .

فأنشرف بأن أخبر دولتكم بأن الحكومة الفرنسية أخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سوريا مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة السورية ، وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .
من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

تفضلتم بخاتمكم وأبلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسا في سوريا .

وذلك أن الحكومة الفرنسية أخذت بعين الاعتبار قرب بلوغ سوريا مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها ، في الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

الكتب المتبادلة بين السيد جميل مردم بك والمسيو دوتسان

في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧

من السيد جميل مردم بك إلى صاحب السعادة المسيو دوتسان وكيل وزارة الدولة في وزارة الخارجية

حاضرة الوزير :

في أثناء مقامي في باريس ومبادلتى وإياكم وجوه الرأى ، تهيأ لنا أن ندرس — من جميع نواحيها — مختلف القضايا السياسية والإدارية والاقتصادية التي يثيرها أمر التعاون الفرنسى السورى كما حدد في المعاهدة التي وقعت في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ . وقد سنحت لى الفرصة لتقرير ما بيننا من اتفاق قام على المصلحة المشتركة لبلدينا في تعهد علاقتهما وتنميتها في جو من الصداقة والثقة ، واتخاذ أفضل الوسائل لجعلها مثمرة . ومن جملة المسائل التي ناقشناها وجدنا اثنتين استوجبتا أن نهتم بهما اهتماما خاصا :

الأولى تتعلق بنظام الأقليات ، وإنه ليسرني أن أؤكد لسعادتكم كما أوضحت أخيراً في البرلمان أن الوسائل التي اتخذت في الجزيرة وبعد ما جرى فيها من حوادث مؤسفة قد آتت ثمراتها ؛ وقد جنحت الحالة هناك لتصبح طبيعية . وإن تمسك سورية بكيانها القومي لا يعارض مطلقاً تمتع الأقليات تمتعاً تاماً بالحقوق التي نصت عليها الضمانات المشار إليها في الملحق رقم ٥ لمعاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ وإن حكومتى المشبعة بهذا الشعور تستعد لتطبيق نظام المحافظات الذي هو ملائم لمصالح البلاد العامة وكذلك لمصلحة كل منطقة من المناطق .

وأما الثانية من هذه المسائل فإنها تتعلق بتنفيذ الملحق رقم ٢ من المعاهدة . وإن سوريا لشاعرة بأنها تحتاج إلى موازنة الفن الفرنسي لتنظيم مصالحها العامة ، ولذلك فإنه يترتب في هذه الروح العمل في أقرب آن لإنشاء الملاك الدائم للوظائف التي ينتخب لها العمال ويقومون بأعبائها، وإن بلادى أترجو رجاء شديداً أن يكون أصحاب هذه الوظائف الذين يجرى اختيارهم بتقديم الحكومة الفرنسية من المرشحين القادرين . وإنى لأغضب بأن يكون في وسعى إعطاء سعادتكم التأكيدات السابقة ولا أشك أنه إذا اقتضت الحاجة يكون فيها مقنع لكم بأن سورية ترغب رغبة عميقة صادقة بأن تطبق تطبيقاً واسعاً واثقاً بأن معاهدة التحالف التي كانت غايتها تجديد تقليد قديم وتأكيد .

وقد أجاب المسيو دوتسان على هذا الكتاب بأن أعاد نصوصه ومضى عليها بقوله :

أبجل راغباً باسم الحكومة الفرنسية الإيضاحات والتأكيدات التي أردتم تقديمها من ذات أنفسكم ، وإنى لا أرتاب بأن الراى العام الفرنسى ليجد فيها برهاناً جديداً على رغبة سوريا وتمسكها بتطبيق سياسة التحالف والتعاون بروح سميحة مطمئنة صادقة ، تحرص عليها بلدانا على السواء وتوقعان منها توثيق العرى التي تربط بينهما .

وإنى لأحمل من تبادلنا وجهات النظر التأكد بأن دولتكم وزملاءكم

تحرصون على الإسراع بتنفيذ جميع الخطط التي ظهرت لنا بأنه لابد منها لتعطى للتعهدات التي قام بها كل فريق منا ملء نتائجها .

وأرى أن حكومتى ، متأثرة بقيمة هذه الوسائل « المهدئة » ، التي تتعلق بجميع الشؤون ، وراغبة بتعجيل تنفيذ النظام الجديد ستعمل لدى المجلس النيابي لينظر فى معاهدة ٢٢ (ديسمبر) كانون الأول ١٩٣٦ قبل نهاية آذار (مارس) القادم ، وفى هذه الفترة ستبذل جهدها للإسراع بتسوية الأمور المتعلقة ، وأنه من مصلحة البلدين المشتركة بأن النظام كله يقوم على قواعده قبل نهاية المهل ، التي تبدأ كما أكد سلفى المسيو فينيو فى ١٧ شباط (فبراير) الماضى — اعتباراً من أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٧

تصريح بونه — مردم فى ١٤ تشرين الثانى م (نوفمبر) سنة ١٩٣٨

بعد توقيع الاتفاق بتاريخ هذا اليوم ، رأت الحكومة الفرنسية والحكومة السورية بالاتفاق بينهما . أنه من مصلحة الفريقين التعجيل بأقضى المستطاع بتنفيذ النظام الذى حدد بمعاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ وبالعقود الملحقه والمتمة .

وعلى ذلك فهما تعتبران أنه مما يكون مرغوباً فيه أن لايتأخر البرلمان السورى بموافقته عن ٢٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ ، وأن البرلمان الفرنسى الذى يجرى تبليغه قبل ١٠ كانون الأول القادم تقارير اللجان المختصة يأذن بإبرام النصوص المذكورة قبل ٣١ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ .

وفى هذه الحالة فإن انتقال الصلاحيات التى لاتزال تقوم بها السلطات المنتدبة إلى الحكومة السورية سيتم فى غضون مدة لا تتجاوز ١٠ شباط (فبراير) القادم .

باريس ١٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٨ جميل مردم بك جورج بونه .

البروتوكول

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية ، حرصا منهما على أن لا تهملا شيئاً من شأنه أن يساعد على توثيق عرى المودة والثقة والتعاون بين البلدين ، أعادتا درس مختلف المسائل التي تنشأ من علاقتهما المقبلة

١ - تؤكد الحكومة السورية الإجراءات التي قررت أن تتخذها حتى تبلغ التعهدات التي نص عليها في المذكرات المتبادلة بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ جميع نتائجها . وهي تذكر أنها أيضا مددت امتياز مؤسسة الإصدار وأقرت في شروط موافقة لمصلحة البلاد الدائمة استثمار آبار البترول . وتضيف إلى ذلك أنها تنوى أن تطلب إلى البرلمان بأسرع ما يمكن الموافقة على الاتفاق المذكور وعلى النصوص التي سبقتة .

٢ - أما ما يخص النظام الدائم الذي يخص العمال الذين تضعهم فرنسا تحت تصرف سوريا . فالحكومة السورية تؤيد أن المستشار الذي يعين في الداخلية يكون له معاونان أحدهما يظل دائماً في الحدود الشمالية .

٣ - إن الحكومة الفرنسية بالخاصة وأيا كيدها على ضرورة تطمين شواغل لا تستطيع أن تتخلى عنها باعتبار دوام تقاليدھا قائمة ليسرها أن ترى سوريا عازمة على أن تضمن للجميع ضمانا ثابتا حرية الوجدان مع كل ما يترتب عليه ، وأن تعترف للمسيحيين في كل أمر من أمورهم بحرية رفض القوانين وأحكام الشريعة .

٤ - على الرغم من أن الاتفاق الجامعي لا ينبغي أن يعقد بحسب معاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ إلا بعد تنفيذ هذه المعاهدة ، فالحكومة السورية تحرص مع ذلك على أن نظام الإمتحان لا يخفض بحال من الأحوال مكانة اللغة الفرنسية في البرامج ولا يؤثر على الرغبة التي يبديها الطلاب لتعلم هذه اللغة .

والحكومة الفرنسية من ناحيتها حريصة على تعزيز الروابط الأدبية التي

تربط بين البلدين ، تتخذ التدابير اللازمة التي تساعد الطلاب السوريين الذين يؤمنون فرنسا لإتمام معلوماتهم حتى تكون أكثر فائدة .

٥ - ولما كان الفريقان المتعاقدان حريصين على تنمية علاقتهم التجارية تأميناً لمصالحهم المتبادلة ، فكل فريق منهما يقرر ما يجده مناسباً لتحقيق ذلك . ومن الناحية المالية ، فإن الحكومة الفرنسية تمد يد المساعدة للحكومة السورية .

٦ - إن الحكومة الفرنسية معتقدة بما في تنفيذ المعاهدة وما يتفرع عنها من نصوص بأصرح ما يمكن من منفعة للفريقين ، ورغبة منها بأن تجدد لسوريا برهان مودتها وثقتها ، فإنها لا ترى مانعاً في أن تحدد المهلة التي نصت عليها الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة ، أو الفقرة الأولى من البروتوكول الخاص ، بالثلاثين من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩ . وهي تعزم على أن تودع إلى البرلمان هذا التحديد الرمزي ، الذي ينال صفة تعاقدية بنشر هذا البروتوكول في وثيقة الإبرام بعد موافقة البرلمانين السوري والفرنسي .

٧ - لدى تبادل وثائق الإبرام فالحكومة السورية تعتمد ممثلاً لها في باريس .

إيضاح

شهدت منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٦ حوادث كثيرة ، ذات صلة كبرى بتطور سورية السياسي ، وذلك ما دعا إلى ورود ذكرى في هذه المحاضرات أثناء عرض بعض الوقائع التاريخية .

وقد كنت في سنة ١٩٢٠ رئيساً لكتاب المؤتمر السوري ، وانتميت إلى الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل في داخل سورية وخارجها بعد ذلك ، وهذه الصفة اتصلت بكثير من المفاوضات السياسية ، وأنشأت جريدة يومية في دمشق سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

وبعد أن تأسست الجمهورية في سورية سنة ١٩٣٢ ، عينت أميناً عاماً للرئاسة ، وبقيت في هذا المنصب إلى قبيل الحرب العامة سنة ١٩٣٩ ، ثم عدت إليه في مستهل العهد الجديد سنة ١٩٤٣ ، وانتقلت منه وزيراً مفوضاً لسورية في العاصمة البريطانية سنة ١٩٤٥ ، وكنت مندوب سورية للجنة التحضيرية للأمم المتحدة في آخر هذه السنة ، وأحد أعضاء وفد لها لاجتماع الهيئة العامة سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

الفهرس

صفحة	
١٢ — ١	مقدمة : الدول العربية في الشام
١٢٢ — ١٣	القسم الأول : عهد الاحتلال
٢٤ — ١٣	١ — طبائع الحكم الفرنسي وتقلباته
١٨ — ١٣	(أ) الدور الأول
٢٢ — ١٨	(ب) الدور الثاني
٢٤ — ٢٢	(ج) الحالة الاقتصادية
٥٥ — ٢٤	٢ — المقاومة والثورة
٢٦ — ٢٤	(أ) المطالب القومية
٣٢ — ٢٦	(ب) النضال في داخل البلاد وخارجها
٤٠ — ٣٢	(ج) الثورة
٥١ — ٤٠	(د) حرب وسلام
٥٥ — ٥١	(هـ) عصبة الأمم والثورة السورية
٧٧ — ٥٥	٣ — مرحلة جديدة بطيئة
٥٩ — ٥٥	(أ) التبادل السياسي
٦٧ — ٥٩	(ب) الجمعية التأسيسية
٧٣ — ٦٧	(ج) الدستور
٧٧ — ٧٣	(د) الجمهورية الانتدابية
٨٥ — ٧٨	٤ — السياسة الخازمة
٨١ — ٧٨	(أ) محاولة عقد معاهدة وإخفاقها
٨٥ — ٨١	(ب) من الخصومة إلى المفاوضة
١٢٢ — ٨٦	٥ — جمهورية المعاهدة
٨٩ — ٨٦	(أ) الأوضاع الجديدة
٩٩ — ٨٩	(ب) مشكلة الاسكندرونة
١٠٢ — ٩٩	(ج) الأحداث الداخلية
١٠٥ — ١٠٢	(د) الشؤون الخارجية
١١١ — ١٠٥	(هـ) رفض المعاهدة والتنكر لها
١٢٢ — ١١٢	(و) الأساليب الرجعية والحكم المباشر
١٨٨ — ١٢٣	القسم الثاني : الاستقلال والجلء
١٣٩ — ١٢٣	١ — مقدمات وعوامل
١٣٢ — ١٢٣	(أ) بريطانيا وفرنسا الحرة في سورية
١٣٦ — ١٣٢	(ب) خطوات متناقضة
١٣٩ — ١٣٦	(ج) الأوضاع الشرعية

١٨٨ - ١٤٠	...	...	...	...	٢ - مراحل الاستقلال الأخيرة
١٤٤ - ١٤٠	...	...	...	...	(١) سورية والجامعة العربية
١٥١ - ١٤٤	...	...	...	...	(ب) أزمة لبنان واستلام المصالح المشتركة
١٥٩ - ١٥١	...	...	...	...	(ج) مساع سياسية
١٧٤ - ١٥٩	...	...	...	...	(د) المعركة النهائية
١٧٨ - ١٧٤	...	...	...	...	(هـ) الاتفاق الانكليزي الفرنسي
١٨٥ - ١٧٨	...	...	...	...	(و) سورية في مجلس الأمن
١٨٨ - ١٨٥	...	...	...	...	(ز) الجلاء
٢٢٢ - ١٨٩	...	...	...	...	ملاحق:
١٩٦ - ١٩٠	...	...	...	...	١ - صك الانتداب على سورية ولبنان
١٩٩ - ١٩٧	...	...	...	...	٢ - الاتفاق الموقود بين فرنسا والولايات المتحدة في باريس في شأن سورية ولبنان
٢٠٠	...	...	...	...	٣ - المعاهدة السورية الفرنسية
٢٠١ - ٢٠٠	...	...	...	...	المحضر الذي تم توقيعه في ٩ أيلول
٢٠٥ - ٢٠١	...	...	...	...	نص مشروع المعاهدة السورية الفرنسية
٢٠٧ - ٢٠٥	...	...	...	...	اتفاق عسكري
٢٠٧	...	...	...	...	بروتوكول رقم (١)
٢٠٨ - ٢٠٧	...	...	...	...	بروتوكول رقم (٢)
٢٠٨	...	...	...	...	بروتوكول رقم (٣)
٢٠٨	...	...	...	...	بروتوكول رقم (٤)
٢٠٩	...	...	...	...	بروتوكول رقم (٥)
٢٠٩	...	...	...	...	مراسلة رقم (١)
٢١٠	...	...	...	...	مراسلة رقم (٢)
٢١٠	...	...	...	...	مراسلة رقم (٣)
٢١١	...	...	...	...	مراسلة رقم (٤)
٢١١	...	...	...	...	مراسلة رقم (٥)
٢١٢	...	...	...	...	مراسلة رقم (٦)
٢١٢	...	...	...	...	صيغة القرار المتعلق بضم اللاذقية
٢١٤ - ٢١٣	...	...	...	...	صيغة القرار المتعلق بضم الدروز
٢١٥ - ٢١٤	...	...	...	...	مراسلة رقم (٧)
٢١٥	...	...	...	...	مراسلة رقم (٨)
٢١٦ - ٢١٥	...	...	...	...	مراسلة رقم (٩)
٢١٧ - ٢١٦	...	...	...	...	مراسلة رقم (١٠)
٢١٨ - ٢١٧	...	...	...	...	مراسلة رقم (١١)
٢٢٠ - ٢١٨	...	...	...	...	الكتيب المتبادلة بين السيد جميل مردم بك والمسيو دوتسان
٢٢٠	...	...	...	...	تصريح بونة مردم في ١٤ تشرين الثاني
٢٢٢ - ٢٢١	...	...	...	...	البروتوكول
٢٢٣	...	...	...	...	إيضاح

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

مطابع دار الكتاب العربى بمصر
محمد حلمى المنياوى